الفصل الأول
علم الاجتماع الحضري ... المفهوم والمجالات

مدخل
أولاً: مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته

- **يرى نفر غير قليل من الباحثين والعلماء أن القرن الماضي هو عقد التحضر السريع، وهذا التصور ينطوي على كثير من الصدق، فعلى الرغم من أن الدول الصناعية الغربية قد شهدت تحضراً مرتفعاً مع مطلع القرن التاسع عشر إلا أن هذا التحضر قد تعاظم خلال القرن العشرين ثم واصل تعاظمه بعد الحرب العالمية الثانية حينما حصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسي**

- **بعد الاستقلال السياسي بدأت تشهد انفجاراً حضرياً.**
- **وبطبيعة الحال فإن هذا الانفجار الحضري يستدعيه بالضرورة كمية من المطالب والاحتياجات الطبيعية والمادية والمتغيرات في كثير من المجالات كالإسكان والتشييد والطرق والمواصلات والخدمات المختلفة.**
- **وإذا كنا بصدد دراسة الحياة الاجتماعية في تلك المناطق الحضرية الكبرى، فبالتالي نحن بحاجة إلى تكثيف الاهتمام بدراسة المشكلات الاجتماعية الحضرية في المستقبل.**

- **وبالتالي فإن الدراسات الحضرية – كما يقول رايسمان- ذات أهمية أساسية لعلم الاجتماع نفسه، ذلك أن دراسة عملية التحضر يمكن أن تخدم دراسة التغير في أي مجتمع من المجتمعات، هذا إلى جانب أن دراسة البناء والتنظيم الاجتماعي الذي يقوم على الحياة الحضرية يمكن أن يفيد في فهم البناء والتنظيم الاجتماعي القائم في أي مجتمع، حتى لو لم يمكن مجتمعاً حضرياً.**

- **لكن ما زال علم الاجتماع الحضري يفتقد إلى التكامل النظري، وربما يرجع ذلك أن ظروف نشأة علم الاجتماع الحضري التي ارتبطت بظروف اتساع نطاق المدن في الولايات المتحدة الأمريكية موطن نشأته الأولى قد فرضت في أول الأمر وحتى وقت قريب الاهتمام بمشكلات كل مدينة من أجل أهداف عملية تتعلق بالضبط والسيطرة والمواجهة أكثر من الاهتمام بتقديم المعرفة والوصول إلى صياغات نظرية تسهم في إثراء النظرية العامة لعلم الاجتماع،**

- **ولهذا يحمل علم الاجتماع الحضري حتى اليوم طابع الاهتمامات الأولى، ولعل هذا هو الذي يفسر تعدد المداخل التي قد تنتمي إليه، والتي تنتمي في الواقع إلى فروع أخرى من المعرفة كالجغرافيا، والإيكولوجيا، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، وغيرها.**

- **لذا سوف نحاول خلال هذا الفصل أن نوضح مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته الأساسية، ثم نعرج على مفهوم التحضر والحضرية باعتبارهما من المفهومات التي يحدث فيها خلط كبير، مستخلصين أهم خصائص الحياة الحضرية، وأخيراً نشير إلى ما يتعلق بمستقبل الحياة الحضرية.**
- **أولاً: مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته**
- **يعرف علم الاجتماع الحضري (Urban Sociology) بأنه علم اجتماع حياة المدينة وينظر إلى المدينة ويحللها كظاهرة اجتماعية في ذاتها إلى جانب دراسة المشكلات الخاصة بها، ولقد تطور تراث واضح ومميز لهذا العلم في أوربا وأمريكا في أواخر القرن التاسع عشر أو أوائل القرن العشرين، وظهر بين الباحثين الأوربيين ميل إلى تبني منهج تاريخي،**

- **ولكن مع ذلك فسرت المدينة بطرق مختلفة؛ فبينما يرى فوستيل دي كولانج مثلاً في كتابه (المدينة العتيقة) عام ١٨٦٤ أن الدين هو السبيل أو النظام المهم والحاسم في المدينة، نجد أن ماكس فيبر في كتابه (المدينة) عام ١٨٥٨ يحاول تحليل طبيعة المدينة وبحث وظائفها السياسية والإدارية**

- **واهتم بشكل خاص بحقوق وواجبات المواطنين وأهمية تمايز المكانة وتباينها، هذا في الوقت الذي حاول (السير هنري مين) أن يحلل المدينة من منطلق اقتصادي بحت فميز بين المدينة الأم والمدن الصغرى المجاورة.**

- **أما في أمريكا فقد كان الباحثون الأوائل في علم الاجتماع الحضري من المهتمين بمسائل الأخلاق، بينما صاغ الباحثون قضاياهم وأفكارهم داخل إطار إيكولوجي بحت، فلقد ذهب روبرت بارك إلى أن المدينة عبارة عن بناء طبيعي له قوانينه التي ترتبط بالنظام الطبيعي والأخلاقي، أما بيرجس فقد اهتم بظاهرة توسع المدن وأثر ذلك على بنائها الأيكولوجي**

- **لذا فقد أشار مصطلح علم الاجتماع الحضري بشكل عام إلى الدراسة السوسيولوجية للمدن أو الحياة في المدينة أو الحياة الحضرية.**

- **وعلى هذا يعرف علم الاجتماع الحضري بشكل أكثر تحديداً بأنه فرع من فروع علم الاجتماع العام؛ يستخدم مناهجه، وأدواته ومفاهيمه في دراسة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الحضري (الذي يقابله ويرث بالمجتمع الشعبي أو الريفي) والذي يتميز بالجماعات الثانوية وانقسامية الأدوار وتزايد معدلات الحراك (التنقل) الاجتماعي. والمجتمع الحضري الذي يتميز بكبر الحجم،**

- **وكثافة السكان، واللاتجانس هو العامل الأساسي الذي نفسر في ضوئه كافة الأشكال الاجتماعية التي تظهر في المدينة.**

- **وفي سياق هذا المعنى يهتم علم الاجتماع الحضري بالمدينة وما يتخللها من بناءات ودعائم ونظم وتيارات اجتماعية بالدراسة والتحليل، كما يقوم بتفسير المظاهر المميزة للتنظيم الاجتماعي في مناطق الإقامة الحضرية، وتأثير الحياة الحضرية على السلوك الاجتماعي، كما يتناول الحياة الحضرية في نشأتها وتطورها، ووظائفها**

- **وأجهزتها الإدارية، والفنية، وتقسيمها الطبقي، والمهني، ومستوياتها التكنولوجية ومشكلاتها.**
- **وقد ضيق روبرت بارك تعريف علم الاجتماع الحضري وحصره في مقالته الكلاسيكية الشهيرة عن (المدينة) بأنه يهتم ببحث السلوك البشري في البيئة الحضرية.**

- **وفي ضوء ما سبق يتضح أن علم الاجتماع الحضري هو أحد فروع علم الاجتماع العام الذي يطبق مناهجه ونظرياته ومفاهيمه في دراسة المدينة وأحوالها والظواهر الاجتماعية المرتبطة بها، ومدى تأثير الحياة الحضرية على السلوك الاجتماعي وأهم المشكلات المجتمعية التي تظهر في المدينة وفي إطار هذا يضيف رايسمان إلى أن هناك بعض الموضوعات التي لا يمكن دراستها دراسة حقيقية إلا من خلال مجتمع حضري كالطبقات الاجتماعية والبيروقراطية**

- **ويمكن أن نعتبر المدن والمراكز الحضرية بمثابة المعمل الذي يصلح لدراسة عدد من ملامح المجتمع، من ذلك مثلاً الهجرة إلى المراكز الحضرية، وهنا لابد أن ندرس نوعية المهاجرين والدوافع وراء هجرتهم وهل ترجع هذه الهجرة إلى الضغوط التي يتعرضون لها من جراء عوامل معينة كجاذبية المراكز الحضرية مثلاً**

- **ومن المهم أيضاً التعرف على الأوضاع الطبقية للمهاجرين، وما إذا كانت هذه الأوضاع الطبقية تتغير بسبب الهجرة كالتغيرات التي تحدث في الأنماط الأسرية، كذلك ضرورة التعرف على العلاقات الاجتماعية بين المهاجر كوافد حديث إلى المدينة وبين غيره من الحضريين المقيمين بالمدينة منذ البداية، كذلك ضرورة الاهتمام بدراسة البناء والتنظيم الاجتماعي على نطاق واسع في كثير من دول العالم.**

- **وبناءً على ذلك يمكن تحديد أهم مجالات علم الاجتماع الحضري على النحو التالي**

- دراسة المدن والمراكز الحضرية والمناطق المتاخمة لها.
- دراسة البناء الاجتماعي للحياة الحضرية.
-دراسة خصائص الحياة الحضرية سواء من زاوية الوحدة الاجتماعية الصغرى (Micro-social) أو زاوية الوحدة الاجتماعية الكبرى (Macro-social).

- **دراسة الأيكولوجية الحضرية بمعنى العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها الطبيعية.**

- دراسة المدينة ودورها التاريخي وتطورها وبناؤها.
- دراسة المشكلات الاجتماعية في المدينة.
- دراسة التأثيرات الاجتماعية للحياة الحضرية ودراسة العلاقة بين التحضر والمجتمع والتصنيع.

- **وهكذا يتضح أن علم الاجتماع الحضري هو العلم الذي يهتم بدراسة المدينة بوصفها مركز الحضر؛ بدراستها في نشأتها وتطورها ووظائفها، وأجهزتها الإدارية والفنية وتقسيمها الطبقي والمهني ومستوياتها التكنولوجية والمشكلات التي تعانيها مثل مشكلات السكان، وشئون الأسرة والتموين، والمواصلات والخدمات العامة والخاصة والإسكان وغيرها.**
- **ثانياً: مفهوم التحضر**
- **تشتق كلمة التحضر من الكلمة اللاتينية (Urbs) وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبخاصة مدينة روما.**
- **وقد حددت دائرة المعارف البريطانية مصطلح التحضر باعتبارها العملية التي يتركز خلالها السكان في المدن أو المناطق الحضرية،**

- **وتتم هذه العملية بطريقتين متباينتين هما:**

أ) من خلال زيادة المناطق الحضرية.
ب) من خلال زيادة حجم السكان المقيمين في المناطق الحضرية.

- **وبالتالي فالتحضر هو العملية التي بمقتضاها تحتشد نسبة متزايدة من سكان أحد المجتمعات في المدن، وهي عملية قد ترتبط أولاً بعملية التصنيع (Industrialization) وعلى هذا يعرف كينجزلي دافيز التحضر بأنه نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المدن في مجتمع معين، وبالتالي قد تنمو المدن في الحجم دون حدوث تحضر**

- **إذا ما تزايد عدد السكان الريفيين بمعدل أكبر، وتلك نقطة مهمة ففي أوربا كان معدل النمو الحضري السريع راجعاً إلى الهجرة الريفية الحضرية الضخمة، أما في العالم الثالث فالتحضر أكثر بطئاً لن سكان الريف مستمرون في الزيادة السريعة بالرغم من الهجرة إلى المدينة.**

- **وعلى هذا فالتحضر هو عملية من عمليات التغير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل الريف أو البادية إلى المدينة وإقامتهم بمجتمعها، بمعنى: هي عملية إعادة توزيع السكان من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية الأخرى.**

- **ويطلق على المستوى الذي يميل إليه المجتمع من تحضر: درجة التحضر (Degree of urbanization) ويقصد به عادة نسبة السكان الذين يعيشون بمراكز عمرانية يزيد حجمها على عشرين ألف نسمة إلى مجموع سكان الدولة، أو من الطبيعي أنه كلما ارتفعت نسبة سكان الحضر زادت درجة التحضر،**

- **غير أن هناك حالات خاصة ترتفع فيها أعداد السكان بالمن خلال فترة معينة، إلا أن ذلك لا ينعكس على زيادة درجة التحضر، ويرجع السبب في ذلك أن ارتفاعاً يكون قد أصاب الريف بنفس المعدل، ومن هنا كان مؤشر (معدل التحضر Rate of urbanization) دالاً في التعبير عن التغير الذي يصيب درجة التحضر خلال فترة زمنية معينة، ويقاس هذا التغير بنسبة مئوية وكلما ارتفع معدل التحضر على معدل التريف (The rate of urbanization) زادت بالتالي درجة التحضر.**

- **وتوصف عملية التحضر دائماً بأنها عملية تراكمية (Accumulative) ويقصد بذلك أن رصيد التحضر لا يظل ثابتاً على ما هو عليه وإنما يتعرض باستمرار لإضافات وزيادات تنجم عن الإقامة الدائمة والاستقرار بنطاق مكاني محدد مع ما يرتبط بذلك من إنجازات يحققها الإنسان يوماً بعد يوم ويضيفها إلى التراث الحضاري لمجتمعه، ولا نعني بالتراكم هنا زيادة سكانية فقط وإنما فوق ذلك هو زيادة موارد وخبرة لدى هؤلاء السكان على استغلالها والإفادة منها.**

- **وهكذا نلاحظ أن مفهوم التحضر قد ارتبط بمعاني كثيرة ومتعددة منها ما ذهب إليه هوب تيسدال (Tisdale) في تعريفها للحضرية إلى أنها عملية تتضمن حركة للسكان من حالة أو موقف أقل تركيزاً إلى آخر أكثر تركيزاً، وبهذا المعنى لا توافق تيسدال على تصور الحضرية كعملية لانتشار الخصائص الحضرية خارج حدود المدن وذلك لأن هذا التصور يجعل المدينة على حد تعبيرها سبباً للتحضر بدلاً من اعتبارها – أي المدينة- نتيجة لها كما أن هذا التصور لا يفسر في نظرها نشأة المدن وتطورها.**

- **وهكذا يمكن تعريف التحضر بشكل أكثر تحديداً بوصفه ضرباً من ضروب التغير البنائي الذي لا يقتصر فقط على انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو التحول من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي، ولكنه يتضمن أيضاً تغيرات أساسية تشمل تفكير الناس أو سلوكهم وقيمهم الاجتماعية.**

- **ثالثاً: مفهوم الحضرية**
- **يشير مفهوم الحضرية كما عرفه مارشال جوردن إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان المقيمين في المناطق الحضرية والتي تتضمن تقسيم العمل والتخصص الدقيق وانتشار العلاقات الاجتماعية الرسمية والعلاقات القرابية وزيادة الروابط الطوعية والعلمانية وزيادة عملية الصراع الاجتماعي وزيادة الأهمية الاجتماعية لوسائل الاتصال.**

- **أي إن الحضرية هي اتجاه يتجسد في ظاهرة تشهدها كل المجتمعات البشرية وتعني إقامة الناس واستقرارهم في تجمعات حضرية (قد تأخذ شكل المدن) وتتبلور في التغير النوعي الذي يحدث في أنماط تفكيرهم وسلوكهم تجاه الأنشطة السائدة ونمو التنظيمات القائمة والحضرية، وبهذا الشكل تتضمن كل الجوانب الكيفية التي تتصل بالمعيشة في المدينة مع ما يرتبط بذلك من مشكلات حضرية.**

- **ويعد لويس ويرث من أبرز العلماء الذين ناقشوا وفسروا مفهوم الحضرية كالطريقة في الحياة يمكن تناولها ميدانياً من خلال ثلاثة اتجاهات متشابكة ومتساندة فيما بينها هي:**

١. كبناء (As a structure) فيزيقي يتضمن أبعاداً أيكولوجية وسكانية وتكنولوجية.
٢. كنسق (As a system) من التنظيم الاجتماعي يتضمن بناء اجتماعياً مميزاً أو مجموعة من النظم ونمطاً محدداً من العلاقات الاجتماعية.

٣. كمجموعة (As a group) من الاتجاهات والأفكار تشترك في تكوين نمط السلوك الجمعي (Collective behavior) والذي يخضع لآليات الضبط الاجتماعي السائدة.

- **وعلى هذا فالحضرية تشير إلى حالة أو كيفية أو طريقة في الحياة، من المتصور أن تكون خاصية مميزة للمدينة أو المجتمع المحلي الحضري.**
- **والواقع أن كثيراً من الأفكار استوعبها تراث علم الاجتماع الحضري والتي حاولت أن تلخص خصائص المجتمع الحضري مثل كتابات جورج زيمل، وبيتريم سودوكين، وزيمرمان ولويس ويرث،**

- **تصدق في جانب كبير منها لمحاولة تحديد خصائص الحضرية كطريقة للحياة، فلقد أجمعت كل هذه المحاولات على الخصائص التالية:**

١. تطوير نسق أكثر تعقيداً لتقسيم العمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين بحيث يشكل أساساً لنسق التدرج الطبقي الاجتماعي.
٢. ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي (المكاني).

٣. الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد.

٤. انتشار وسيطرة نسق من العلاقات الاجتماعية يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي، إلى جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية.

٥. الاعتماد على الأساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي. ولقد لاحظ بعض الباحثين أن هذه الخصائص ليست قاصرة على المدن فقط وإنما يمكن انتشارها أو انتقالها خارج حدود المدن إلى جوانب الريف المجاور، الأمر الذي أدى إلى تحضر المناطق الريفية ولو بدرجة محدودة.

- والجدير بالذكر هنا أن الحضرية وإن كانت تحمل في طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك وحسب، أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته الخاصة التي تميزه عن غيره، وهي ليست تعبيراً مقصوراً على الحياة في المدن فقد نجد إنساناً متحضراً وسلوكه الكلي حضري بينما يحيا في الريف ونجد آخر يحيا في أكثر أحياء المدن تحضراً وهو مع هذا لا يزال قروياً في تفكيره وطريقة معيشته بل في سلوكه، فالمسألة إذن مسألة سلوك وليست مسألة مظهر.

المحاضرة الثانية

- **رابعاً: خصائص الحياة الحضرية**

•تتميز الحضرية كطريقة في الحياة ونمط في التفكير بالتغير السريع
• سواء من حيث الحركة السكانية
• أو من حيث التغير في النظم الاجتماعية أو الاقتصادية
•أو من حيث التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة
- وتتمثل أهم خصائص الحضرية فيما يلي:

- ١/ تتناسب الحضرية طردياً مع عدد السكان:

•بحيث كلما ازداد عدد السكان في مدينة ما ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعاً ملحوظاً .
• وبالتالي يرتبط بسكني الحضر ظاهرة لافتة ونقصد بها (التركيز السكاني)
•فهي أول ما يلفت النظر في أي مركز نمو بصفة عامة
- فهناك تيار من الهجرة يتدفق من المناطق المحيطة بهذا المركز إلى بؤرته بحثاً عن فرصة عمل جديدة أو أفضل من السابقة.

- وهكذا تتكون ظاهرة التركيز السكاني بالمركز الحضري، وتبدأ تأثيراتها بعد ذلك في الظهور وفي التأثير بدورها على أنماط الحياة بالمركز.
•ولذا فقد أكد بعض الباحثين مقولة أساسية فحواها أن تركز السكان دالة (Function) للتحضر.

•ويحلو للبعض أن يسمي ظاهرة التركز السكاني (بالتراكم السكاني Population accumulation)
- وهي تسمية قريبة من الواقع إلى حد كبير ومتسقة مع طبيعة تلك الظاهرة التي لا تنشأ بشكل مفاجئ وإنما تتخذ السمة التدريجية.

- **٢/ أهم سمة للحياة الحضرية هي شكل العلاقات:**
- شكل العلاقات الاجتماعية:

التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه

- **وليست المسألة في الحضرية مسألة عدد؛ فقد نجد قرية من القرى يزداد عدد سكانها زيادة كبيرة جداً، وقد نجد أخرى عدد سكانها قليل**
- **فالعبرة ليست بعدد السكان ولكن بنوع وطبيعة العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية.**

- **وفي هذا الصدد يرى لويس ويرث أنه كلما كبر حجم المدينة، قل احتمال معرفة عدد الأفراد ببقية سكانها معرفة مباشرة وشخصية**
- **الأمر الذي يؤدي إلى تغير طابع الحياة الاجتماعية**
- **ولأن عدد الأشخاص الذي يتصل بهم الفرد أو يعتمد عليهم في المدينة كبير نسبياً فإن العلاقات الاجتماعية التي يكونها في المدينة تتسم بأنها سطحية وغير شخصية ولها الطابع الانقسامي.**

- **وبالتالي تتسم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المدينة بالثانوية والنفعية أكثر من كونها أولية وتكاملية وعاطفية**
- **وسكان الحضر يرتبطون ويتفاعلون باستمرار مع الغرباء، ومن ثمة تحل اللامبالاة محل الاستجابة المباشرة لسكان الريف نحو الغرباء سواء كانت تعاطفاً او نفوراً**

- **وبوجه عام، فإن ساكن الحضر يعامل هذا الحشد الكبير من الغرباء ممن يقابلهم ويتفاعل معهم في حياته اليومية كما لو كانوا آلات حية متحركة أكثر من كونهم كائنات بشرية،**

- **ولذلك كان سلوكه نحو معارفه يختلف تمام الاختلاف عن سلوكه نحو من يحيط به من الغرباء، رغم أن هذا السلوك يتحدد في أكثر جوانبه بوجودهم**
- **كما أنه يستخدم مستويات خارجية أو مظهرية للحكم على الآخرين حيث يقيم غيره من الأفراد من خلال مظهرهم وطريقة حديثهم وتفكيرهم وسلوكهم**
- **غير أنه نظراً لأنه لا يعرف عنه شيئاً فإنه لن يستطيع أن يحكم عليهم، ولا ينال الأصدقاء والمعارف من حياة ساكن الحضر ووقته إلا جانباً محدوداً،**

- **فهو وإن اعتمد في حياته على عدد كبير من الأفراد إلا أن هذا الاعتماد يكون بهدف إشباع حاجاته وخدمة مصالحه**
- **كما يكون أكثر ارتباطاً بجماعات منظمة عنه بأشخاص بعينهم**
- **ومن ثم فارتباطه بالآخرين يكون محدوداً فقط بما يقوم به الغير من نشاط أو دور معين في حياته ،**

- **ولهذا السبب توصف التفاعلات الاجتماعية والارتباطات أو العلاقات التي تقوم بين سكان الحضر على حد تعبير(ويرث) بأنها ذات طابع انقسامي**
- **بمعنى أن تكون العلاقات الاجتماعية وسائل لتحقيق أهداف شخصية وبالتالي تكون أكثر رشداً وعقلانية وأكثر بعداً عن العاطفة أو الانفعالية.**

- **٣/ اللاتجانس أو التغاير الاجتماعي:**

•تعتبر خاصية اللاتجانس هي النتيجة الحتمية لظاهرة التحضر كعملية تركز مجموعة كبيرة من السكان في منطقة صغيرة ومحددة

- **ويبدو هذا الارتباط بين هذين المتغيرين واضحاً إذا وضعنا في الاعتبار حقيقة أن الكثافة السكانية الحالية تزيد إلى أقصى درجة ممكنة من عملية المنافسة سواء على المكان أو على الامتيازات والإمكانات المتاحة، كما تدفع وباستمرار إلى التخصص،**

•لذلك تغلب على حياة المدينة أنشطة تطور بطبيعتها نسقاً أو نظاماً معقداً ودقيقاً للتخصص وتقسيم العمل لا يتوافر بالنسبة للأنشطة الزراعية

- **فإذا أضيف إلى ذلك ما يتميز به المجتمع الحضري أو المدينة من خصائص تجعل السكان يتوافدون إليها من بيئات مختلفة ومتغايرة**

•لهذا كله يصبح كل منها (المدينة والمجتمع الحضري) موطناً طبيعياً للتغاير واللا تجانس
• أو كما يسميها البعض بوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة
• لتسمح بل تشجع تأكيد الفروق الفردية باستمرار كأساس للنجاح

- **ويتحقق تكامل المجتمع من خلال ما يطوره هذا الاختلاف والتغاير من تضامن بين الأفراد يقوم على أساس نفعهم لبعضهم البعض وليس على أساس تمثالهم وتشابههم**

•والنتيجة التي نخلص إليها على حد تعبير لويس ويرث
• هي أنه كلما ازداد عدد الأفراد الذين يشتركون في عملية التفاعل كلما ازدادت إمكانات التمايز بينهم

- **ولذلك فإنه من المتوقع أن تتدرج السمة الشخصية لسكان المجتمع الحضري ومهنهم وحياتهم الثقافية وأفكارهم وقيمهم على امتداد تتسع فيه الهوة بين طرفيه أو قطبيه على نحو أكثر وضوحاً عنه في المجتمع الريفي.**

- **٤/ التسامح الاجتماعي:**

•ويعني التسامح (Tolerance) بشكل عام الرغبة في منح المدينة الحريات للأشخاص وذوي الأقليات والديانات والرؤى السياسية المختلفة
• أو السماح للتعبير بحرية عن الأفكار المختلفة ومعاملة الآخرين وفقاً لمعايير عامة مستقلة عن الاختلافات القيمية

- **وقد أكد (ويرث) ارتباط هذا التسامح بطبيعة المجتمع الحضري الذي يتميز بتنوع الثقافات الفردية**

•كما يتميز بتعدد أنماط الشخصيات وتمايز مستويات السلوك وسيطرة العلاقات السطحية
• كل هذا جعل التسامح ضرورة لا غنى عنها في مجتمع يطلب من أفراده أن يكونوا على وعي ودراية بالمعايير الثقافية المختلفة المتباعدة وان يتفاعلوا مع بعضهم البعض على هذا الأساس

- **ولذلك تكشف المناطق الحضرية باستمرار عن حدود أكثر اتساعاً للتسامح في كثير من المسائل المرتبطة بأنماط السلوك والأخلاقيات والعقائد الدينية والحرية السياسية والأذواق والموضات ووسائل شغل أوقات الفراغ...الخ.**

•لقد أصبح لساكن الحضر حياته الخاصة، وأصبح أكثر انغماساً في ملذاته لأنه أصبح أكثر تحرراً من قيود الجماعة الأولية
• كما أنه لم يعد يتعجب من أي شيء بل يتوقع كل شيء من الآخرين
• وتبرير ذلك أن المجتمع الحضري مجتمع مفتوح لا يتمسك بعادات صارمة وتقاليد جامدة أو عرف حازم يورثها للأجيال المتعاقبة
- **كما لا يفرض نتيجة لذلك تشابهاً وتطابقاً على جميع أفراده، بل بلغت فيه درجة اللاتجانس إلى الحد الذي يجعله يضع حدوداً للتسامح أوسع بكثير من المجتمع الريفي**

•ولا يعني ذلك أن المجتمع الحضري مجتمع لا معياري يفتقد إلى ضوابط السلوك
• وإنما يعني أنه لا يهتم ولا يعني إلا بتنظيم السلوك العام
- **أما السلوك الخاص فأمر يتسامح فيه طالما أنه لا يتعارض مع الأنماط العامة للسلوك، كما أنه يسمح بتعدد الثقافات الفرعية طالما أنها لا تتعارض مع الإطار الثقافي العام.**

- **٥/ سيطرة الضبط الرسمي والثانوي:**

•حيث توفر المدينة أو المجتمع الحضري لسكانها فرصة العيش في عالمين اجتماعيين مختلفين
• عالم الأصدقاء، والمعارف من ناحية أو عالم العلاقات الأولية الوثيقة
• وعالم الغرباء الذين يرتبطون فيه فيزيقياً عن قرب ولكنهم يكونون أكثر بعداً عنه من الناحية الاجتماعية
- **ويستطيع ساكن الحضر نتيجة لذلك أن يهرب من الضبط القهري للجماعة الأولية عندما يريد**

•وذلك بأن يختفي في بحر من الغرباء (وتلك هي خاصية الغفلة التي تتميز بها حياة المدينة والتي تحرر سكانها من الضبط الأخلاقي الصارم)
- **ولكنه يستطيع في الوقت نفسه أن يهرب من اللامبالاة والعلاقات غير الشخصية، بأن ينتمي إلى جماعة أولية كجماعة الأسرة أو شلة من الأصحاب والأصدقاء لكي يسترد أمنه ويشبع إحساسه العاطفي وشعوره بأنه كائن اجتماعي وليس مجرد رقم أو شخص تافه.**

•ومن ثم يتخلص من العزلة التي تفرضها عليه حياة المدينة
• ومعنى ذلك أن المدينة رغم سيطرة علاقات الجماعة الثانوية عليها إلا أنها في الوقت نفسه عبارة عن مجموعة من الجماعات الأولية المتداخلة التي تمارس قدراً لا يستهان به من ضبط السلوك
- **ولكن ليس بنفس الدرجة من الإحكام، كما هو الحال في المجتمع الريفي، ونظراً لسهولة الابتعاد عن الضوابط الأولية للسلوك فإن المجتمع الحضري يلجأ إلى ضوابط ثانوية**

•حيث يتحتم كبح جماح روح الاستغلال المتبادل الذي ينشأ بالضرورة عن ذلك الاتصال أو الاحتكاك المتنوع والوثيق بين أفراد لا تربطهم علاقات شخصية وعاطفية

- **ومن هنا كانت مختلف التنظيمات أو المؤسسات كالقضاء والبوليس والمحاكم والأجهزة الإدارية ذات اليد الطولى في تنظيم العلاقات المعقدة والنفعية بين سكان الحضر**

•وحتى الضبط الديني فإنه يمارس تأثيره من خلال منظمات وروابط ثانوية تعمل ككيانات شرعية أو جماعات ضاغطة

- **وكلما كبر حجم المجتمع الحضري كلما أصبحت مشكلة الضبط أكثر وضوحاً وكانت أجهزة التنظيم والضبط الثانوي أكثر تنظيماً ويحقق فيها الضبط القانوني والشرعي لتنظيم الحياة اليومية**
- **أي تفقد فيها الأعراف والطرائق الشعبية تأثيرها كموجهات للموقف.**
- **٦/ التنقل والحراك الاجتماعي:**

- **تتسم المدينة أو المناطق الحضرية ليس فقط بتحقيق قدر كبير من التنقل الجغرافي للأشخاص والسلع والأفكار ولكنها تشجع أيضاً على تحقيق قدر أكبر من التنقل والحراك الاجتماعي.**

•وإن أهم ما يتميز به البناء الاجتماعي الحضري من تقسيم دقيق للعمل وإتاحة فرص المنافسة وتأكيد للعلاقات الشخصية

- **أنه يؤكد عمليات الإنجاز والاكتساب والتحصيل أكثر من وراثة المكانة**
- **إن المجتمع الحضري يتكون أساساً من حشد كبير وغير متجانس من الأفراد كما انه يستند فيما يقدمه من مكافآت لهؤلاء الأفراد على أساس التغذية والكفاءة والإنتاج**
- **وهو لأجل هذا كله يحكم على المكانة أو يقدر مراكز الأفراد وفقاً لما يستطيعون أن يفعلوه أو يقدموه أكثر من الحكم عليهم من منظور النسب أو المكانة الموروثة**

•ولذلك فإن ساكن الحضر يستطيع بالتالي أن يحقق درجة ما كبرت أو صغرت من التنقل الاجتماعي بحيث تصبح المنافسة على المكانة وعلى الاحتفاظ بها شغله الشاغل

- **فلقد قوضت الحضرية دعائم البناء الطبقي والطائفي التقليدي وجعلت من المدينة أو المجتمع الحضري مكاناً تتوافر فيه فرص التنقل الاجتماعي**
- **خاصة عندما جعلت من التحصيل والمهارة والتعليم والثروة ومنافذ الكسب اساس المكانة الاجتماعية للأفراد والارتقاء بها.**

- **٧/ الروابط الطوعية:**

•نظراً لتزايد حجم المدينة أو المجتمع الحضري وزيادة كثافته السكانية والقرب المكاني الوثيق بين الأفراد وتنوعهم أو تغايرهم

- **أصبح المجتمع الحضري مجتمع الروابط أو الجماعات الطوعية الاختيارية سواءً على مستوى المهنة أو الهواية أو على مستوى الموطن الأصلي أو على مستوى السن أو السلالة ليستطيع ساكن الحضر أن يجد دائماً آخرين لهم المصلحة نفسها**

•ولهذا السبب تميل كل الجماعات في المجمع الحضري إلى أن تكسب خاصية الطوعية أو الاختيارية التي لا تعتمد فيها العضوية على أساس القرابة أو النشأة

- **كما نجد أن كثيراً من العلاقات التي تتميز بها الجماعات الأولية بدأت تميل إلى الطابع الرسمي، فلقد أصبحت روابط الزواج أكثر سهولة من حيث إقامتها وبالمثل غدت الصداقة أكثر انقسامية ونفعية**

•فضلاً عن ذلك ظهرت أشكال جديدة ومتنوعة من الجماعات تستند أساساً على المصالح المتخصصة
• نجد من بينها الشلل والنوادي والقوميات والمجاورات وغيرها من جماعات نوعية متخصصة
- **وقد ترتب على ذلك أن أصبحت مصالح الفرد أكثر تمثيلاً ونفوذاً من خلال التمثيل، بمعنى أن مصالح الفرد وآراءه لن تكون ذات أهمية ونفوذ ما لم ترتبط بمصالح جماعة معينة،**

•وربما كان تأكيد الممارسة أو الاهتمام الجمعي بالمصالح الخاصة هو ما جعل المجتمع الحضري أو المدينة يفقدان طابع المجتمع المحلي بالمعنى الحقيقي للكلمة
- **ليصبحا في النهاية مجرد كيانات إدارية أو سياسية أو جغرافية تفتقر باستمرار إلى الولاء والانتماء.**
- **٨/ الفردية:**

•يتسم سكان المجتمع الحضري بالفردية حيث تشجع الحضرية وباستمرار روح الفردية
• فالحشد الهائل من الجموع البشرية في المجتمع الحضري
• والطابع الثانوي والاختياري والطوعي للروابط الحضرية
•إلى جانب تعدد الفرص وتنوعها،
• وسهولة التنقل أو الحراك الاجتماعي
• وتنوع الجماعات التي قد ينتمي إليها الأفراد وتعدد المصالح التي توجد بينهم
- **وما تشجعه الحياة الحضرية من روح المنافسة**

• كل ذلك من شأنه أن يجبر الفرد على أن يتخذ قراره بنفسه، وعلى أن يخطط لحياته بطريقة فردية مستقلة
• الحضرية إذن تصنع الأفراد دائماً بعضهم من بعض، وذلك من خلال ما تزكيه بينهم من تميزات وفروق
- **كما أن وعي الفرد لاختلافه عن الآخرين وتميزهم عنه ومعرفته بما يمكن أن يمثله بالنسبية للبشرية يعطيه منظوراً خاصاً لنفسه**

•بحيث يمكنه أن يرى نفسه بموضوعية أكبر وأن يفصل ذاته عن هذه الجموع المحتشدة من حوله
• وفي تعامله وتفاعلاته مع الآخرين ينبغي على ساكن الحضر أن تكون لديه القدرة أن يتحايل عليهم وأن يحمي ذاته من تحايلاتهم نحوه
- **الأمر الذي يضطره دائماً أن يميز ذاته عن الآخرين**

•ويتمخض ذلك كله عن نوع من تفتيت الحياة الاجتماعية وتميزها بالطابع الفردي
- **حيث يقف الأفراد بما لهم من وعي ذاتي بالتميز والتفرد في جانب وتقف الروابط والمنظمات الكبرى في المدينة في جانب آخر ولا وسط بين الطرفين.**

- **٩/ العزل المكاني:**

•في الواقع أن التنافس على المكان في مثل هذا المجتمع (الحضري) الدينامي والا متجانس من شأنه أن يؤدي إلى عزل واضح ومتميز للجماعات والأنشطة والوظائف

- ينعكس بوضوح على ماله من نمط مكاني، حيث نجد أن مركز المدينة أو المنطقة الحضرية يشغل بطبيعة الحال بالوظائف ذات الأهمية المحورية للمجتمع ككل،

•مثل أعمال الإدارة والحكم والبنوك الأمر الذي يجعل القيمة الإيجارية في مثل هذه المراكز مرتفعة بدرجة ملحوظة

- وتؤثر المنافسة على المكان واستخداماته المختلفة وغيرها من عمليات أيكولوجية كالتوسع والغزو والتمركز والتشتيت ..الخ – تأثيراً باعثاً في تحديد ما تمثله المدينة بصفة عامة من هيكل فيزيقي ،ومن بناء أيكولوجي
- والعزل المكاني الذي يتميز به البناء الأيكولوجي للمجتمع الحضري إنما يتيح وسائل أكثر ملائمة لفهم طبيعة التنظيم الاجتماعي لهذا المجتمع

•خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن سكان أي منطقة من المناطق الحضرية يميلون إلى تطوير طابع اجتماعي وثقافي خاص ومميز لهم من غيرهم من سكان مناطق أخرى

- و ظواهر مثل الخصوبة، والهجرة، والجريمة، وجناح الأحداث والطلاق والانتحار والأمية،

•وغير ذلك من ظواهر السلوك الاجتماعي تختلف اختلافاً واضحاً وصارخاً من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع الحضري أو مجتمع المدينة

- ومن ثم فإن دراسة التنظيم الاجتماعي للمجتمع الحضري في ضوء التوزيع المكاني أو ما يمسى بالإيكولوجيا الحضرية تجعل من المدخل الأيكولوجي واحداً من المداخل المهمة في الدراسة السوسيولوجية للمجتمع الحضري.

- **١٠/ الحياة الحضرية أوسع نطاقاً من الحياة الريفية:**

•ففي الحياة الحضرية يكون الشخص حراً في نوع تعليمه وحرفته وسكنه وطريقة حياته الخاصة والعامة

- بينما في الريف نجد كل الظروف العائلية تفرض على الشخص كثيراً من أنماط السلوك يضطر إلى تنفيذها بحذافيرها
- فهو ليس حراً طليقاً ولكنه مقيد ومكبل بقيود العادات والتقاليد التي تخضع لها قريته

•وهو لا يستطيع أن يأتي بجديد أو يقوم بالتعبير الخلاق فهو يدور في إطار ضيق محدد تماماً بعكس الحياة الحضرية ففيها التحدي، والخلق والإبداع

- أي إن الحضرية دينامية وليست استاتيكية.

- **١١/ تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع:**

•فالفرد الجامد الذي لا يستطيع التكيف يتنبأ له الباحثون بالمرض النفسي

- ولكن الفرد المتكيف المتفاعل هو الذي يمكنه البقاء في المدينة
- فالتكيف السريع شرط أساسي للحياة الحضرية الناجحة.

•هذه أهم خصائص الحياة الحضرية بشكل عام

- ومع هذا فالحياة الحضرية لا يمكن اختزالها في هذه الخصائص الإحدى عشرة فقط فهي أوسع من أن تحدد خصائصها بشكل حصري تماماً.
-

خامساً: مستقبل الحياة الحضرية

•لقد ظل الإنسان لأزمنة طويلة يعيش في المدينة دون أن يفكر في المستقبل
• ولكن في ظل التطور والتقدم التقني السريع بدأ الإنسان يواجه بحيرة إزاء حياته في المدينة
• وظهرت وجهتا نظر متباينة تجاه الحياة في المدينة ومستقبل العيش فيها
•وجهة النظر الأولى
• تتمثل في تشاؤم الكثيرين من مستقبل المدينة
• لما لها من آثار سيئة على حياة البشر وما تؤدي إليه من تدمير للقيم الإنسانية
• فأزولد شينجر أكبر مفكر فهم الحياة الحضرية يرى أن المدينة ذاتها عبارة عن شر يدمر كل شيء، ويقول: (مولد المدينة يحمل في الوقت نفسه علامة موتها).
•كما عبر جون إيفلين (Evelyn) في القرن السابع عشر عن شكواه من الدخان والتلوث الذي أصاب المراكز الحضرية في لندن
• وقد أخذت هذه الشكوى تزداد في القرن الثامن عشر، والتاسع عشر وفي القرن العشرين في بريطانيا على وجه الخصوص كنتيجة للتغيرات التي طرأت على أساليب الحياة في ظل النمو الصناعي وتطور المصانع

•والأمر على هذا النحو يختلف عما كان يبدو في المدن القديمة من شرور ظاهرة
• كالأمراض الناجمة من انخفاض في مستوى الوقاية الصحية التي كانت تزداد تركزاً في حياة المدن
• فالمراكز الحضرية تشهد ازدحاماً سكانياً، يعيشون معاً في ظروف سيئة، وبعض هؤلاء السكان قد وفدوا من الريف طلباً للعمل في الوقت الذي كانت فيه المراكز الحضرية قد أصبحت عاملاً من عوامل الجذب.

•ولقد استخدم لويس ممفرد (Mumford) عبارتين يصف فيهما الظروف بالغة السوء في المراكز الحضرية وهما (صراع الفردوس) و (صراع الجحيم)
•فالمساكن المتزاحمة في شوارع المدينة رتيبة تبعث على الملل
• والمكتظة بأعداد هائلة من السكان تتحمل الازدحام الشديد والفقر، إلى جانب الكثير من الأمراض الاجتماعية الأخرى
• كل ذلك موجود بالمدن،
•ويرى بعض المراقبين أن المرض والازدحام الشديد والفقر ليست مرعبة في حقيقتها بقدر ما يترتب عليها من نتائج كالجريمة والانحلال، والانحطاط الخلقي الذي يستشري في ظل الحياة الحضرية
• والذي يتخذ صوراً وأشكالاً شتى مؤلمة، ولقد تناول الكتاب في كتاباتهم الشرور الحضرية من زوايا عديدة .
• فقد تحدث زولا (Zola) عن الأحياء المختلفة في باريس

•كما تحدث سنكلير (Sinclair) عن الشئ نفسه في شيكاغو
• كما تحدث في الموضوع نفسه ديكنز (Dickens).
• كما كان هناك أيضاً وليام بوث (Booth) الذي دعا إلى تكوين جيش الخلاص في كتابه الموسوم (إنجلترا المظلومة وطريق الخلاص) الذي نشر عام ١٩٨٠م صوراً شتى لشرور الحياة الحضرية واقترح حلولاً لها.

•فالفقر في المناطق الحضرية الذي استشعره كثير من المفكرين الاجتماعيين لم يكن مقبولاً كظاهرة اجتماعية ناجمة عن الحياة الحضرية إلا بعد ظهور أول مسحين اجتماعيين علميين تم أجراؤهما حول الأوضاع الحضرية
• فقد أجرى تشالز بوث عام ١٩٠٢م مسحاً لمدينة عظمى (مدينة لندن) كما أجرى راونتري (Rowntree) عام ١٩٠١م مسحاً لمركز حضري هو مدينة يورك.

•وقد أجريا هذين المسحين وفقاً لبحوث علمية دقيقة بذلا فيها عناية كبيرة

- وقد انتهيا إلى نتائج مزعجة مؤداها أن هناك في بريطانيا وهي واحدة من أغنى بلاد العالم وأكثرها تحضراً قطاعاً كبيراً من السكان يعيشون ويموتون في فقر.
- غير أن هناك بعض الباحثين الذين يريدون على هؤلاء المتشائمين والذين يرون أن المدينة والحضرية طريقة في الحياة لا يمكن أن تكون مسئولة عن مثل هذه الكوارث لافتقارها إلى الدليل العلمي
- حقيقة أن المدينة قد تسببت في وجود أنواع جديدة من الجرائم، وزيادة في انحراف الأحداث،
- وزيادة كبيرة في تصدع الأسر
- واحتمالات كثيرة للمرض النفسي والانهيار العصبي وقيام فرص كثيرة لظهور التفكك والقلق والاضطراب في المجال الفردي والجمعي
- إلا أن جذور هذه المشكلات جميعاً كانت موجودة قبلاً في الحياة الريفية وتضخمت او ظهرت واضحة في المدينة تبعاً لزيادة حجمها وازدحام السكان فيها
- وعلى العكس مما يقوله المتشائمون فإن الحضرية كطريقة في الحياة تنمو باستمرار وتفرض نفسها على كل طريقة أخرى في المجتمع .

لكن الجدير بالذكر هنا أن أولئك الذين يعارضون مساوئ وآثام المدينة، ولديهم أفكار وتطلعات حول المستقبل، قد انقسموا إلى قسمين:

- الأول: يرون أن بالإمكان إيجاد أحياء سكنية حديثة على نمط جديد داخل المدن أو المراكز الحضرية.
- الثاني: يرون أنه من الأفضل إقامة مراكز حضرية أو مدن أو قرى جديدة تماماً على شكل مجتمعات محلية يخطط لها تخطيطاً جيداً
- ومن أهم دعاة هذا الرأي الأخير روبرت أوين (R.Owen) وتيتوس سولت (T.Salt) وهما من أصحاب المصانع الأثرياء الذين يُبدون اهتماماً شديداً بالطبقة العاملة
- ويرون أن التغير أو التحسين في البيئة التي يعيش فيها العمال لابد أن يجعلهم يتغيرون إلى الأحسن.
- ومن المفكرين المعنيين بقضايا المدينة ابنزرت هوارد (Howard) الذي يعتبر من أكبر المؤثرين في هذا المجال
- ولقد كتب في مؤلفه الذي نشر عام ١٩٤٦م حول مزايا وعيوب الحياة في الريف والمدن والذي أثار مبادئ لنظريات حول تخطيط المدن، والذي أكد فيها أن الإنسان يمكن أن يتغير بفعل بيئته

- ومن هنا فقد رأى البعض أن تغير الإنسان يمكن أن يتحقق من خلال النهوض بالأحياء الفقيرة في المدن من النواحي التعليمية والاجتماعية وأيضاً عن طريق خلق مجتمعات محلية نموذجية .
- ولقد تركت هذه الأفكار تأثيراً في دوائر تخطيط المدن.
- ومن هنا تبرز أهمية التخطيط للمدن بالتركيز و النظر إلى المدينة ليس على أسس مادية بحتة
- لأنه يمكن أن ننجح في ترتيب كل شيء في الحياة الحضرية من الناحية المادية
- ومع ذلك تظل الحياة الحضرية مثقلة بالهموم ومكاناً قاتماً للفرد
- ومن أجل هذا تبرز أهمية التخطيط الحضري

- الذي لابد أن يواجه مسائل العلاقات والقيم التي يجب أن تهدف إلى مزيد من العلاقات المباشرة بين الناس
- وإعادة بناء القيم على أساس يقلل فرص الانحراف ويضمن إيجاد مستوى موحداً تقريباً في النظرة إلى الحياة
- فالمدينة ليست مجرد أبنية أو شوارع أو ميادين أو معدات للحياة اليومية توفر الوقت والمجهود
- بل إنها نوع من الحياة جديدة على البشرية يجب أن نهيئ له الأساس المعنوي وما يتضمنه من تنظيم اجتماعي لابد

- **أن يصل إلى مرتبة التضامن والتماسك الاجتماعي.**

المحاضرة الثالثة

- **المحاضرة الثالثة**

التوجهات النظرية في علم الاجتماع الحضري

- **مدخل:**

رغم أن الاهتمام بدراسة المدينة والحياة الحضرية قد استقر حديثاً وصارت له دراسات وبحوث متخصصة ويمثل جهداً أكاديمياً محدد الأبعاد..
إلا أن ذلك لا ينفي وجود مصادر معرفة انبثقت منها هذه الدراسات والبحوث المتخصصة
وقد عنيت البحوث الحضرية في العقود الماضية بصفة خاصة وبشكل أكثر نهماً بالبحث عن الحقائق وجمع المعلومات والبيانات أملاً في الوصول إلى تفسير منظم ومتقن للحياة الحضرية

- **خاصة أن المدينة ظاهرة معقدة ومتشابكة يحتاج إلى فهمها منظورات نظرية أكثر شمولاً وكفاءة إذا ما أريد لهذا الفرع من المعرفة أن ينمو وأن يتطور.**

- **الواقع يوجد عدد من المحاولات النظرية التي بذلت لتحديد معالم النظرية الحضرية أو تقييم الموقف النظري في علم الاجتماع الحضري**

- **نحاول في هذا الفصل أن نعرض لبعض التوجهات النظرية لعل من أهمها النظرية الأيكولوجية والنظرية النفسية الاجتماعية، ونظرية الثقافة الحضرية العولمة وثنائية الريفي والحضري.**

- **وتُمثل هذه النظريات في الواقع توجهات نظرية معرفية يمكن من خلالها تناول أي ظاهرة تلحظ في المجتمع الحضري**

- **حيث إن الحياة الحضرية عملية مركبة ذات أبعاد متشابكة ومعقدة وهي ظاهرة سائدة في كل المجتمعات (بدرجات متفاوتة)**

- **وبالتالي فإن محاولة تفسيرها من خلال تلك النظريات تساعد على فهم الواقع الفعلي لطبيعة تلك الظاهرة.**

- **أولاً: النظرية الأيكولوجية**

- **يعزو استخدام مفهوم الإيكولوجيا (Ecology) إلى العالم البيولوجي الألماني أرنست هايكل Ernst Haechel عام ١٨٦٩ حيث استخدم كلمة (Ockologie) ليشير بها إلى علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية وغير العضوية.**

- **وقد اشتق المصطلح من الكلمة اليونانية (okios) ومعناها منزل أو مسكن (Home) والمعنى الواسع للفظ يشمل أيضاً من يقيمون في المسكن ونشاطهم اليومي ومبلغ تأديتهم لوظائفهم للإبقاء على الحياة وضمان الحصول على مواردها**

- **وهو المعنى المفهوم من لفظ (Homing) وبذلك يكون المعنى العام لكلمة الإيكولوجيا**

- أنه العلم الذي يدرس الأفراد الذين يعيشون في بيئة واحدة والوقوف على مبلغ نشاطهم وتفاعلهم مع عناصر البيئة.
- أما علماء الإيكولوجيا الاجتماعية فيحددونها في إطار
- دراسة البيئة الاجتماعية وتنظيمها والعلاقات المكانية والنفسية والاجتماعية التي تربط الجماعات والأفراد بعضهم ببعض والآثار المتبادلة بين الأفراد والبيئة التي يشغلونها.
- وتعرف هذه النظرية في علم الاجتماع الحضري أحياناً بالنظرية الأيكولوجية أو المدرسة الأمريكية أو مدرسة شيكاغو كعبارات مترادفة المعنى
- وفي الوقت نفسه تثير أي من العبارات الثلاث في أذهان المشتغلين بعلم الاجتماع الحضري الإشارة إلى أعمال ثلاثة من رواد علم الاجتماع في أمريكا هم:
- روبرت بارك، وأرنست بيرجس ، ورودريك ماكينزي
- تلك الأعمال التي وضعت منذ البداية الإطار النظري العام الذي انطلقت من خلاله العديد من الدراسات اللاحقة التي كانت لها مكانتها العملية وأهميتها النظرية في تاريخ العلم.
- روبرت بارك
- أما روبرت بارك (R.Park) وكان مؤسس هذه النظرية
- فقد حدد الإطار العام للنظرية حيث ذهب إلى اعتبار المدينة (مكاناً طبيعياً لإقامة الإنسان المتحضر)
- حيث كان بارك مفتوناً بكثير من خصائص الحياة الاجتماعية في شيكاغو

ولذا فقد لاحظ بعض التصورات المهمة عن المدينة من أهمها :

-أولاً: أنه رأي أن المدينة الحديثة عبارة عن بناء تجاري يدين في وجوده في السوق التي توسع المدينة حوله

- وأكد أن المدينة الحديثة تتميز بالتقسيم المعقد للعمل، وهيمنة السوق التي أدت إلى انهيار الطرق التقليدية في الحياة الحضرية.

-ثانياً: رأي بارك أن المدينة الحديثة تتسم بالبناءات الرسمية عن طريق وجود ما يسمى بسيطرة البيروقراطيات على نطاق واسع

- وستلعب الأجهزة البيروقراطية مثل البوليس والمحاكم والمؤسسات التطوعية الخيرية ومؤسسات الرفاهية الاجتماعية دوراً متزايداً في الحياة الحضرية.

-ثالثا: كما تصور بارك المدينة – متأثراً بدراسات جورج زيمل- باعتبارها مكاناً أصبحت الحياة فيه أقل عاطفية وأكثر عقلانية عن الحياة في أي مكان آخر

- بيد أن بارك كان واعياً في الوقت نفسه بأنه ربما يؤدي انهيار الروابط العاطفية التقليدية في المدينة إلى ظهور روابط اجتماعية جديدة معتمدة على جماعات المصلحة والعلاقات الثانوية.

- كما ذهب بارك في مقالته الرائدة (المدينة... بعض المقترحات حول دراسة السلوك الإنساني في البيئة الحضرية) إلى أنه يحاول فهم المدينة بوصفها مكاناً جغرافياً
- وكذلك باعتبارها نطاقاً أخلاقياً (Moral order) وهو يعتقد أنه يجب وصف المدينة بطريقة يمكن معها عن طريق التحليل الوظيفي إظهار إمكانات الحياة الثقافية والأخلاقية فيها،

- أما حديث بارك عن ايكولوجية المدينة فإنه لا يعني الاقتصار على تتبع التقسيم المكاني الداخلي للمدينة، أو وضع خريطة لمختلف الأشياء التي توجد بها
- وإنما ما أورده في الحقيقة اكتشاف تأثير هذه الظواهر الفيزيقية في خبرة سكان المدينة الإنسانية والعاطفية ودورها في تشكيلها.
- ويفترض بارك أن الظروف النفسية والأخلاقية للحياة في المدينة سوف تعكس نفسها بصورة طبيعية في كيفية استغلال المكان وفي أنماط الحركة الإنسانية والانتقال.. إلخ.
- وافترض بارك بمعنى آخر أن الثقافة تتجلى في الأشياء المصنوعة، وأن المدينة لها طابع عضوي.
- ورأى بارك أنه يمكن استخدام مناهج أنثروبولوجية فى دراسة جوانب حياة المدينة وخصوصاً الثقافات الهامشية (كالعصابات) والمهاجرين المنعزلين المقيمين في أحياء الجيتو
- (الجيتـو) هو الحي المقصور على إحدى الأقليات الدينية أو القوميـة.
- وكذلك التفريق بين الناس وفقاً لمحال إقامتهم
- وأما عن البيانات المتصلة بذلك فيمكن الحصول عليها من المصادر الإحصائية الرسمية.
- وقد ميز بارك في داخل المدينة ما يطلق عليه اسم (المناطق الطبيعية)
- وهذه المناطق هي مواطن للجماعات الطبيعية أو الفطرية كالبوهميين الذين يوجدون في المدن الكبرى بشكل طبيعي لأنهم غير مخططين ويعتبر وجودهم نتاجاً للقوى التي تعمل باستمرار على توزيع السكان ووظائفهم على نحو مبين داخل مجتمع المدينة المعقد.
- كما رأى بارك أن المدينة عبارة عن بناء متكامل
- بمعنى أنما يصدق عليها ينسحب على كل قسم من أقسامها الفرعية
- بحيث تصبح لكل مجاورة من مجاوراتها خصائص متميزة استمدتها من خصائص سكانها، لتكشف عن استمرار تاريخي خاص بها
- وعلى هذا الأساس فإن المدينة تمثل وحدة على درجة عالية من التنظيم من حيث المكان، انبثقت وفقاً لقوانينها الخاصة.
- ولقد انطلق بارك نتيجة لذلك من حقيقة أن العالم الطبيعي وحدة تتحرك وفقاً لقوى منتظمة يمكن تحديدها بسهولة
- محاولاً نقلها إلى درجة المدينة (كبيئة طبيعية) أيضاً ومن ثم وضع هدفاً للدراسة الأيكولوجية مؤداه الكشف عن الأنماط المنتظمة في المكان للعلاقات الاجتماعية.
- ارنست برجس
- ولقد تحقق أكبر إنجاز للنظرية الأيكولوجية في صورتها الأولى على يد أرسنت بيرجس (E.burgess)

- وبخاصة فيما قدم من تصور نظري خاص للنمط الأيكولوجي للمدينة
- وتعرف هذه النظرية باسم نظرية الدوائر المتمركزة (The Concentrci zones theory) أو بالتصوير الحلقي (zonal)
- ومؤداه أن المدينة تتخذ في نموها شكل خمس حلقات متحدة المركز،
- تمثل الحلقة الأولى منها منطقة الأعمال المركزية وفيها تدور أكثر نشاطات المدينة كثافة
- وتقع على أطرافها حلقة ثانية هي منطقة التحول والانتقال التي تتعرض وباستمرار للتغير نتيجة اتساع ونمو الحلقة الأولى
- كما تتميز بكثافتها السكانية العالية وظهور التفكك الاجتماعي.
- أما الحلقة الثالثة فتضم منطقة سكني الطبقات العاملة
- ويليها الحلقة الرابعة منطقة الفيلات
- وفي النهاية تقع الحلقة الخاصة خارج حدود المدينة حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع.
- عالج بيرجس إذن نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان
- وأن هذه الحلقات الخمس تمثل في نظره مناطق متتابعة من الامتداد الحضري، وهو في تأكيده لهذا الوصف الفيزيقي ذهب إلى أن ظاهر النمو الحضري هي نتيجة لازمة لعمليات التنظيم والتفكك في الوقت نفسه، تشبه تماماً عمليات الهدم والبناء في الكائن العضوي.
- رودريك ماكينزي
- وإذا كان كل من بارك وبرجس قد افلحا أو نجحا إلى حد في تصوير المدينة ككيان فيزقي يتميز بحلقاته ودوائره الخمس
- فإن ماكينزي جاء بدوره ليوضح القوانين والعمليات التي تعمل داخل هذا الكيان وتفسير وجود هذه المناطق المميزة، وذلك من خلال عمليات كالمنافسة، والتركيز والإبادة والعزلة، والتعاقب
- ورأي أنها منشأ أو توحد هذه المناطق الطبيعية التي تشكل البناء الفيزيقي للمدينة.
- ويقصد بالغزو العمراني
- هو انتقال الجماعات والأفراد من منطقة لأخرى ويسمى أحياناً الهجرة وقد يكون على نطاق واسع، وقد يضيق نطاقه فيقتصر على تحريك بعض الجماعات بقدر محدود.
- أما العزلة (Isolation) فتتخذ مظهرين

- يمثل المظهر الأول العزلة الفكرية والمذهبية بمعنى أن الجماعات التي تمارس العزلة من الممكن أن تصاهر غيرها أو تدخل في علاقات اجتماعية مباشرة مع الآخرين رغم التباعد الفكري أو المذهبي

- أما المظهر الآخر فهو العزلة الكاملة من الناحيتين الاجتماعية والمكانية، فلا تختلط هذه الجماعات بغيرها ولا تتعامل إلا في أضيق الحدود، وتحافظ بقدر الإمكان على مقوماتها وخصائصها وتراثها الاجتماعي ويعبر عن المظهرين معاً بالعزلة البشرية.

- والإبادة الاجتماعية تتضمن مظهرين

- يشير المظهر الأول إلى حملات الإبادة لجماعات بأسرها عن طريق الاضطهاد الديني أو الجنسي أو الاعتقال

- أما المظهر الثاني فيتضمن إفناء التراث الثقافي والقضاء على مقومات الحضارة والدين وذلك عن طريق إغلاق المدارس والجماعات وتخريب المكتبات وقتل الأساتذة والطلبة وتشريدهم

- هذا وقد ازدادت عمليات الغزو والعزلة والإبادة والتعاقب في المجال العمراني إثر تطور الهجرة الداخلية والخارجية وقيام الحروب سواء كانت حروباً عالمية أو حروب إبادة يقوم بها المستعمرون من البيض ضد الأجناس الأخرى ما وسع من نطاق الدراسات المتصلة بالإيكولوجيا الاجتماعية

- دراسات اخرى

- كما يعد كل م دنكان وشنور وهاولي من أهم أقطاب النظرية الأيكولوجية

- حيث توصلا إلى أن درجة التحضر بالمجتمع تتناسب طردياً مع طبيعة تقسيم العمل بالمجتمع الحضري

- بمعنى أنه كلما ازدادت درجة تقسيم العمل الاجتماعي- نتيجة سيادة النظام الصناعي بالمجتمع الحضري ارتفعت درجة التحضر به

- كما ان درجة التحضر تتناسب طردياً مع التطور التكنولوجي السائد وهي نتيجة منطقية تتسق مع نمط النشاط السائد بالمدينة وهو الصناعة في الغالب

- حيث يؤدي هذا النشاط إلى استخدام مخرجاته أي المقتنيات التكنولوجية الحديثة، في زيادة تحضر المجتمع نتيجة استخدام موارده المتاحة بشرية كانت أم مادية أفضل استخدام ممكن.

- ولا يتوقف النشاط الحضري وينحصر داخل حدود المدينة فقط، وإنما يمتد أيضاً إلى المناطق المتاخمة أولاً ثم إلى المناطق الخارجية ثانياً

- وبطبيعة الحال فإن التناسب هنا يكون عكسياً بين البعد المكاني عن المدينة، ودرجة التأثير الناجمة.

- وفي منتصف الأربعينيات من القرن العشرين صاغ كل من هاريس (Harris) وأولمان (Uilman) نموذج النوايا المتعددة

- الذي يذهب إلى أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة وإنما على نوايا متعددة، فهناك النواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية، وهناك نواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية، كذلك توجد نواة الصناعات على أطراف المدينة،
- وحول هذه النوايا تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدود والبعض الآخر للدخل المتوسط، والبعض الثالث للدخل المرتفع.
- أما مناطق الضواحي فتمثل نطاقاً انتقالياً بين البيئة الحضرية والبيئة الريفية
- على أن هاريس وألمان قد أشارا إلى بعض العوامل التي تفسر- مجتمعة- قيام النوايا وتباين مناطق استخدام الأرض
- من ذلك أن تتطلب بعض النشاطات تسهيلات نوعية خاصة
- فالمصانع – مثلاً – تحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض
- كذلك قد تتجمع بعض النشاطات المتشابهة معاً لتتبادل الفائدة كما هو الحال بالنسبة لحي الأعمال المركزي
- وفي بعض الأحيان تلجأ بعض النشاطات – كالتخزين- إلى المناطق ذات الإيجارات المنخفضة ما قد يؤثر بالتالي على النمط العام لهذه المناطق.
- نقد النظرية الايكولوجية
- وبرغم أهمية إسهامات النظرية الأيكولوجية في تفسير البناءات الأيكولوجية الحضرية إلا أنها تعرضت لنقد شديد
- ولقد كان من أهم ما وصفت به النظرية الأيكولوجية المبكرة، أنها بدأت تحليلها من طريق خاطئ وذلك عندما وجهت كل اهتمامها إلى الجوانب الجيوفيزيقية للمدينة دون أن تهتم بحياتها الاجتماعية
- فالحياة الاجتماعية – على حد تعبير دون مارتندال- هي بناء التفاعل وليست بناء الحجر والصلب والإسمنت والأسفلت
- وليس أدل على أن النظرية الأيكولوجية قد ضلت طريقها إلى التحليل السوسيولوجي من الاهتمام الكثير من الدراسات الأيكولوجية باكتشاف خصائص المناطق المختلفة دون اهتمام بنوع الحياة الذي أدى إلى ظهور هذه الخصائص كمن يهتم بدراسة الجريمة ومسرحها دون اهتمام بالمجرم نفسه.
- كذلك انتقدت النظرية الأيكولوجية بشدة لبدائية مفاهيمها وعدم أهميتها في التحليل السوسيولوجي للموضوعات التي طرحتها، كمفاهيم المنافسة والعزل والغزو ..إلخ .
- من المتصور في نظر البعض مثل مارتندال أنه بالإمكان أن تعالج بعض المسائل المرتبطة بالحياة الاجتماعية الحضرية في ضوء هذه المفاهيم ولكن ليس بالإمكان أن تتحدد من خلالها
- لأنها تنطبق على الحياة الريفية كما تنطبق على الحياة الحضرية، بل لا يقتصر استخدامها على الحياة الإنسانية فحسب فقد تمتد لمعالجة بعض الأمور المرتبطة بالحياة النباتية والحيوانية أيضاً.

- إن النظرية الأيكولوجية بهذا المعنى قامت على تصورات غير كافية لصياغة نظرية محددة المعالم عن المدينة يمكن أن تتميز عن نظرية أخرى تعالج موضوعاً آخر في إطار النظرية السوسيولوجية.
- غير أن ذلك لا يعني أن النظرية الإيكولوجية كانت ضرباً من العبث
- فالحق أن النظرية الأيكولوجية في تاريخ علم الاجتماع الحضري لها وزنها وأهميتها وبخاصة في القدر الهائل من البيانات والمعطيات الأمبريقية التي قدمتها عن المدينة.

- **ثانياً: النظرية النفسية الاجتماعية**

- تشير هذه النظرية في علم الاجتماع الحضري إلى أعمال رواد مدرسة فكرية متميزة ظلت تسيطر على علم الاجتماع الألماني لفترة طويلة حتى وقتنا هذا كما تمثلها أعمال ثلاثة من روادها الأوائل وهم ماكس فيبر وجورج زيمل وأوزفالد شبنجلر
- وفيما يلي نشير إلى أهم اسهامات كل منهم على النحو التالي:

١/ ماكس فيبر وتصوره للمدينة:
لقد انتهج ماكس فيبر في معالجته للمدينة (١٨٦٤-١٩٢٠)
منهجاً يختلف تماماً عن ذلك الذي ذهبت إليه أعمال تونيز ودور كايم لوانه كان مهتماً بتطوير نموذج عام للمدينة، ولكنه ذهب إلى أن تحقيق ذلك بدون الاهتمام الواعي بالمدن الفعلية في الأنماط المختلفة من العالم، وفي أزمان مختلفة سيؤدي إلى نظرية حضرية ذات قيمة محدودة جداً

- ولتوضيح هذا المنهج كتب فيبر معالجته الشهيرة عن (المدينة) والتي ظهرت لأول مرة في عام ١٩٢١م حيث قام بمسح المدن في التاريخ الأوربي والشرق الأوسط وقارن بينهما وفقاً لمعلوماته وبياناته عن المدن التاريخية
- وطور فيبر تعريفاً أسماه (المجتمع المحلي الحضري المتكامل)
- يجب أن تبدي المنطقة هيمنة نسبية للعلاقات التجارية هذا فضلاً عن تميز المنطقة الحضرية بالسمات التالية:

- **مميزات المناطق الحضرية وفقاً لرأي فيبر**

أ. أن يعتمد المجتمع الحضري الكامل على التجارة أو العلاقات التجارية وأن المدينة على عكس المجتمع الريفي لا يمكن أن تحقق اكتفاءً ذاتياً من الناحية الاقتصادية تقريباً
فالسكان يعتمدون على بعضهم البعض اقتصادياً بمعنى التضامن العضوي الذي ذهب إليه دور كايم.

ب. إن المدينة يجب أن تكون مستقلة نسبياً حيث حدد فيبر أن تقيم المدينة محكمة وقانوناً خاصاً بها، أو على الأقل استقلالاً سياسياً جزئياً.
ج. ضرورة أن يكون المجتمع الحضري على شكل متصل من الرابطة بمعنى أن يقيم سكان المدينة علاقات تقوم على المشاركة في حياة مدينتهم. ولقد كان فيبر يقصد من تعريفه للمدينة أن يقدم نموذجاً مثالياً لظروف المدينة أي كوسيلة للحياة الحضرية تستطيع أن تواجه القدرات الاجتماعية الكامنة في هذا التنظيم للإقامة البشرية،

- **ويفترض هذا النموذج المثالي أنه من الممكن تقديم وصف عقلاني أو رشيد لظاهرة اجتماعية مثل المدينة، لكن هذا الوصف العقلاني قد قام أساساً على المنظور التاريخي**

- ومعنى ذلك أن النظرية العقلانية عن المجتمع هي نتاج للتاريخ أي نتاج الخبرة الحقيقية للناس، وليست مستندة إلى فروض أو أبنية فرضية تنتمي إلى بعض المفكرين، وباستخدام طريقة النماذج المثالية يمكن المقارنة بين الصور الاجتماعية المركبة،

- ويستخدم العقل كوسيلة أو أداة للتعمق في الخبرة التاريخية تلك التي لا تظهر إذا حصر الملاحظ رؤيته في نطاق المادة التاريخية خلال الزمان .

- وبالتالي يفترض النموذج المثالي لفيبر إمكانية إيجاد وصف رشيد (عقلي) لأي ظاهرة اجتماعية مثل المدينة، إلا أن المناقشة الرشيدة غالباً ما تحدث خارج لغة التاريخ ولذلك نرى ماكس فيبر في معالجته للمدينة قدم تفسيراً جديداً

- كما أنه من ناحية أخرى ابتعد تماماً عن الاتجاه التصوري أو الشكلي الذي تبناه زميله زيمل وحاول جاهداً أن يوضح الظروف التي تجعل المدينة ايجابية أو ابتكارية في الحياة العامة للإنسان مستعيناً في ذلك بدراسته لمدن الماضي أو المدن القديمة معتمداً في الوقت نفسه على تصور خاص في تعريفه للمدينة.

- ومن الممكن أن يوصف الموقف النظري لماكس فيبر بأنه شكل من أشكال السلوكية الاجتماعية

- فهو لم يرغب – مثل زيمل- في أن يحدد أبعاد التحليل السوسيولوجي في مجرد و صف أو تصوير الأشكال النفسية فقط، بل اعتقد منذ البداية ان مهنة علم الاجتماع تتمثل في شرح السلوك الإنساني في أبعاده الهادفة وذات المغزى لا من وجهة النظر الخارجية فقط

- وبمعنى آخر تمثلت مهمة علم الاجتماع في نظره في شرح وتفسير الأفعال الإنسانية والعلاقات في ضوء معانيها أو مغزاها بالنسبة لأطرافها وأيضاً ما يرتبط بها من تغيرات فيزيقية خاصة

- ومن هنا تبدو قيمة المدخل الذي قدمه ماكس فيبر لدراسة المدينة ومشكلاتها من وجهة نظر علم الاجتماع (الفعل الاجتماعي) بمقارنته بزيمل

- ففي الوقت الذي ينحل فيه المجتمع في نظر كل منهما إلى تفاعلات اجتماعية وسلوك إنساني متبادل وهادف

- نجد أن زيمل يقصر مهمة علم الاجتماع على دراسة الصور المختلفة للسلوك والتفاعل دون محتواها أو مضمونها

- ليصبح العلم في النهاية مجرد عملية إحصاء للصور النفسية للفعل الاجتماعي فقط.

- يدع فيبر هذا التمييز بين الصورة والمحتوى جانباً ويقر أن مهمة علم الاجتماع هي تقديم تفسير علمي للفعل الاجتماعي.

- وقد ترتب على ذلك أن احتوت نظريته في المدينة والتحضر على نظرية زيمل دون أن يكون العكس صحيحاً

- وكانت معالجته للمدينة على هذا النحو محاولة لبناء نموذج نظري متكامل للحياة الحضرية.

- لقد بدأ فيبر في دراسته للمدينة بالتصور الشائع للمدينة على أنها منطقة مستقرة وكثيفة من سكان متزاحمين ينعدم التعارف الشخصي والمتبادل بينهم .

- **وفي هذا الصدد يطرح فيبر عدداً من المفاهيم الأساسية التي بدو أن لها صلة بالمجتمع المحلي .**

- **نستطيع من خلال فهمها أن نمهد لتصوره للمجتمع الحضري منها:**
  - **الأفعال الاجتماعية: وهي الوحدات النهائية أو المطلقة للتحليل السوسيولوجي، إنها عبارة عن تصرفات إنسانية متداخلة ومتبادلة ذات مغزى أو معنى معين للأطراف المشتركين فيها.**

٢. العلاقات الاجتماعية: ويشير هذا المفهوم إلى ترتيب أو تنظيم ثابت للعناصر التي تظهر في الفعل الاجتماعي، فهي – أي العلاقات- لا توجد بمعزل أو خارج الأفعال الاجتماعية، بل هي ترتيبات متخيلة للفعل يمكن تصورها على نحو مجرد كأنماط للفعل الاجتماعي الظاهر.

٣. النظم الاجتماعية: وينطوي مفهوم النظام على العلاقات نفسها القائمة بين الفعل والعلاقات الاجتماعية، ولكن على مستوى أكثر تجريداً، فالنظام الاجتماعي يعرض دائماً أنماطاً أكثر ثباتاً للسلوك ومع تلك الأهمية التي تبدو للنظم الاجتماعية، إلا أنها لا تكفي بذاتها لتفسير الحياة الاجتماعية برمتها، ونظراً لأنها تمثل جوانب مختلفة ومتعددة للحياة الاجتماعية.
إن دراسة النظم تمهد الطريق للباحث ليصل – بعد دراستها واحداً بعد الآخر- إلى الوحدات الكبرى المنظمة للحياة الإنسانية المتداخلة

٤. المجتمع المحلي: هو وحدة كلية منظمة للحياة الاجتماعية لا يتميز بنظام واحد بعينه، بل مجموعة منسقة ومتداخلة من النظم.

- **وبصدد الحديث عن المجتمع المحلي الحضري، وجد فيبر ان ما قدم قبله من تفسيرات كانت عبارة عن تصورات جزئية للمدينة، فالمدينة بالمعنى الاقتصادي أو كحامية عسكرية أو كجهاز إداري سياسي،**

- **لا تكون مجتمعاً حضرياً كاملاً إلا إذ كان يمثل نوعاً من سيطرة أو غلبة العلاقات التجارية ويعرض ككل لمجموعة من الخصائص أهمها:**

أ) التحصين.
ب) السوق .
ج) محكمة خاصة وقانون مستقل.
د. شكل مترابط من أشكال الرابطة.
ه. الاستقلال الذاتي أو على الأقل إدارة ذات سلطات يشارك فيها المواطنون بالانتخاب.

- **ويبدو أن تصور فيبر للمدينة يصير واضحاً إذا حددنا المصطلح المرتبط به ارتباطاً وثيقاً وهو مصطلح كوزموبوليتاني أو العالمية حيث نستطيع أن نصف أي منطقة للإقامة البشرية بهذه الصفة إذ ظهرت فيها أساليب متنوعة للحياة جنباً إلى جنب مع وجود أفراد ذوي اتجاهات مختلفة**

- **ولقد نقل فيبر هذا التعريف إلى ثقافة المدينة ذاتها، فالمدينة هي الشكل الاجتماعي الذي يسمح بدرجة عالية من الفردية والتميز في كل مظهر واقعي من المظاهر الموجودة في العالم**

- **ولتحديد معنى المدينة لا يمكن الاقتصار على وصف نمط حياة منفرد**

- **ولكن باعتبار أنها أحد البناءات الاجتماعية التي تعمل على إيجاد أساليب حياة ملموسة ومتعددة**

- **وهكذا تصبح المدينة مجموعة من البناءات الاجتماعية التي تعمل على تشجيع الفردية والتجديد ومن ثم تصبح أداة للتغير التاريخي.**

- ومن هنا نستطيع أن نوضح دراسة فيبر للمدينة، وحيث افترض أن المدينة الحديثة لا توضح أو تعبر عن المدينة باعتبارها ثقافة
- فقد نظر إلى المدن في أيامه على أنها نظم بدائية ومختلفة، أكثر من كونها نتاجات لخط معقد من التطور التاريخي مثلما اعتقد كثير من المعاصرين له
- فالقوة الرشيدة والبيروقراطية الكامنة في الرأسمالية الحديثة عبارة عن عمليات جدلية معقدة، إلا أنها تعمل على إيجاد نوع من انتكاس أو تقهقر البيئة الحضرية
- وعلى العكس من الماركسيين الذين عاصروه فقد ذهب فيبر إلى عدم الاعتقاد في التطورات التاريخية التي تظهر بصورة جامدة وموجهة
- فقوى النمو الصناعي توجد حالة من التخلف الحضاري أكثر مما حدث في مدن العصور الوسطى، وهكذا استطاع أن يكتشف ويحلل الشكل الحضري في العصور الوسطى المتأخرة في الأقطار أو البلدان الدنيا، وأن يقلى الضوء على المدن الإيطالية في عهد التنوير
- والتي بدت أكثر قرباً من تنميط ظروف وحالات بناء المدينة التي نتج عنها أساليب حياة حضرية متنوعة وعديدة
- وهي بهذا على العكس من تلك المدن التي تسود أوربا في العصر الحديث والتي يأمل فيبر في توضيحها دون دراسة تغيرها وكيفيته وإنما توضح ما يمكن أن يفقد منها الآن.

•المحاضرة الرابعة

- **متابعة للنظريات في علم الاجتماع**

❑ **ثالثاً: نظرية الثقافة الحضرية**

❑ **رابعاً: نظرية العولمة والفروق الريفية والحضرية**

الخاتمة.

- **٢/ جورج زيمل والحياة العقلية للمدينة (١٨٥٨-١٩١٨):**

•لقد كان جورج زيمل (G.Simmel) صديق وزميل دراسة لماكس فيبر وأحد الأوائل الذين تابعوا عمل فيبر العظيم عن المدينة،

- **ولقد اشترك كل من فيبر وزيمل في تصور البناءات التي تكون المدينة الغربية الحديثة إلا أن زيمل لم يوافق فيبر في تفسير سبب وجود المدينة**
- **بالإضافة إلى أن زيمل يرى إمكانية وجود حياة حضرية معقدة وجديدة في تلك الأشكال الحضرية للعصر الحديث.**

•ويرى زيمل أن الحقيقة الحتمية للحياة الحضرية لكل الأنواع سواء في الأسرة أو القانون الحضري كانت متمثلة في الشعور بالقهر
- **ذلك الشعور الذي يحيط بالإنسان في المدينة التي يعيشها.**

•ويرى زيمل أن الإفراط في الحافز النفسي يقود الناس إلى محاولة الدفاع عن أنفسهم برد الفعل العاطفي بالنسبة لمن يحيطون بهم في المدينة
- **وهذا يعني ألا تحاول القيام برد الفعل كما تفعل جميع الكائنات البشرية، وكدفاع ضد تعقد الحياة الحضرية، يحاول الناس أن يعيشوا في علاقة غير عاطفية وعقلية، ووظيفية مع الآخرين**

•وهذا الدفاع يجعل الحياة منفصلة
•ويطبق الضبط على كل واحد على حده،
- **وإذا حاول الناس في المدينة أن يعيشوا حياتهم في الأسرة وفي العمل وفي الصداقة فإنهم يتحطمون عن طريق التعقيدات الكامنة في كل من هذه الوقائع التي يعيشونها في الوسط الحضري.**

•ولقد توصل زيمل إلى صورة تشبه كثيراً ما توصل إليه فيبر عن خصائص حياة المدينة الحديثة
- **تلك الخصائص المتمثلة في اللاشخصية ، والبيروقراطيات التي لا تتمثل فيها العلاقات المباشرة وعمليات السوق الفعلية،**
- **إلا أن زميل يعتقد أن هذه السمات ناتجة عن حالة نفسية اجتماعية تصيب طبيعة التحضر.**

- **كما يعتقد زميل أن الإنسان يستطيع أن يحرر نفسه من سلوكه هو، وبإمكانه أن يفهم (أنا من أكون Who I am) ليس ببساطة ما تعودت على فعله (What I do ordinarily)**

•لذا فقد رأى زيمل أن ظهور العالم الحديث كان سبباً للاهتمام بكيفية قدرة الفرد على تمكينه من إبقاء روح الحرية والإبداع في قلب العوامل الاجتماعية الشاملة، وأكد في مقالته (الميتروبوليس والحياة العقلية The metropolis and mental life)
- **إلى أن الفرد سيتعلم القدرة على تعليم نفسه مع الحياة في المدينة. فالمدينة في تصور زيمل تمطر الفرد بوابل من المناظر المختلفة والأصوات والروائح،**

•ولذلك يرى زيمل أن الخصائص الوظيفية وغير العاطفية الأكثر ارتباطاً بالمدينة هي القوى التي تحفز الناس إلى النظر المبهم في الحياة
•وهي القوى التي تحرر الناس بإيجاد دائرة السلوك الروتيني لمشاعرهم وآفاقهم الثقافية
- **وحيث إن روتين الحياة هو سلوك دفاعي فإن الشخص الذي يدافع عن نفسه يعتقد أن ذاتيته هو تكمن في مقدرته على الدفاع والارتفاع فوق المسائل الدنيوية، والأشياء العاطفية، وأن يعيش حياته بعيداً عنها.**

•ومن أجل مقاومتها يجب أن يتعلم كيفية التمييز بينها بدقة، ويتوافق مع الضروري، ويبتعد عما لا يعنيه

- وتصبح هذه العملية التي تحدث في الإنسان الحضري أكثر تعقيداً وعقلانية عنها في الإنسان في القرية، ونتيجة لعملية التمييز هذه فإن المدينة ككل تصبح أكثر عقلانية ورشداً،

•فالسكان يخططون وينظمون حياتهم اليومية لتحقيق أعلى فاعلية
- فمثلاً التنظيم المعقد للوقت في المدينة الذي يتمثل في المنبهات وساعات اليد، والذي رأى زيمل أنه لو توقفت فجأة كل المنبهات وساعات اليد في مدينة برلين بألمانيا في أوقات مختلفة ولو لساعة واحدة فقط فإن الحياة الاقتصادية والاتصالات في المدينة سترتبك لفترات طويلة، وبالإضافة إلى التنظيم الرشيد للوقت،

•نظر زميل إلى عقلانية المدينة التي تظهر في التقسيم المعقد للعمل .
•فالحياة الاجتماعية في المدينة هي تفاعل المتخصصين
- كما أشار زيمل إلى أن الميتروبوليس (المدينة الأم) كان دائماً هو المقر الرئيسي لاقتصاد النقود، والتي تعتبر (النقود) أحد الأسباب الأساسية لتحقيق عملية التبادل، وأن النقود تهتم فقط بما هو مشترك بين الجميع، كما أنها تختزل جميع الأنماط إلى السؤال: بكم أو إلى قيمة عددية.

•وفي إطار الأسس النفسية التي تكمن وراء الحياة الحضرية الميتروبلقانية ذهب زيمل إلى أن ساكن الميتروبولس يواجه دائماً بالعديد من التوترات،
- وأنه من المتعين عليه أن ينمي في ذاته (عقله) اتقاء هجمات عناصر البيئة الخارجية التي تحاول دائماً اقتلاعه والإطاحة به
- وتتمثل هذه العقلية في ضرورة أن يستجيب ساكن الميتروبولس أو يتفاعل (بعقله) لا (بقلبه) لأنه إذا استسلم لعواطفه ومشاعره في تفاعلاته كان الضياع قدره لا محالة،

•إن البيئة التي من حوله تكثف لديه دائماً (إدراكاته) وليس (مشاعره أو عواطفه) وتؤدي باستمرار إلى غلبة (الذكاء) وسيطرته،
- كما أن هذا الذكاء الذي يسير جنباً إلى جنب مع تخصص البيئة الحضرية وتمايزها، يصبح في النهاية من أهم الخصائص المميزة للمدينة.

•وهكذا يتفق زيمل مع فيبر في بعض النقاط ويختلف معه في نقاط أخرى
- فهو يتفق معه في أن الصورة الحضرية التي توجد في العصر الحديث يشير إلى إمكانية ظهور حياة حضرية جديدة ومعقدة
- و أنه بالإمكان وصف هذه الصورة بالاعتماد على نماذج مثالية ولكن عناصر هذا الوصف يجب أن تكون سيكولوجية أكثر منها بنائية

- فإن حالة الضياع التي يعيشها إنسان المدينة والابتعاد عن الاستجابات العاطفية بين سكان المدينة والعلاقات الجزئية والانفعالية بينهم، وسيطرة البيروقراطية وإدارة السوق كميكانزيم تدفع إلى الحياة الحضرية باستمرار،وهي أمور يتفق عليها كل منهما كسمات أساسية للحياة الحضرية،

•ولكن في الوقت الذي يرى فيبر أنه ظهرت بتأثير قوى اقتصادية متضمنة في الرأسمالية
- يرى زيمل أنها نتاج ظروف حضرية ذات طبيعة نفسية واجتماعية في الأساس.

- **٣/ أوزفالد شبنجلر وثقافة المدينة:**

•يعتبر أوزفالد شبنجلر آخر ممثل للنظرية النفسية الاجتماعية،
• والذي لم يكن صديقاً شخصياً لأي من فيبر أو زيمل إلا أن كتاباته عن المدينة تعكس بعض أفكارهما
•وهي التي كان لها تأثير واضح على مدرسة شيكاغو بأمريكا، ويعتقد شبنجلر أن مراحل تطور المدينة تشير على الحياة الحضرية ككل في الثقافات الغربية
- **بهذا التصور تميز تماماً عن تصورات فيبر وزيمل اللذين اهتما بتتبع الخصائص المميزة للمدينة كبناء اجتماعي،**

•كذلك ذهب شبنجلر إلى أن مراحل نمو المدينة تتخذ شكل الدورة
•لأن نشأة المدينة الثقافية وتدهورها يتخذ نمطاً واضحاً يكشف عن مراحل النمو والتدهور في المجتمع،
- **إلا أن شبنجلر ابتعد عن المفكرين القدامى وذلك بوقفه على مجريات النمو الحضري الذي يختلف عن النمو الصحي للمجتمع،**

•فلقد اعتقد شبنجلر أن المدينة الكبيرة في عصره تعمل على إفساد نشاط وحيوية وطاقة من يقيم بها
• حيث تتميز بالطابع الروتيني وتصبح الحياة فيها قاسية، بحيث تتدهور المدن ويعود المجتمع إلى نوع من الحياة الزراعية وغير المتمدنة
- **وهكذا تعمل دورة النمو الحضري على إعادة تنظيم ذاتها.**

•أما مؤلفه الأساسي فهو (تدهور الغرب) الذي يرد عنوانه إلى اعتقاد شبنجلر بأن ثقافة المدينة الغربية قد أخذت في التدهور والتفسخ منذ بدايات القرن العشرين
- **كما يعتقد شبنجلر أن دورة الحياة الحضرية تنطبق على إفساد سكانها عن طريق اختفاء الطابع النظامي على عمليات العلاقات البشرية المتبادلة، وعن طريق جعل هذه العمليات روتينية وغير عاطفية،**

•ولقد أدرك زيمل هذا من خلال تطور المدن الأكبر حجماً، إلا أن فكرة شبنجلر أن كل ثقافة غربية أو غير غربية لها روح شعبية (Folk spirit)
•تظهر في المراحل الأولى من تطورها، وهذه الروح تمنح الثقافة هويتها
- **وحينما تنمو المدن تدريجياً فإن ذلك يؤدي إلى تغيير هذا الطابع الثقافي نتيجة تشجيع الفردية والانفصالية بين أعضاء المدينة،**

•وهكذا تتشابه جميع المدن الكبرى، طالما أنها نشأت في الأصل عن ثقافة واحدة
• هذا التشابه هو علامة المرض والتغير والأفول الداخلي
• أما التوازن بين القرية والمدينة ففي رأي شبنجلر
- **: (إننا لا نستطيع أن نتفهم التاريخ السياسي والاقتصادي ما لم ندرك أن المدينة بانفصالها التدريجي عن الأرض قد أدت إلى إفلاس الريف، فتاريخ البشرية ليس إلا تاريخ المدينة،**

•كما أن كل ثقافة هي موجهة في الأساس نحو ذلك النموذج الذي يتلاءم والمدينة العاصمة في كل بلدان العالم)

- **لقد شهدت المراحل الأخيرة لتطور الثقافة أن الأحزاب الكبرى والثورات والديكتاتوريات العسكرية والديمقراطيات والتمثيل النيابي كانت كلها الشكل الذي فرضته المدينة العاصمة على جوانب الريف لتحدي لها ما هو متوقع منها وما يجب عليها أن تقدمه لها.**

•والمدينة في تصور شبنجلر هي الميجابوليس؛ هي الفكر المتحرر
• فلقد تولد الذكاء أصلاً في خضم مقاومة القوى الإقطاعية بتقاليدها من البرجوازية كطبقة مفكرة أصبحت أكثر وعياً بوجودها
- **عندما نما هذا الذكاء أعاد المفكر الحضري تشكيل عقيدة العصر الذهبي، ليحل الدين الجديد طبقة العوام والعلم الليبرالي المتحرر، محل الدين القديم طبقة النبلاء والقساوسة،**

•وبنفس القوة والوضوح اضطلعت المدينة بمهمة السيطرة على الأرض مستغلة تلك القيمة التقليدية التي ارتبطت بها، بفكرة النقود أو المال كفكرة متميزة عن السلع أو المنتجات
• وكذلك تضمنت حياة المدينة تأكيد المال جنباً إلى جنب مع الفكر والذكاء، إذ لم يقتصر دور المال على مجرد فهم المعاملات الاقتصادية فحسب بل امتد أيضاً ليخضع تبادل السلع والمنتجات لاتجاهات نموه
- **وكلما نمت المدينة وزاد توسعها كلما تطور سوق المال؛**

•لأن المال أصبح هو القوة المسيطرة،
• وهكذا يتبين لنا أن هناك اتفاق واضحاً يجمع ما بين تصور كل من فيبر وزيمل وشبنجلر مؤداه تأكيد العقلية الحضرية رغم اختلاف كل منهما في تفسير هذه العقلية
- **كما كشف هذا التأكيد عن تصورهم النفسي الاجتماعي في تحليل ظروف الحياة في المدينة الحديثة.**

- **ثالثاً: نظرية الثقافة الحضرية:**

- **تنطلق هذه النظرية من أعمال كل من لويس ويرث وروبرت رد فيلد**
• فقد اتخذا – على حد تعبير جوبرج - من المدينة متغيراً أساسياً لتفسير بعض الأنماط الحضرية، جعلت المدينة تأخذ محتوى ثقافياً خاصاً وتصبح تبعاً لذلك متغيراً تحليلياً لتفسير هذا المحتوى
- **بحيث تعرض الثقافة الحضرية باعتبارها طريقة للحياة.**

•لذا فقد نظر مجموعة من العلماء المحدثين في علم الاجتماع الحضري مثل لويس ويرث وكينجزلي دافيز، وهاولي ولامبارد وهومز وموريس وجانيت
- **إلى التحضر من وجهة نظر مزدوجة. من حيث رؤية التحضر كمتمركز جغرافي للسكان والأنشطة (غير الزراعية) في موقع ذي شكل وحجم معينين،**

- **فهم في الوقت نفسه ينظرون إلى التحضر باعتباره انتشاراً جغرافياً لأنماط القيم والسلوك الحضرية السائدة فضلاً عن المؤسسات الحضرية القائمة.**
- **فالحياة الحضرية على ذلك عملية تسعى في النهاية إلى إحداث التنظيم المكاني لعناصر البناء الاجتماعي السائد بمنطقة جغرافية محددة.**

•وإذا كان البناء الاجتماعي يتكون من مجموعة متصلة ومنمطة من العلاقات الاجتماعية التي تبرز من خلالها أدوار الأفراد وظائفهم
•فإن للبناء الاجتماعي الحضري أهمية حيوية في تشكيل الشكل الحضري السائد
- **فهو يتسم بخصائص معينة لعل أهمها سيادة العلاقات غير الشخصية (Impersonal) التي تظهر في شكل التفاعلات والعلاقات المستمرة في الأفراد،**

•غير أن البناء الاجتماعي في المجتمع الحضري لا ينشأ من فراغ ولا يتحرك إلى غير هدف
- **وإنما يتحدد إطاره بالهياكل الثقافية للمجتمع**
- **الكلي أولاً والحضري ثانياً**
- **وفي هذا الإطار الثقافي يحكمه نسق القيم السائد،**

•كما أن درجة التجانس الثقافي بالمركز الحضري تؤثر على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم
- **وعلى نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بين ساكني النمط بالمركز الحضري وشكل الاتساع والامتداد فيه بطبيعة التركيب الطبقي بالنمط الحضري بحيث يؤثر ذلك على تكوين الطبقة وتحديد علاقتها بغيرها من الطبقات،**

•ومن الطبيعي أن يختلف هذا النسق بين أنماط المجتمع – ريفه وحضره- ومن هنا تتحدد درجة التجانس الثقافي بين نمطي المجتمع من ناحية
- **وتتفاوت درجة انسجام الشخص الوافد إلى المركز الحضري مع الإطار الثقافي الجديد بالنسبة له من ناحية أخرى.**

•ويعد أوسكار لويس (Oscar lewis) من الرواد الأوائل الذين تناولوا فكرة التغير الثقافي الذي تعرض له (الوافد الجديد) إلى المركز الحضري
- **ودرسوا بعمق عملية التكيف الاجتماعي أو التوافق الاجتماعي التي يحاول تحقيقها هذا الوافد مع إطار ثقافي مغاير،**

•كما انه عالج ليس فقط نظرياً وإنما عن طريق الدراسات التجريبية أيضاً أسلوب الحياة الذي يختاره في بعض الأحيان أو يضطره في غالبية الأحيان المعيشية بالنمط الحضري
- **وفي إطار ذلك عرض لويس فكرته التي تأسست على تفرع ثنائي يميز بين نمطين للمعيشة في المجتمع الحضري وهما النمط الشعبي – الحضري (Folk urban)**
- **والنمط الريفي الحضري (Rural urban).**

•كما يجمع كثير من منظري النظرية الحضرية على أن مقالة لويس ويرث (الحضرية كطريقة في الحياة) ١٩٣٨م،
- **أول عمل كلاسيكي أرسى فيه الدعوة الأولى لهذا التوجيه النظري الذي ظهر لدى كثير من علماء الاجتماع في محاولتهم الإجابة عن التساؤل الذي يدور حول الأنماط والعمليات التي تتضمنها عملية تحول طريقة الحياة السابقة على التصنيع والتحضر إلى نظام صناعي حضري.**

- **وقد حاول ويرث صياغة نظرية متكاملة من خلال طرح تعريف، وسؤال وإجابات متتالية عن هذا السؤال:**
- **أما التعريف فهو المسلمة التي بدأ بها ويرث،**
- **وكان تعريفاً للمدينة مؤداه أنها موقع دائم يتميز بكبر الحجم وبكثافة عالية نسبياً وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس بين سكانه،**

•أما السؤال
• فيدور حول الصور والأشكال الجديدة للحياة الاجتماعية، والتي قد تنجم عن الخصائص الأساسية المميزة للمجتمع الحضري (الحجم، والكثافة، واللاتجانس)
• أما إجابته عن هذا السؤال
- **والتي لخصت تصوره للمجتمع الحضري فكانت على النحو التالي:**

•يبدأ تصور ويرث
• بافتراض أن الحجم، والكثافة والتغاير واللاتجانس متغيرات أساسية أو مستقلة أو خصائص مميزة للمجتمع الحضري
• تسلم بدورها إلى عدد من الخصائص التي ترتبط بطبيعة الحياة الحضرية وشخصية ساكن الحضر
- **فمن ناحية يرى ويرث انه كلما كبر حجم المجتمع الحضري (المدينة) اتسع نطاق (التنوع الفردي) وارتفع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد،**

•الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة انتشار العزل المكاني ويؤدي بدوره إلى إضعاف روابط الجيرة والعواطف التي تنشأ نتيجة المعيشة المشتركة ولأجيال متعاقبة تحت تقليد عام مشترك،
- **ويترتب على ذلك انتشار علاقات اجتماعية ذات طابع انقسامي من خلالها يتعرف الحضري على عدد أقل من الأفراد وبدرجة أقل من المودة إلى جانب سيطرة علاقات المنفعة،**

•وفي هذا الصدد يقول : (إن معرفتنا بالآخرين ترتبط بعلاقات المنفعة
• بمعنى أن الدور الذي يلعبه الآخرون في حياتنا يُنظر إليه على أنه وسيلة لانجاز وتحقيق أهدافنا
- **وفي الوقت الذي يستطيع فيه الفرد أن يحقق أعلى درجات التحرر من القيود العاطفية التي تفرضها الجماعات القرابية ، يفتقد في الوقت نفسه التعبير التلقائي عن الذات والروح المعنوية والإحساس بالمشاركة).**

•وبالأسلوب نفسه عالج ويرث متغير الثقافة كخاصية أساسية ومميزة للمجتمع الحضري، يترتب عليها خصائص أخرى
• لقد تصور ويرث أن الكثافة تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية الناجمة عن الحجم فهي تزيد من درجات التقارب الفيزيقي بين الأفراد في مقابل التباعد الاجتماعي
- **كما أنها أخيراً تزيد العزل المكاني بمعنى انفصال الجماعات السكنية عن بعضها البعض في شكل مجاورات أو أحياء متجانسة نسبياً،**

•أما متغير (اللاتجانس) فقد كان في ذاته نتيجة ترتبت على متغيري الحجم والكثافة

- **فهو استجابة مباشرة لضرورة اقتصادية (تقسيم العمل) وأخرى اجتماعية تمثل الاختلافات والفروق المتوقع وجودها في جماعات كثيفة من السكان**
- **ولكن اللاتجانس (التغاير) يؤدي بدوره إلى سلسلة من المصاحبات الاجتماعية؛ أهمها تطوير نسق أكثر تعقيداً للتدرج الطبقي وزيادة معدلات الحراك بأشكاله الفيزيقية والاجتماعية وتطوير شخصية كوزموبوليتية (عالمية).**

- **وتتفاعل هذه الأبعاد الثلاثة – الحجم والكثافة واللاتجانس- في نظرية يرث مع بعضها لتؤدي إلى طريقة فريدة في الحياة أطلق عليها الحضرية**
- **وكان ويرث متفائلاً بشأن الحضرية كطريقة في الحياة**
- **فقد نظر ويرث إلى المدينة باعتبارها حمضاً يذيب مع الوقت القيم التقليدية ويقوض مؤسسات وعلاقات ذات معنى، كما رأى إمكانات الحريات الكبيرة في المدينة،**

- **ولكنه كان قلقاً من أن تتساوى هذه الجوانب الإيجابية حتماً مع التفكك الذي لاحظه في مدينة شيكاغو المضطربة**
- **ورأى إمكانية تحقيق البيئة الحضرية الإنسانية فقط من خلال عمليات التخطيط للسيطرة على المدينة.**

- **كذلك من الإسهامات التي عنيت بالثقافة الحضرية ما قدمه روبرت ردفيلد عن فكرة متصل الفولك الحضري والتي صاغها من منظور التطور الثقافي والأيكولوجي في حالة التقليد والفولك إلى حالة التحديث والحضرية**
- **وتستند فكرة المتصل الريفي الحضري من الناحية النظرية على افتراض اول، هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقاً لعدد من الخصائص،**

- **والثاني أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة في أنماط السلوك.**
- **وإن المجتمع الحضري في تصور ردفيلد له خصائص وثقافة مميزة تبدو واضحة في ضوء اختلافها عن خصائص وثقافة مجتمع الفولك**
- **حيث تسود خصائص التفكك والفردية والعلمانية على طرف نقيض مع خصائص فولكية أهمها سيطرة التقليدية والجمعية ونزعة نحو المقدسات،**

- **أما التطور فهو في نظره انقال من المجتمع الشعبي إلى المجتمع الحضري من خلال زيادة عمليات التغاير أو اللاتجانس الاجتماعي وإمكانات التفاعل وفقدان العزلة أو زيادة الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات والثقافات الأخرى.**

- **لكن الدراسات الواقعية التي أجراها كثير من الباحثين الأمريكيين مثل وليام جوردن وهويت وجانز**
- **قد أوضحت أن ويرث كان مبالغاً إلى حد كبير في تقدير العلمانية والتفكك كسمات مميزة للمجتمع الحضري حتى في الولايات المتحدة الأمريكية**
- **كذلك فإن تأكيد روبرت ردفيلد للتفكك الاجتماعي كنتيجة مصاحبة بالضرورة للتحول الحضري كان من أهم نقاط الضعف التي أبرزتها تلك الدراسات التي حاولت اختبار هذه النظرية من واقع مجتمعات أخرى،**

- فلقد توصل أوسكار لويس إلى أن التحضر في مدينة المكسيك لم يصاحب بالضرورة يتدهور النظام الاجتماعي أو الأخلاقي
- وهذا ما أكدته أيضاً الدراسات التي أجريت على المدن الأفريقية مثل دراسة مارس عن الأسرة والتغير الاجتماعي في المدينة الأفريقية،

- فلقد أوضحت أنه برغم ما شهدته العديد من البيئات الحضرية من عمليات سريعة للنقل والتحول الحضري إلا أن الأنماط التقليدية لا تزال تعيش جنباً إلى جنب مع الأشكال التنظيمية الجديدة دون أن يترتب على ذلك أي نوع من التفكك الاجتماعي.

- لكن الجدير بالذكر أن هذه الدراسات قد ازدادت ثراءً وحضرية عندما دعمها أوسكار لويس بدراسته التطبيقية والتجريبية على الأحياء المختلفة بالمدن الفقيرة في المجتمعات التي مازالت في طور التخلف
- ولم يكن لويس يدرس الأحياء المختلفة بطريقة المسح الشامل وإنما من خلال دراسة الحالة لبعض الأسر الفقيرة من الطبقات الدنيا في هذه الأحياء المتخلفة،

- ولعل من أبرز دراساته في هذا الشأن هي التي أجريت على مدينة ميكسيكو سيتي عام ١٩٥٩م . وانتهى أوسكار لويس إلى التوصل إلى ما يشبه نظرية تدور حول ما أسماه (ثقافة الفقر Culture of poverty)
- وتركز على أنه إذا كان لكل مجتمع ثقافة عامة لها جذور راسخة تمتد لمئات بل آلاف من السنين في بعض المجتمعات
- فإن للفقر أيضاً ثقافة فرعية (Sub-culture) مادية وغير مادية تميز حياة الفقراء وأسلوب معيشتهم.

- وهذا ما جعل كلودفيشر (Fisher) يؤكد أن الثقافة الفرعية تتمثل في الاختلافات بين السكان والاختلافات السلوكية والثقافية في المناطق ذات الأحجام المختلفة وترجع إلى عوامل وسمات السكان مثل العمر، والعوامل العرقية والعوامل الديمغرافية والثقافية وغيرها.

- وهكذا يتضح أن نظرية الثقافة الحضرية – رغم ما تعرضت إليه من نقد- إلا أنها قد ساعدت في إثراء الدراسات المقارنة
- حيث كانت المدينة على مر العصور مركزاً لكثير من أوجه النشاط المهمة في المجتمع بل مركزاً لكثير من التغيرات العميقة
- فلقد هيأت بطبيعتها الظروف المواتية لتطوير هذه الأنشطة وحدوث هذه التغيرات لتصبح الموطن الطبيعي لكل اختراع وتجديد،

- خاصة أن المراكز الحضرية تمثل مراكز التنظيم والقوى السياسية ويتركز فيها أنواع التعليم وتخفيض لوسائل الضبط الاجتماعي الرسمي
- وتمارس قدراً من التأثير والضبط على المجتمعات الريفية، الأمر الذي جعل هذا الاتجاه النظري يسهم في تطوير الدراسات الحضرية المقارنة.

- رابعاً: نظرية العولمة والفروق الريفية والحضرية:-

- تعد محاولة تحديد الفروق الريفية الحضرية، وتحديد الخصائص المميزة لكل نمط محاولة قديمة في تاريخ الفكر الاجتماعي وعلم الاجتماع
- بدأها المصلح الصيني كونفوشيوس ، وفلاسفة الإغريق مثل أفلاطون وأرسطو ومفكرو العصور الوسطى كالقديس أوغسطين وابن خلدون
- وقد استمرت هذه المحاولات في علم الاجتماع وظهرت بشكل واضح في أعمال كل من فرديناند تونيز وهوارد بيكر وهربرت سبنسر وماكس فيبر وغيرهم،

- ولعل أهم ما أثمرت عنه هذه المحاولات، أنها طورت عدداً من الأدوات التصورية التحليلية التي وجهت ما بذل من جهود بعد ذلك لتطوير نظرية سوسيولوجية عن المجتمع المحلي الحضري
- ولقد كان أهم الأفكار التي ارتبطت بهذه المحاولات فكرة النموذج المثالي، والنمط التركيبي للمجتمع المحلي والتي كانت تمثل حجر الزاوية في (نظريات التعارض) كأداة تصورية متطورة لمعالجة المجتمع الحضري الحديث.

- ثم قدم جوبرج إسهاماً نظرياً واضحاً في تناول قضية الفروق الريفية – الحضرية
- من خلال صياغة جديدة ترتكز على معالجة البناء السكاني للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان

- اعتقاداً منه بأن هذه المعالجة تخدم مناقشة الأنماط الريفية – الحضرية في ثلاثة نماذج من المجتمعات الإنسانية:
  - المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة.
  - المجتمعات الانتقالية أو النامية.
  - المجتمعات المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً.

- وذلك على اعتبار أن الجانب الريفي – الحضري يختلف اختلافاً جوهرياً بين كل نموذج اجتماعي وآخر.
- أي أن هذا البعد في المجتمع قبل الصناعي يختلف عن مثيله في المجتمع الانتقالي، وأخيراً عن المجتمع الصناعي المتقدم
- ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الشكل التكنولوجي الذي يعتمد عليه كل من هذه النماذج الاجتماعية الثلاثة

- وبرغم أن جوبرج اعتبر التكنولوجيا هي العامل الرئيسي في تفسير الفروق الريفية الحضرية
- إلا أنه استخدم عوامل أخرى أثناء عملية التفسير هذه
- حيث إن طبيعة المدينة نفسها مسئولة عن بعضها الظروف والاختلافات بين الريف والمدينة

- حيث إن النموذج الحضري غالباً ما يتأثر بشكل السلطة أو القوة أو النظام السياسي والاقتصادي
- ولذلك فإنه في المجتمع الرأسمالي يختلف عنه في المجتمع الاشتراكي
- ومن جهة أخرى فإن التكنولوجيا وحدها لا تستطيع أن تجعل حياة المدينة ممكنة، وإنما يتعين وجود عامل أساسي آخر يتمثل في نمو إطار من المعرفة التنظيمية المعقدة.

- لكن في ظل العولمة وآثارها على العلاقات الريفية – الحضرية، ذهب ميجي (Megee) إلى أن مفهوم التقسيم الريفي الحضري المعتمد على التمييز المكاني،

تقسيم مصطنع ويحتاج إلى مراجعة شاملة في إطار نظرية واسعة للنمو الاقتصادي والحضري.

•ولذا رأى أنه بدلاً من التفكير في ثنائية الريفي – الحضري فإنه من الأجدى ضرورة الاهتمام بزيادة التنقل حيث تكون القدرة المتزايدة لانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات هي العنصر الرئيسي لعملية التقدم
• وعلى هذا فإن الاستنتاج الوحيد الذي يمكن استخلاصه يتمثل في أن تدفق رؤوس الأموال والمعلومات هو تدفق سريع وغير مشروط
• بينما ما زال تدفق الأفراد والسلع- على الرغم من انكماش بعدي الوقت والمسافة – خاضعاً لمحددات المكان،

•ولذا فقد أدرك كثير من المخططين على تركز العمليات على مركزية المناطق الحضرية وتقلص المناطق الريفية
• وبالتالي فإن ثورة التدفقات التي تتم على الصعيد العالمي وتحدث بحرية وفي قفزات سريعة
• جعلت من مهمة تعميم الديناميات الريفية-الحضرية أمراً بالغ التعقيد.

•كما أكدت ذلك كاسيل (Caslells) في كتابه (المدينة المعلوماتية) في عام ١٩٨٩م وذلك في قوله
• : (إن الاقتصاد الدولي الجديد قد خلق هندسة متغيرة للإنتاج والاستهلاك والعمالة وإدارة رؤوس الأموال والمعلومات،

•تلك الهندسة التي تنكر المعنى الخاص لأي مكان يقع خارج موقعه في شبكة ذات تغيرات حادة غير رحيمة استجابة للرسائل والإشارات غير المرئية والنماذج غير المعروفة
• وبالتالي يعتبر فهم أثر هذه العولمة على الديناميات الريفية – الحضرية في الدول النامية أمراً عزيز المنال).

•لذا فمن الأهمية إدراك ضرورة استبدال التمييز بين الريفي والحضري بفكرة شبكات التفاعلات
• لأن تقسيم الريفي – الحضري في نمط (دعه يعمل دعه يمر)
•التي تقوم على التنمية في الوقت الحالي سيؤدي إلى انهياره تماماً
• وبالتالي فهناك حاجة ماسة للبحث عن مذاهب جديدة تبتعد عن ثنائية الريفي – الحضري

•فانهيار الوقت وتقلص المكان وتداخل الحدود بين الريفي والحضري يشير إلى اهتمام جديد بتدفق السكان والسلع ورؤوس الأموال عبر المكان الذي لا يكون ريفياً خالصاً أو حضرياً خالصاً، ولكنه خليط من الاثنين
• ويكون هذا الخليط بارزاً بشكل واضح في الدول النامية وبخاصة في المناطق الحضرية بمراكز المدينة الميتروبولتان.

• ونظراً لتشابك وتداخل العلاقات بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، وما برز من ظواهر مثل تريف المدينة، وتحضر القرية وبخاصة في المجتمعات النامية فهذا يتطلب

تشكيل ما يسمى بالديناميات الريفية الحضرية وليس الثنائية التقليدية بين الريفي – والحضري.

- **الخاتمة :-**

•وهكذا يتضح من خلال عرض أهم النماذج النظرية السائدة في علم الاجتماع الحضري

- **أن لكل نظرية من هذه النظريات مواطن من الضعف، ومواطن أخرى من القوة**
- **وبالتالي لا يمكن أن تكون أي نظرية منها كافية لتفسير ظواهر الحياة الحضرية ذات الأبعاد والجوانب المتعددة والمتغيرات المتباينة**
- **كما أن هذه النظريات اهتمت بالتفاصيل الجزئية والبيانات الأمبريقية المحدودة على حساب التنظير السوسيولوجي العام،**

•وبالتالي فقد أغفلت القضايا النظرية الحيوية

- **كما افتقدت إلى المقارنات الحضرية عبر المجتمعات الإنسانية المختلفة**
- **ما جعل البعض يذهب إلى أن هذه النظريات لم تستطيع أن تمس أهم المشكلات والقضايا التي تواجه الإنسان ساكن المدينة**
- **وأن تقدم أساساً نظرية للدراسات والبحوث التي تجري في علم الاجتماعية الحضري المعاصر.**

•وعلى هذا فإن الاجتماع الحضري ما زال في حاجة ماسة إلى إطار نظري واضح المعالم ومتكامل الجوانب لكي يتمكن الباحثون والدارسون من البدء في إجراء دراسات أمبريقية على أساس الإنطلاق من فروض قابلة للاختبار تكون لها ثمرة في النهاية

- **حتى لا يضيع الجهد في إجراء دراسات عقيمة لا تسهم في تطور المعرفة في إطار النظرية أو إصلاح المجتمع حيث اتسمت الدراسات الحضرية التي أجريت حتى الآن بغلبة الطابع الوصفي المحدود،**

•كما اتسمت بغلبة الطابع النفعي والتسليم مسبقاً بمجموعة من المسلمات التي تقوم على أساسها

- **ومن أجل هذا أصبحت معظم الدراسات تمثل نسخة واحدة ومكررة كدراسة أيكولوجية المدينة وعملياتها والتوزيع السكاني، ودراسة النظام الطبقي، والجوانب النفسية لسكان المدينة وغيرها دون الدخول في قضايا نظرية وتطبيقية جديدة تثري الإطار المعرفي والنظري لعلم الاجتماع الحضري.**

المحاضرة الخامسة

■المحاضرة الخامسة

■التحليل الاجتماعي للمدينة

- أولاً: تعريف المدينة.

- **ثانياً: نشأة المدينة وتطورها**

مدخل:

لقد اهتم العلماء والباحثون على اختلاف مشاربهم بدراسة المدينة، نظراً لأن الحياة الحديثة تتركز تدريجياً في المدن

حتى أنه في بعض البلدان لا تكاد نسبة السكان الريفيين تظهر بجانب نسبة السكان الحضريين

ولذا فإن الاهتمام العلمي بدراسة المدينة قديم نسبياً

إلا أن علم الاجتماع الحضري لم يتطور بشكل ملموس إلا خلال العقود القليلة الماضية

حيث شهد القرن العشرون اهتماماً ملحوظاً بالظواهر الحضرية المختلفة

واصبحت المدينة تشكل موضوعاً أساسياً للعلوم الاجتماعية المختلفة بشكل متكامل

وحيث يصعب على علم بعينه فهم الواقع الحضري بمختلف جوانبه، وبالتالي إذا كانت المدينة بحاجة إلى جهود علماء الاجتماع

فإنها بحاجة ماسة إلى جهود علماء السياسة والاقتصاد، والجغرافيا، والأنثروبولوجيا والسكان والتاريخ

فإن تنوع مداخل دراسة المدينة لا يعني إطلاقاً العزلة العلمية بقدر ما يعين تعدد الرؤى والثراء الفكري

خاصة إذا كان الأمر متعلقاً بظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب ومتشابكة الأبعاد كالمدينة

خاصة في ظل تنامي أحجام المدن وتعدد مشكلاتها التي أصبحت تفرض نفسها على عالمنا المعاصر،

وهذا يفرض ضرورة فهم المدينة في إطار السياق الأكمل

فالمدينة ليست مجرد نسق اجتماعي محلياً تابعاً لنسق اجتماعي قومي ولكنها وحدة أساسية من الوحدات المكونة للبناء العالمي الشامل أيضاً

ومعنى هذا أن المدينة لا تتأثر فقط بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية القومية المحلية، بل تتأثر أيضاً بالتحولات العالمية الخارجية

وفي إطار هذا الفهم يقدم هذا الفصل تحليل اجتماعي لدراسة المدينة سواء من حيث المضمون والمحتوى وفي ضوء ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها

- **من أجل تقديم إطلالة سريعة لموضوع يتعلق بلب علم الاجتماع الحضري وبظاهرة عالمية تعاظمت معدلاتها خلال القرن العشرين**
- **وبدأت تشهد ما يمكن أن نطلق عليه (الانفجار الحضري) وظهور الكيانات الحضرية الضخمة في كثير من بلدان العالم النامي والمتقدم على حد سواء.**
- أولاً: تعريف المدينة:
- **رغم أننا نعيش في المدينة ونحيا فيها وإن كثيراً من العلماء يدركون ماذا نعني بكلمة المدينة**
- **لكن أحداً منهم لم يقدم تعريفاً شاملاً للمدينة**
- **وعادة ما يستخدم علماء الاجتماع هذا المصطلح في إطار الحديث عن البيئة القائمة التي يسكن في نطاقها سكان الحضر**
- **وبالتالي فإن تعبيرات المجتمع الحضري (Urban society)**
- **والحضرية (Urbanism)**
- **والتحضر (Urbanization)**
- **ما هي إلا عبارات تستخدم للدلالة على الحياة الاجتماعية في المدينة.**
- **ولعل أهم ما يميز المدينة عن المجتمع الريفي سواء من حيث البناء والثقافة**
- **أن المجتمع الريفي متجانس (Homogeneous) بينما المجتمع الحضري غير متجانس**
- **وأن البناء والوظيفة بين المجتمعين مختلفان**
- **فالمدينة أكبر حجماً من المجتمع الريفي ومتكاملة وظيفياً لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية.**
- **وفي هذا الصدد يرى لويس ويرث أن أهم ما يميز المدينة ليس فقط بنسبة السكان الذين يعيشون في المدن وإنما في التأثير الذي تمارسه المدينة على الحياة الاجتماعية للإنسان أكثر من معدل نمو السكان الحضريين**
- **لأن المدينة في تصوره ليست مجرد المكان الذي يعمل فيه الإنسان الحديث ويأوي إليه، بل أنها المكان أو المركز الذي يضبط ويمسك بزمام المبادئ الاقتصادية والسياسية والثقافية،**
- **ولذا فإن التعريف السوسيولوجي للمدينة لابد أن يسعى لانتقاء عناصر الحضرية التي تميزها كأسلوب متميز للحياة الجمعية لإنسان**
- **ولهذا فإن وصف المجتمع المحلي بناءً على الحجم ليس صائباً**

- وينطبق ذلك أيضاً على بعض المقاييس الأخرى مثل عدد السكان والإمكانات الفيزيقية المتاحة، والنظم وأشكال التنظيم السياسي
- فإن أهمية هذه المقاييس ليس في وجودها في المدينة ولكن في قدرتها على توحيد وتعديل وصياغة طابع معين للحياة الاجتماعية في شكل حضري
- وبهذا يمكن تعريف المدينة كما يرى ويرث، بأنها مكان دائم للإقامة يتميز نسبياً بالكبر، والكثافة يسكنه أفراد غير متجانسين
- بينما المدينة عند روبرت بارك ليست مجرد تجمعات من الناس مع ما يجعل حياتهم فيها أمراً ممكناً مثل الشوارع والمباني والكهرباء، ووسائل المواصلات كما أنها ليست مجرد مجموعة من النظم والإدارات مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة والخدمات المدنية من أي نوع
- فالمدينة فوق هذا كله اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طرق هذه التقاليد
- وبمعنى آخر فالمدينة ليست مجرد ميكانزيم فيزيائي أو بناء صيغة الإنسان
- وإنما هي نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص أيضاً
- بينما ذهب (جورج زيمل) إلى البحث في الأسس السيكولوجية التي تكمن وراء الطابع المتروبوليت للحياة
- فيدرس التوترات والعواطف، ونوع الذكاء الذي يجب أن يتمتع به الأفراد الذين ينجحون في الحياة في مثل هذا النوع من المدن الكبرى
- كما درس في الوقت ذاته التنظيم الاجتماعي المتناهي في التعقيد الذي يؤدي إلى قيام الروابط الاجتماعية المتعددة التي تعتمد على تقسيم وقت للعمل
- ولكن كان يعتقد أن أهم خاصية للمدينة (الميتربوليس) هي امتدادها الوظيفي أبعد من حدودها الطبيعية.
- في حين ذهب ماكس فيبر في تعريفه للمدينة على أنها منطقة مستقرة وكثيفة من السكان المتزاحمين ينعدم التعارف الشخصي والمتبادل بينهم
- لأن المدينة تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المقترحة حيث تبني المنازل في المدن متقاربة مع بعضها البعض فيكون الحائط لصيق الحائط كما هو الحال في المدن الحديثة
- ومن ثم فإن فيبر يعرف المدينة الحديثة على أنها

- **نسق أو محل إقامة مغلق نسبياً لتجاور المنازل بشكل كبير ومن شروطها الضرورية توافر سوق ووضوح وظيفتها الاقتصادية.**
- **وبهذا يمكن تعريف المدينة بشكل أكثر تحديداً باعتبارها**
- **وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق ومقسمة إدارياً**
- **ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة، وتقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة، وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات**
- **وتمتاز كثافتها وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أراضيها وتتمايز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية.**
- ثانياً: نشأة المدينة وتطورها
- **لاشك أن نشأة المدينة تمثل ثمرة لتطور تاريخي بعيد المدى**
- **حيث إن لكل مدينة تاريخها**
- **ولذلك فإن تاريخ الإنسان يمكن أن يكون في جانب كبير منه على أنه تاريخ المدن والحياة في المدينة**
- **وذلك أن المدينة قد أدخلت عنصراً جديداً في العمليات التاريخية، لأن الإنسان قد خلق طريقة جديدة للحياة لا تعتمد على العمل في الزراعة**
- **كما أن أصل ونمو وانتشار المدن قد أمكن تتبعه تاريخياً خلال فترات متميزة من الزمان**
- **والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق:**
- **هل هنالك نمو تطوري أو دوري في التاريخ الإنساني مرتبط بظهور المدن أو نموها؟**
- **وفي الواقع أنه من الصعب تتبع نمو المدن بدرجة ملحوظة من اليقين**
- **وذلك لأن كثيراً من الحقائق المتصلة بالمدن القديمة لها الطابع الأركيولوجي (علم الآثار يقوم بدراسة الرواسب الثقافية المادية)**
- **إلى جانب أنها متناثرة وتصور مسائل جزئية في الغالب**
- **علاوة على أن كل المدن تقريباً في كل المراحل التاريخية وكل بلدان العالم لم تدرس بدرجة كافية من الدقة**
- **كما أن بعض المدن غير معروف مثل مدن الشرق الأوسط**

- وإن كان هناك بعض العلماء مثل جينيفر سكيرس في مؤلفها (الثقافة الحضرية في مدن الشرق) أوضحت الامتداد التاريخي لمدن الشرق العتيقة والتي تعود جذورها إلى ما قبل الإسلام، وكيف نمت مع انتشار الإسلام في الأقاليم، وازدهرت مع تشعب خطوط التجارة
- ثم أوضحت وضع الحياة في الشرق ضمن الإطار العام للمدينة من حيث
- موقعها، وتوافر الماء، وضواحيها السكنية، وأسواقها ومنتجاتها، والإصلاحات الحديثة التي غيرت من شكلها وبعض وظائفها
- وتشير إلى دور الإسلام في تعريف الخاص والعام، وفي تخطيط هذه المدن، والمنشآت والمرافق العامة في هذه المدن (المساجد والأسواق والحمامات) وارتباط هذه المرافق بتخطيط المدينة العام ونظام الحياة فيها.
- لذا يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً بين المؤرخين وعلماء الاجتماع على أن المدن الحضرية الأولى قد ظهرت
- منذ سبعة آلاف عام في دلتا النيل بمصر ومنطقة ما بين النهرين في العراق
- ثم نشأت بعد ذلك مراكز أخرى في وادي السند في باكستان وحوض النهر الأصفر في شمال الصين
- أما في العالم الجديد فقد نمت المراكز الحضرية على ساحل بيرو وفي المكسيك قبل بداية العصر المسيحي
- ولقد أوضحت الدراسات التاريخية أن هذه المناطق كانت تضم مساحات ضخمة من الأراضي المنزوعة التي تكفي في ظل الظروف الطبيعية لمعيشة أعداد كبيرة من السكان
- علاوة على ذلك عرفت هذه المناطق نظام الري المنتظم ما أسهم في تدعيم الارتباط بالزراعة كمصدر أساسي للنشاط الاقتصادي
- ومن المنظور الاجتماعي ارتبطت هذه العناصر بظهور حياة جماعية واضحة المعالم
- فعلى سبيل المثال أوضح بعض الباحثين أن هذه المناطق قد شهدت ضروباً من التدرج الاجتماعي تعكسه الاختلافات العديدة بين المباني وما يرتبط بذلك من سلع مادية
- والمحقق أن ظهور المدن قد ارتبط بازدهار الثقافة المادية والفنية، فضلاً عن تطور صناعة المعادن ووسائل النقل والكتابة
- كما يرى البعض أن المجتمعات المحلية الزراعية المتمثلة في القرى هي الشرط الأساسي الضروري لظهور الحياة الحضرية
- بمعنى أن الثورة الحضرية المبكرة قد نشأت في إطار عملية التحول نحو إنتاج الطعام ولكنها ارتبطت في القوت ذاته بعدد من التغيرات التكنولوجية المهمة

- ولذا يميل البعض إلى إبراز الأدوار التي لعبتها التطورات التكنولوجية في ظهور المراكز الحضرية في مختلف مناطق العالم
- وكما تميل بعض الدراسات التاريخية إلى إبراز دور العوامل السكانية الناتجة عن التطورات التي طرأت على الزراعة وعلى الأخص فيما يتعلق بكميات الإنتاج الزراعي
- كذلك كانت هناك علاقة بين ظهور المراكز الحضرية وتحقيق الفائض الاقتصادي
- غير أن أكثر المحاولات النظرية للتعرف على نشأة المدن قدمها جوردن تشاليد (Childe)
- حيث حدد بعض ملامح ما أطلق عليه الثورة الحضرية المبكرة
- ومن بين هذه الملامح الاستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة، وبدايات العمل بالنشاطات غير الزراعية، وفرض الضرائب وتراكم رؤوس الأموال، وإقامة المباني العامة الضخمة، وظهور طبقة حاكمة مسيطرة، وتطور فنون الكتابة وتعلم مبادئ الحساب والهندسة، واكتساب القدرة على التعبير الفني ونمو التجارة
- وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت إلى هذه المحاولة النظرية
- إلا أنها تعد خطوة أولى نحو دراسة الظروف المهيئه لنشأة المدن
- بل إن دراسات حديثة عددية قد أوضحت أن الملامح التي حددها تشايلد قد توافرت تماماً عند دراسة المراكز الحضرية المبكرة التي نشأت في منطقة ما بين النهرين (دجلة والفرات).
- ومن المحاولات الأخرى للتعرف على ملامح المدن في العصور الوسطى تلك المحاولة التي قدمها جدعون جوبرج (Sjoberg) في مؤلفه (مدينة ما قبل الصناعة)
- فقد حدد بعض الملامح المهمة التي يمكن من خلالها فهم واضح لهذا النمط من المدن وتصور ما يحدثه التصنيع فيما بعد ذلك
- وما يمكن أن يقال
- إن مدن ما قبل الصناعة تشكل مراكز أساسية للإدارة الحكومية وممارسة النشاطات الدينية
- وإن الأعمال التجارية لا تهم في تحديد طابعها
- أما التخصص المهني فهو محدود ويكاد يقتصر على إنتاج السلع الضرورية باستخدام الطاقة البشرية والحيوانية
- ومعنى ذلك أن تقسيم العمل يكاد يكون أولياً حيث تتألف جماعات قليلة من الصناع والحرفيين
- وفي هذه المدن يخضع العمل الإنتاجي للأساليب التقليدية
- كما أن الطوائف الحرفية تحول دون ظهور التجديد، لأن ذلك قد يتعارض مع مصالحها

- وتسيطر على هذه المدن اعتبارات الاكتساب لا الإنجاز
- بمعنى أن يرتبط الفرد بالمهنة التي يرثها عن آبائه ويظل هذا الفرد مقيماً في منطقة معينة من المدينة لا يغادرها إلا في القليل النادر
- أما الضبط الاجتماعي فيتحقق من خلال الجماعات الأولية لا الثانوية
- إذ إن الأفراد يعرفون بعضهم البعض ويرتبطون فيما بينهم بروابط القرابة والمصاهرة القوية
- وتمارس الأسرة الممتدة التقليدية تأثيراً هائلاً على الأفراد بحيث لا يستطيعون الفكاك من معاييرها والتزاماتها
- وهناك بعض القيم العامة المشتركة التي تنظم سلوك الأفراد تنظيماً محدداً، بحيث لا تسمح بحدوث انتهاكات إلا في أضيق الحدود
- ولا توجد طبقة وسطى واضحة لأن الناس إما فقراء أو أغنياء
- كذلك تسيطر على هذه المدن اعتبارات الخصوصية لا العمومية
- وباختصار فإن مدن ما قبل الصناعة تتميز بالغزو أكثر مما تتميز بالإنجاز، وتؤكد الخصوصية أكثر مما تؤكد العمومية
- وعلى هذا يمكننا أن نميز في تاريخ المدن بين ثلاثة نماذج هي:
- أ/ المدن في العصر القديم:
- حيث نشأت في الأودية الخصيبة أعظم الحضارات الإنسانية مثل الحضارة المصرية في وادي النيل، والحضارة السومرية بين الرافدين، وحضارة هومنجودار في الهند وهي حضارة معاصرة لحضارة الأسرة الفرعونية الرابعة
- وكانت المدن الحضرية من أسبق مدن العالم القديم ظهوراً واستقراراً
- وكانت دلتا النيل أسبق من الوجه القبلي انتظاماً لطائفة كبيرة من المدن وذلك قبل أن تتوحد البلاد على أيدي مينا
- كما لا يمكننا أن نقلل من شأن المدن القديمة التي نشأت في أحضان الحضارة البابلية والآشورية والفارسية والمدن الفينيقية التي ازدهرت على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثل صيدا وصور وغيرها
- وقامت في بلاد اليونان المدن بالمعنى الصحيح، بل إن أهم ظاهرة سياسية في حضارة اليونان هي نشأة المدن المستقلة التي يطلق عليها دولة المدينة (City state)
- وفي عصر الرومان قامت دول كثيرة لأسباب سياسية واستراتيجية واقتصادية مثل الإسكندرية وروما ودمشق وغيرها

ب/ المدن في العصور الوسطى:

حيث تشهد تلك العصور ظهور الحضارة الإسلامية

والتي نشأت في ظلها طائفة من المدن أهمها مكة والمدينة والفسطاط ودمشق وبغداد والقيروان

وفي أوربا شهدت بعض المدن تقدماً ملحوظاً من القرن الثاني عشر

فقد تقدمت الصناعة والتجارة خصوصاً

وكانت معظم المدن التي ازدهرت في العصور الوسطى هي المدن الساحلية

وترجع أهم العوامل التي ساعدت على تطور نظام المدن في نهاية القرون الوسطى.

- **انتشار نظام المصانع اليدوية الكبيرة حيث اشتدت حركة المنافسة وكثرت المنتجات واتسعت الأسواق وزاد الطلب على الأيدي العاملة.**
- **قيام طبقات بورجوازية وسطى أثرت في التجارة سواء في الشرق أو في الغرب.**
- **انهيار النظام الاقتصادي وتحرر الفلاحين من رق الأرض ما أدى إلى ازدياد موجات الغزو العمراني من الريف إلى المدن.**
- **تطور المعرفة الإنسانية وارتقاء الأنماط الثقافية وتقدم حركة الكشف الجغرافي العلمي ثم ظهور الجامعات.**

ج/ المدينة الحديثة:

وقد شهدت تلك المرحلة تقدماً مذهلاً في مجال الاكتشافات الصناعية التكنولوجية و كان لها عظيم الأثر فيها

وينبغي ألا يُفهم هنا أن جميع المدن الحديثة هي مدن صناعية بالضرورة بمعنى أنها تشتمل على عدد كبير من المصانع أو أن هذه المصانع تشكل أساس بنائها الاقتصادي

ولكننا نقصد ذلك النمط الحضري الذي ازدهر واتسع نطاقه في عصر التصنيع

وبالتالي فقد شهدت مرحلة النمو الصناعي توسعاً كبيراً في نطاق المدن القائمة من ناحية، وظهور مدن جديدة من ناحية أخرى

وقد صاحب ذلك تزايد في معدلات الهجرة الريفية الحضرية التي كانت أكثر وضوحاً في مدن العالم النامي

وقد ترتب عل نمو المدينة مشكلات وظهرت قضايا عديدة

سواء تلك المشكلات كالطرق ووسائل النقل والمواصلات والإسكان أو الاجتماعية كالجريمة والبغاء والتفكك الأسري وغيرها

- ومع استمرار هذا النمو ظهرت الميترو بوليس
- والتي ذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن المدينة الحديثة ظاهرة القرن العشرين
- ولم يتوقف النمو الحضري عند مرحلة الميترو بوليس ولكن تخطاها إلى مرحلة جديدة سميت بالميجا بوليس
- أي المدينة العظمى والتي نشأت نتيجة اختلاط عدة مدن معاً والتحامها سوياً
- وقد ذهب لويس ممفرد في مجال حديثة عن مراحل تطور المدينة إلى أن مرحلة الميجا بوليس تمثل مرحلة بدء انحلال وانهيار المدينة بل سقوطها
- وذلك لأن مؤشرات الضعف تأخذ في الظهور في هذه المرحلة
- ثم تتزايد الفردية المطلقة والتحكم الرأسمالي
- وينقسم المجتمع إلى فئات متنافسة ثم متصارعة
- ويحل الإنتاج الآلي محل الإنتاج الفني الأصيل ويتفاقم الصراع بين العمال وطبقة الرأسمالية وينتشر الاضطراب والإضراب والتخريب والتمرد
- وفي المقابل تقوم الحكومات بأعمال القمع والتعذيب والتشرد، وغير ذلك من ظواهر تدل على تفكك المدينة واتجاهها إلى الاضمحلال.
- وفي الواقع أن المدينة الحديثة ترجع إلى مجموعة من العوامل والأسباب من أهمها في العصر الحديث ما يلي:

• الثورة الصناعية والتي ساعدت على ظهور المدن الصناعية الحديثة وانهيار العمل اليدوي وحل محله العمل الآلي واتسع نطاق استخدام الآلات في مختلف الصناعات وأصبحت المراكز الصناعية نواة المدن الصناعية الفخمة.

٢ .ارتقاء وسائل النقل والمواصلات، فقد أدت هذه الوسائل إلى اتساع نطاق المدن، وأدت إلى ازدياد نشاطها العمراني.

٣ .الهجرة الخارجية التي اشتدت موجاتها في أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ولاسيما في أمريكا مثل شيكاغو و دوترويت.

٤ .اتساع نطاق الاستعمار وظهور النزاعات الإمبريالية الرأسمالية الضخمة التي ساهمت في خلق طائفة كبيرة من المدن، فظهور مدينة جاكرتا وسنغافورة في الملايو وهونج كونج إنما يرجع إلى انتشار الاستعمار الغربي في هذه المناطق.

- وفي هذه السياق يمكن تحديد العوامل التي تفسر نمو المدينة ودرجة التحضر فيها على النحو التالي:
- أولاً: الثورة الصناعية:
- حيث إن نمو المدينة مرتبط ارتباطاً لا مفر منه بطبيعة الإنتاجية الزراعية وذلك لأنه يُلاحظ أنه في حالة إمكان إنتاج فائض من مواد الطعام يصبح من الممكن الاستغناء عن جانب من قوة العمل المستخدمة في إنتاج المواد الغذائية وتوجهها نحو إنتاج سلع استهلاكية أو رأسمالية، والقيام بأنواع من الخدمات تغير الحياة في المدينة
- ومن هنا يرى علماء الاجتماع أنه كلما ازدادت الإنتاجية في النظام الزراعي كلما ازدادت نسبة السكان الحضريين.

- **ثانياً: الثورة التكنولوجية:**
- **حيث يميل علماء الاجتماع إلى الربط بين المدينة الحديثة الصناعية وبين نظام المصنع الحديث**
- **فالمدينة الحديثة تحتاج إلى وسائل لإعاشة السكان المتزايدين الذين يستطيعون بدورهم أن يقطعوا شوطهم في الحياة دون حاجة إلى العمل في الأرض طالما سمح الفائض في الإنتاج الزراعي بذلك.**
- **ثالثاً: الثورة التجارية:**
- **حيث إن نمو الأسواق العالمية وطرق التبادل حسَّن من وسائل النقل، وزاد من حجم التبادل الأمر الذي سمح للمدن بالنمو في ظل ظروف كانت تمنع في الماضي ظهورها أو نموها.**
- **رابعاً: الكفاية المتزايدة في وسائل النقل:**
- **فإذا كانت المدينة تعتمد اعتماداً ضرورياً على التجارة بنوعيها الداخلي والخارجي، فإن الزيادة المستمرة في جميع وسائل النقل البعيدة المدى كالسفن والقطارات والسيارات والطائرات كان له أثر بالغ جداً في تطور المدينة نحو النمو المتزايد.**
- **خامساً: الثورة الديموغرافية:**
- **حيث إن الثورات التي حدثت في الزراعة، والتجارة، والصناعة ووسائل النقل يرجع وجودها للثورة الصناعية ولكن يبقى عامل واحد هو ما يسمى بالثورة السكانية أو الديموغرافية، وتعتبر هذه نتيجة حتمية للنمو في العوامل السابقة.**
- مداخل دراسة المدينة
- **رغم إن الاهتمام بدراسة المدينة كموضوع مستقل في ذاته قد استقر حديثاً وصارت له دراسات وبحوث متخصصة وتمثل جهداً أكاديمياً محدد الأبعاد إلا أن ذلك لا ينفي وجود مصادر معروفة انبثقت منها هذه الدراسات والبحوث**
- **و المدينة عملية مركبة تنتمي إلى ظاهرة الحضرية ذات الأبعاد المتشابكة والمعقدة**
- **وهي ظاهرة سائدة في كل المجتمعات بدرجات متفاوتة**
- **والمتتبع للمحاولات النظرية يلاحظ وجود ثلاثة مداخل أساسية تتبع عند محاولة دراسة المدينة، كما تستخدم في الوصف السوسيولوجي والتحليل العلمي لهذه الظاهرة وهذه المداخل.**
- **أولاً: المدخل الذي يصور المدينة على اعتبار أنها مجتمع محلي نموذجي.**
- **ثانياً: المدخل الذي يصور المدينة على اعتبار أنها مجتمع محلي يتميز بمجموعة مركبة من السمات.**
- **ثالثاً: المدخل الذي يصور المدينة على اعتبار أنها امتداد للقرية.**

ومع ذلك نلاحظ منذ البدء أن هذه المداخل الثلاثة تتداخل معاً على المستوى الواقعي

ولكننا سوف نتناولها بشيء من التفصيل لاعتبارات منهجية محددة

تتصل بأسلوب تحليل الظواهر المتعلقة بالحياة الحضرية وبالتحضر عامة على النحو التالي:

١/ مدخل التحليل النموذجي:

تعد محاولة تنميط المجتمعات المحلية، وتحديد الخصائص المميزة لكل نمط محاولة قديمة في تاريخ التفكير الاجتماعي وعلم الاجتماع

بدأها الفيلسوف الصيني كونفوشيوس، وفلاسفة اليونان مثل أفلاطون وأرسطو، ومفكرو العصور الوسطى كالقديس أوغسطيس وابن خلدون

وقد استمرت هذه المحاولة في علم الاجتماع، ظهر ذلك في أعمال كل من فرديناند تونيز وهوارد بيكر وإميل دوركايم وهربرت سبنسر وماكس فيبر وغيرهم

ويقصد بالنموذج المثالي تلك الصياغة أو البناء العقلي لصيغة معينة تشمل عناصر مميزة لفئة محددة من الظواهر تستخدم في التحليل الاجتماعي

ومن خصائص هذه البناء النظري لأنه لا يكون مطابقاً تماماً لأي ملاحظة أمبريقية مفردة

ويرجع استخدام الفكرة إلى ماكس فيبر الذي طور النموذج المثالي كمنهج أو أسلوب يستخدمان في الوصف والمقارنة واختبار الفروض المتصلة بالواقع الأمبريقي وعلى أي حال يقوم النموذج المثالي بوظيفتين هما:

أولاً: حالة أو نموذج محدد يمكن مقابلة الظواهر الملموسة بها ما يعين على التصنيف والمقارنة.

ثانياً: المعاونة في تطور تعليمات نموذجية تشكل أساس التفسير السلبي للأحداث التاريخية.

من هذا المنطلق تصور تونيز وجود نسقين مميزين من العلاقات الاجتماعية يقوم كل منهما على أساس متباين من الإرادة

النسق الأول عرف بالمجتمع المحلي

بينما يطلق على النسق الآخر اسم المجتمع أو الرابطة

ويختص كل من النسقين بعدد من السمات المميزة التي تقف على طرفي نقيض من بعضها

فالاعتماد والعون المتبادل إلى جانب الارتباط العاطفي الوثيق ونسق السلطة الذي يرتكز على عوامل السن والحكمة والقوة والخبرة.. هم أهم ما يميز نسق العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

- **وفي هذا الموقف يربط بين الأفراد التقاليد المعتمدة وروح الإخوة وفي مقابل هذا فإن أفرد المجتمع يبدون أكثر انعزالاً لتصل الفردية إلى أقصى درجاتها وأن العلاقات التي تقوم بين الأفراد ذات طابع تعاقدي وانقسامي تشتمل على تبادل السلع والخدمات والأموال وسيادة قانون الالتزام**

- **وتمثل المدن الصغرى (Towns) إلى جانب القرية أمثلة واضحة لعلاقات المجتمع الأصلي، وفي الطرف المقابل تمثل المدن الكبرى والعواصم القومية والميترو بوليس ما أسماه تونيز بالمجتمع أو الرابطة.**

- **وقد فعل هذا دور كايم عند دراسته لتقسيم العمل، ومحاولته تحديد العواطف والانفعالات والظواهر النفسية التي تشكل قاعدة التضامن في نمط مجتمعين يقوم احدهم على نموذج التضامن من الآلي، ويقوم الثاني على نموذج التضامن العضوي**

- **وكذلك فعل روبرت رد فيلد عندما أراد أن يعقد مقارنة بين النمط النموذجي الفولك (Folk) وبين النمط النموذجي للمجتمعات الحضرية (المدينة City) وقد عرف الفولك كمجتمع بأنه المجتمع الصغير المتجانس المنعزل الذي تسوده الأمية**

- **وبهذا يتضح أن النمط النموذجي للمدينة**

- **محاولة لرسم صورة الخصائص العامة اللازمة للحياة الحضرية التي توجد دائماً في المدينة**

- **لكن مما يؤخذ على هذا هو صعوبة تطبيق هذا النموذج على مدينة معينة، كما لا يمكن تطبيق هذا المدخل عملياً نظراً للاختلافات بين أنماط المدن حسب الحجم والتاريخ والوضع الاقتصادي وتقسيم العمل.**

المحاضرة السادسة

- **المحاضرة السادسة**
- **تحليل المدينة (٢) مداخل تحليل المدينة مشكلات المدينة**
- **٢/ مدخل مركب السمات:**

- **ويتميز مركب مدخل السمات في استخدامه صفات أو خصائص ملموسة او متغيرات يمكن إدراكها على المستوى الواقعي**

- **كما أن هناك متغيراً أصيلاً تنبع منه كل المتغيرات الأخرى، ومن أشهر ممثلي هذا المدخل كل من سوروكين وزيمرمان في كتابه الشهير مبادئ علم الاجتماع الريفي والحضري**

- **حيث اهتما بالتفرقة بين المجتمعات الريفية والحضرية على أساس المهنة (Occupation) باعتبارها متغيرا مستقلاً وهي البيئة، وحجم المجتمع، وكثافة السكان، والتجانس واللاتجانس، والتباين، والحراك الاجتماعي، ونسق التفاعل**
- **ويذهب سوركين وزيمرمان إلى توضيح ذلك على النحو التالي:**

١.المهنة :

- **حيث أكد سوركين وزيمرمان أن الخاصية الأساسية للمجتمع الحضري**
- **هو أن معظم الأفراد يشتغلون أساساً بأعمال الصناعة والتجارة والإدارة**
- **وفي مقابل ذلك يغلب العمل الزراعي على المجتمع الريفي الذي تكون قوة العمل الأساسية فيه قائمة على الأعمال الزراعية والمهن المتصلة به، ويرتبط بذلك أن العمل الزراعي لا يتضمن التخصص بل يمكن للفرد الواحد أن يقوم بأكثر من عمل**
- **وتمثل الأسرة طاقة أساسية في حجم قوة العمل**
- **وإذا ما كان هناك عمال من خارج الأسرة فعددهم محدود ويعتمد على العلاقات الشخصية بين الفلاح ومن يستأجرهم**
- **وفي مقابل ذلك نجد أن المجتمع الحضري تسود فيه انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القرابية**
- **والتخصص الدقيق في مجال العمل ومقاييس مختلفة للنجاح المهني كالتحصيل الدراسي المتخصص والخبرة والفئة والكفاءة وغير ذلك.**

٢.البيئة :

- **حيث يتصل الريفيون اتصالاً مباشراً بالطبيعة أو الأرض**
- **وهذه الصلة تحدد نشاط السكان ونظرتهم للحياة ويكون للبيئة في حياة الريفيين هيمنة على البيئة الاجتماعية الإنسانية**
- **أما سكان الحضر فهم منعزلون عن الطبيعة بشكل واضح لأن البيئة في الحضر من صنع الإنسان فهو خالقها وهو الذي طور الحياة في المدن.**

٣.حجم المجتمع :

- **يتناسب حجم المجتمع الريفي مع حجم الأرض التي يمارس السكان فيها نشاطهم تناسباً عكسياً، ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل الزراعي الذي يحتاج إلى مساحة واسعة**

- وعلى العكس من ذلك؛ فإنه كلما زادت نسبة التحضر تزدد معها أحجام المجتمعات وبالتالي فالمدينة تمثل مساحة صغيرة نسبياً في الأرض يعيش عليها عدد كبر نسبياً من السكان.

٤.كثافة السكان :

- حيث تتسم المجتمعات الريفية بانخفاض كثافة السكان بالمقارنة بالمجتمعات الحضرية
- ويرتبط هذا المحك بالمتغير السابق، كما ترتبط في المجتمع الحضري الخصائص الحضرية بعلاقات طردية مع ارتفاع معدل الكثافة.

٥.التجانس واللاتجانس :

- كما أكد سوروكين وزيمرمان أن سكان المجتمع الريفي أكثر تجانساً إذا ما قورنوا بسكان المجتمع الحضري
- سواء كان هذا التجانس في مجال السمات العنصرية أو السيكولوجية أو الاجتماعية.

٦.التمايز الاجتماعي والتدرج :

- حيث رأوا أن التمايز الاجتماعي أو التدرج الطبقي الذي يؤدي إلى قيام الطبقات الاجتماعية أمر لا يظهر في المجتمعات الريفية
- بينما يظهر هذا الأمر بوضوح في المجتمعات الحضرية
- كما أنه من الملاحظ أن التمايز والتدرج الطبقي في مجتمع القرية مرتبط بمسائل شخصية بحيث إنه من السهل على الفرد في مثل هذا المجتمع أن يعرف ويمارس مهنة الآخرين
- هذا على عكس المجتمع الحضري الذي تتدرج فيه المهن تدريجاً هيراركياً (هرمياً) وحيث تؤسس المكانة الاجتماعية للفرد على أساس ما استطاع أن يحققه من كسب مادي بعيداً عن انتمائه لجماعة قرابيه معينة.

٧.الحراك الاجتماعي :

- حيث لاحظا أن الحراك الاجتماعي أمر يكاد يكون غير موجود في المجتمع الريفي
- ولكنه غير محدود وواسع النطاق في المجتمع الحضري نظراً لاتساع نطاق العمل والسوق وإمكانية تحقيق التطلعات الفردية بشكل أكثر من القرية
- لكن يستثنى من ذلك معدلات التنقل السكاني (الهجرة) من جوانب الريف إلى المدينة.

٨.نسق التفاعل :

- **ولعل أهم ما يميز نطاق التفاعل في المجتمع الريفي أن نطاق التفاعل مجاله بالنسبة للفرد أو الجماعة فيكون أكثر ضيقاً وتغلب العلاقات الأولية على أنساق التفاعل حيث تبرز العلاقات الشخصية والدائمة والشمولية بين الأفراد**

- **وعلى العكس من ذلك كان اتساع وكبر حجم المجتمع الحضري**
- **وارتفاع معدلات التغير بين سكانه سبباً مباشراً في اتساع نطاق التفاعل وغلبة العلاقات غير الشخصية والمؤقتة والمصلحة**
- **كما تبدو هذه العلاقات بدورها ذات طابع سطحي ورسمي وثانوي في كثير من الحالات بالتعامل الشخصي في المدينة كرقم وعنوان على حد تعبير سوروكين وزيمرمان.**

- **ولعل أهم ما وجه من نقد إلى هذا المدخل**
- **يرجع إلى الارتباط بين هذه السمات أو المحكات والخصائص النموذجية التي تبعد كثيراً عن الواقع الفعلي من ناحية، وعن إمكانية وصفها بدقة من ناحية أخرى**
- **كما أنه يصعب عملياً استخدامها في دراسات تجريبية على أي نمط من أنماط المجتمعات على حدة.**

- **٣/ مدخل المتصل الريفي – الحضري**

- **لقد أقام روبرت رد فيلد تصوره لفكرة المتصل الريفي الحضري في كتابه الشهير (ثقافة المجتمع الشعبي (الريفي)**
- **حيث قام بدراسة أربعة مجتمعات محلية في شبه جزيرة اليوكاتان بالمكسيك، افترض أن كلاً منها يمثل نقطة متميزة على طول متصل متدرج يبدأ بمجتمع الفولك وتنتهي بالمجتمع الحضري أي إن هناك تدرجاً مستمراً بين ما هو ريفي وما هو حضري**

- **بالتالي كشف رد فيلد من دراسته الميدانية عن عدد من الخصائص المميزة بالمقارنة بغيره من المجتمعات الأخرى على النحو التالي:**
  - **أنه أقل أو أكثر ارتباطاً بالعالم الخارجي.**
  - **أنه أقل أو أكثر تغايراً أو غير متجانس.**
  - **أنه أقل أو أكثر تقسيماً للعمل.**
  - **أنه أقل أو أكثر تطويراً لاقتصاد السوق والمال**

٥.أنه أقل أو أكثر احتواءً على تخصصات مهنية أكثر علمانية.
٦.أنه أقل أو أكثر بعداً عن الاعتماد على الروابط والنظم القرابية.
٧.أنه أقل أو أكثر اعتماداً على مؤسسات ذات طابع غير رسمي للضبط الاجتماعي.

٨.أنه أقل أو أكثر تمسكاً بالعقيدة المسيحية الكاثوليكية.
٩.أنه أقل أو أكثر بعداً عن التمسك بالعادات والأعراف الاجتماعية.
١٠.إنه أقل أو أكثر تسامحاً وتأكيداً للحرية الفردية في الفعل أو الاختيار.

- **حيث أكد أن تناقص درجة التغير يجعله أكثر قرباً من المجتمع الشعبي أو الريفي وتشير زيادته إلى الاقتراب من النموذج الحضري**
- **كما يتيح الاختلاف النسبي لمدى تمثل كل متغير في أن نمط من المجتمعات المحلية من إمكانية وضعه على إحدى نقاط المتصل الريفي – الحضري.**

- **كما لاحظ رد فيلد أن الخصائص العشر يمكن أن توحد في ثلاث دعائم أساسية للتغير إلى المجتمع الحضري وهي:**
  - **تزيد الحضرية من درجة التفكك الثقافي للمجتمع حيث تفقد الثقافة وحدتها التقليدية وتميع الأنماط السلوكية ويصعب تحديدها كما يفتقد مظهر التكامل والارتباط المتبادل بين مقومات الثقافة كما يظهر عدم الاتساق بين المستويات والمعايير الثقافية.**

ب–تزيد الحضرية من اتجاه الفرد نحو العلمانية أو الدنيوية (Secularism) حيث ترتبط النشاطات الحضرية من خلال توجهات عقلانية برجماتية(نفعية).
ج–تزيد الحضرية من انتشار الفردية (Individualism) وزيادة سيطرتها على موجات السلوك الإنساني، واختفاء الوظائف الجمعية وإحلالها بنشاطات فردية بحتة تهدف تحقيق مصالح الفرد في المقام الأول.

- **وهكذا يتضح أنه يمكن من خلال هذا المدخل أن تضع كل مقومات الإنسان ونتائج نضاله مهما اختلفت خصائصها في إحدى حلقات تلك السلسلة المتصلة والمترابطة**
- **وبالتالي يمكن أن نعتبر هذا المدخل الذي ينظر إلى الريف والحضر على أنهما علامتان على طريق واحد مدخلاً مختلفاً إلى حد كبير عن المدخلين السابقين**
- **إلا أن هذا المدخل يواجه مجموعة من الصعاب لعل من أهمها:**

  - **أن الخصائص التي يحددها هذا المتصل متغيرة وغير ثابتة وبالتالي فالمقاييس التي تحدد هذه الخصائص تتغير تغيراً ملحوظاً في ظل مجتمع محلي.**

٢. يوضح لنا هذا المدخل طبيعة المراحل المتضمنة في المتصل الريفي الحضري والميكانزمات المطلوبة في هذا الانتقال.
٣.والنقد الأخير يتمثل في: أن الحياة الريفية والحضرية لا يمكن تحديدها او رسمها بحيث نحدد أين تنتهي القرية وأين تبدأ المدينة فلا توجد حياة ريفية بحتة ولا توجد حضرية بحتة.

- **ويؤكد ذلك أن الدراسة المقارنة للمدن في الوقت الحاضر خاصة في الدول النامية توضح استمرار فعالية الرواسب القروية في توجيه الحياة في المدن**
- **إلى جانب طبيعة وضع المدن في بلادنا وسط الأرض الخصيبة كما في مصر تجعل سكان محيطها الخارجي دائماً يقتربون أكثر من غيرهم داخل المدينة من الحياة الريفية سواء من حيث المهنة او من حيث طبيعة الحياة.**

- **رابعاً: طبيعة المدينة ومشكلاتها**
- **تواجه المدينة في معظم أنحاء العالم مشكلات وأزمات حادة مثل مشكلة الفقر والمناطق العشوائية والإسكان والتلوث، وأزمة المواصلات**
- **وتعد هذه المشكلات وغيرها نتيجة للتغير التكنولوجي وما ارتبط بذلك من نمو المدن وتضخمها في العصر الحديث**
- **ولذلك يقرر بعض الباحثين أن التكنولوجيا غير قادرة على حل المشكلات التي تخلقها إلا إذا استعانت بالعلوم الإنسانية وفي مقدمتها علم الاجتماع**
- **فلقد أثبتت التجارب التي وضعنا فيها التقدم التكنولوجي أن كثيراً من رجال الصناعة وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الاعتماد على العلوم الإنسانية**
- **وأصبحوا يرون أن المشكلات التي تؤثر في الإنتاج وتؤدي إلى سوء الإدارة وفوضى التوزيع والمصادمات الناتجة عن العلاقات غير المتكافئة بين العمل ورأس المال، وما تعانيه الطبقات العاملة وأسرها من مظاهر البؤس والفاقة والحرمان ومدى انعكاس هذه الحالة في المنشآت الصناعية لا يمكن القضاء عليه إلا إذا وجهنا اهتمامنا إلى العصر الإنساني في الصناعة**
- **وفي هذا الصدد يقول فرانكل (Frankel):**
- **(إن التقدم التكنولوجي ليس مجرد تعديل في فرع من فروع المعرفة ولكنها تعديل في فرع من فروع المعرفة ولكنه تعديل في أنماط الحياة المتغيرة باستمرار وفي البناء الاجتماعي بصفة عامة)**
- **ومن ثم فإن التغيرات التي تحدث في عمليات الإنتاج لابد أن تتبعها تغيرات في العلاقات الاجتماعية أو الارتباطات بين عناصر الإنتاج**
- **وهذه وتلك تؤثر بعمق في البناء الاجتماعي وفي كل القطاعات الاجتماعية**
- **ولذلك فإن فرانكل على قدر كبير من الصواب حينما قرر أن الثورات الصناعية ليست صناعية بحتة، ولكنها جزء لا يتجزأ من تغيير شامل في أنماط الحياة الاجتماعية كلية.**

- **وفي هذا السياق يحدد – مصطفى الخشاب – أهم الآثار الاجتماعية للتقدم التكنولوجي فيما يلي:**

•إن الأسرة تمثل أول وحدة اجتماعية استهدفت للتغير في حجمها وبنياتها ووظائفها والعلاقات التي تربط بين عناصرها والحقوق والواجبات الأسرية

- **فقد قضى التقدم التكنولوجي على الأسرة بوصفها وحدة إنتاج وأدى تشتيت عناصرها وأتاح للأفراد الحرية وقضى على سيادتها وسيطرتها وتضييق نطاق الأسرة من ناحية الجم ومن ناحية الإطار المورفولوجي الذي تشغله.**

ب- أدى التغير التكنولوجي إلى نمو المدينة وتضخمها حيث أخذت في الاتساع والنمو على حساب القرى

- **وبالتالي إلى تعقد مظاهر الحياة الاجتماعية فيها وتركز المشكلات كلما تركز السكان، ما أدى إلى انتشار أزمات عديدة في المدن مثل أزمة البطالة والإسكان والفقر وتكدس المواصلات وتلوث البيئة الحضرية.**

ج- ويرتبط بالتقدم التكنولوجي انهيار سلطة القيم الروحية للهيئات الدينية نظراً لانتشار التيارات العلمانية والاستعداء على مناطق نفوذ الدين

- **هذا إلى أن التقدم التكنولوجي قد طبع الحياة بالنزعة المادية وركز اهتمامات الأفراد على تحقيق الغايات الدنيوية دون الأخروية.**

د-أما العامل بوصفه العنصر البارز في الإنتاج الصناعي فقد قلب التقدم التكنولوجي وضعه الخاص والعام رأساً على عقب وكان أكثر العناصر الاجتماعية خضوعاً لعمليات لا حصر لها وتغيرات واضحة المعالم في وضعية الصناعي والاجتماعي

- **حيث أصبح العامل يعاني الآلام السيكولوجية التي تتمثل في الملل والسأم لأن التكرار المستمر لحركات رتيبة تؤدي إلى إجهاد الجهاز العصبي بأكمله.**

- **ونتيجة لذلك أخذت معظم الدراسات الحضرية التي ظهرت مؤخراً تستخدم عبارة الأزمة الحضرية التي تعانيها المدينة في كل مكان في العالم**

- **ولتشير بها إلى حقيقة كيف أن المدن والمراكز الحضرية قد أصبحت في الآونة الأخيرة كأنها تنتقل من أزمة لأخرى لتصور في النهاية مجموعة معقدة ومتشابكة من المشكلات التي تواجه حياة المدن.**

- **وفي ظل غياب خطط تنموية طموحة، واستراتجيات حضرية واضحة وسياسات ريفية متكاملة أصبح الحضر في العالم الثالث يواجه مآزق كثيرة ، ونجد حكومات الدول النامية نفسها طرفاً في حلقة فرعية لا تنتهي.**

- **ومن هنا سوف نحاول أن نركز على أهم المشكلات التي تعانيها المدينة في الآونة الأخيرة ليس حصراً وإنما نظراً لخطورتها وتفاقمها بشكل مستمر على النحو التالي:**

- **١/ مشكلة الفقر الحضري**

- **لاشك أن ظاهرة الفقر الحضري حينما تقترن بالسمات الاجتماعية والثقافية**
- **فإنها تخرج بها من المفهوم الاقتصادي المحدد في نطاق الإمكانات والموارد الاقتصادية والموزونة بميزان مؤشر الدخل**
- **إلى المفهوم الاجتماعي المتمثل في تدني الأوضاع والأنماط السلوكية للفقراء اجتماعياً وثقافياً وخدمياً**
- **أي إن التعريفات الاجتماعية ترى الفقراء هم أولئك الناس الذين صنفهم مجتمع في عداد الفقراء، والذين صدرت من المجتمع ردود فعل معينة تجاههم،**
- **أي إن ظاهرة الفقر تمثل حالة يعترف بها المجتمع، وحالة اجتماعية لها وضع معين، وأنه أحد ملامح البيئة الاجتماعية.**
- **لذا ذهب بجوم (Bjom) إلى أن الفقر حالة اجتماعية تتحدد من خلال ردود الفعل المجتمعية باعتبارهم فئة اجتماعية متميزة عن باقي أفراد المجتمع، أي إن الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير**
- **وأياً كانت المفاهيم المختلفة حول ظاهرة الفقر طبيعية فهو يحول دون تحقيق مستويات وتوقعات الإنسان مما يعيق تكيفه مع المجتمع**
- **لذا فقد حدد تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٧م مفهوم الفقر بوصفه أكثر من مجرد انخفاض الدخل بل يتضمن الحرمان من معظم الفرص والخيارات المتاحة للتنمية البشرية التي تتيح فرص العيش مدة أطول وبصحة جيدة واكتساب خبرات ومهارات من خلال المعرفة، وإشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان الحرية والكرامة والاحترام الذاتي وحتى الاحترام من الآخرين.**
- **لكن رغم أن الكثيرين ينادون بضرورة وضع الفقر في ضوء النسبة الواقعية لأنماط الحياة الحضرية إلا أن هناك من السمات والمظاهر الشائعة ما يجعل الفقر نسبياً ونتيجة في ذات الوقت لكثير من المتلازمات المتصلة**
- **بمنطقة الإقامة، ونوع السكن، وحجم الأسرة، والمستوى التعليمي وطبيعة المهنة وكيفية سداد الحاجات الضرورية من الغذاء والملبس وقضاء وقت الفراغ والرؤية إلى الذات والرؤية إلى الآخر، وطبيعة الأنماط الاستهلاكية والرؤية تجاه المستقبل وغيرها،**
- **وعلى هذا الأساس فإن طبيعة الفقر الحضري ترتبط في المناطق العشوائية والمتخلفة**
- **وببعض الظروف والعوامل المتداخلة ومن بينها البيئة والرؤية الخاصة في التعامل معها**

- فضلاً عن القيم وطبيعتها غير الموحدة والتي هي خليط من قيم وافدة، وأخرى تقليدية لبيئة الحضر بحكم النشأة
- الأمر الذي أدى في الآونة الأخيرة إلى الاهتمام بدراسة المناطق العشوائية والعمل على تطورها في ضوء تغييرها من الداخل،
- والاهتمام بما يمكن الوصول إليه كي تصبح مناطق منتجة اقتصادياً، ومتماسكة اجتماعياً من خلال غرس قيم المشاركة وحب الأداء والإنجاز الراقي و الإسهام في عملية التنمية داخل القطاعات الحضرية.

- ويذهب – الكردي- إلى أن فقراء الحضر ظاهرة قائمة واضحة القسمات تكونت أساساً نتيجة للتفاوتات الضخمة التي نلاحظها في إمكانات الأفراد وطاقاتهم وأنصبتهم من الداخل، والتعليم وأوضاعهم المهنية وما يتمتعون به من خدمات أتاحتها لهم المتغيرات السابقة – وبخاصة فيما يتعلق منها بالسكن والعلاج
- وليس بلازم أن يكون هؤلاء الفقراء نازحين أصلاً من المجتمع الريفي، وإنما هناك شريحة واضحة من أبناء الطبقة الفقيرة الحضرية المولد والإقامة والانتماء، ولم تمكنهم ظروفهم من تحقيق مستوى معيشي ملائم لحياة المدينة ومتطلباتها.

- ولذا فقد أكد بعض الباحثين أننا لو نظرنا إلى الفقر الحضري نظرة بنائية تاريخية فسوف نلاحظ ثلاثة عوامل أساسية للفقر فيما يلي:
  - فشل توقعات كثير من الدول النامية بحجم وخطوات التحضر السريع وعدم القدرة على مواجهة قاضيا التحضر ومشكلاته.

ب-عدم قدرة القطاع الحضري الرسمي على النمو والتوسع وامتصاص قوة العمل الحضرية المتزايدة

ج-عدم قدرة النظم الحكومية الرسمية على توسيع الخدمات الحضرية الأساسية وبناء البنية التحتية (Infrastructure) لتساعد على تلبية حاجات السكان الحضريين المتزايدة.

- وفي الوقع أنه في ظل العولمة فسوف يتزايد عدد الفقراء الحضري في الحضر فلقد قدر أنه في عام ٢٠٢٥م سوف يتضاعف عدد السكان الحضر في الدول النامية ١،٩٩ مليار نسمة حالياً على ٣،٧٣ مليار، وأن مخاطرة الفقر بالنسبة إلى سكان الحضر ربما تتزايد حتى أن أغلبية الفقراء سوف يكونون من سكان الحضر بل سوف تصير ظاهرة الفقر الشامل في حضر الدول النامية بالنسبة للمستقبل القريب

- وعلى هذا فإن أي سياسة تقوم على الإصلاح الجزئي لأوضاع الفقراء في المجتمع الحضر سيكون محكوماً عليها بالفشل إن لم تضع استراتيجية متكاملة لتطوير أوضاع الفقراء في الحضر

- وتكون جزءاً من استراتيجية شاملة للتنمية البشرية تكون قادرة على الارتقاء بالإنسان الفقير مادياً ومعنوياً وثقافياً ليباشر دوره الفعال في مسيرة التنمية

- وذلك لا يتأتى إلا من خلال ربط العلم الاجتماعي لقضايا المجتمع وهمومه والكشف عن مشكلاته وظواهره التي يعانيها والتصدي الفعال في مواجهتها

- فضلاً عن ضرورة الاهتمام بالأبعاد والجوانب الاجتماعية لبرنامج التكيف الهيكلي التي بدأها المجتمع المصري منذ بداية التسعينيات

- وما تنطوي عليه هذه البرامج من خفض الإنفاق العام ونقص الدعم وانحساره على عدد محدود جداً من السلع وارتفاع الأسعار وزيادة نسبة التضخم في ظل انحسار الهجرة إلى الخارج

- وترتيباً على ذلك فإن برامج التكيف الهيكلي ستزيد من فاقة الفقراء في المجتمع المصري

- وفي ظل هذه الأوضاع يجب الاهتمام بفلسفة إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية للفقراء الحضر، والعمل على تحقيق ذلك يتطلب عدالة أكبر في توجيه الموارد المتاحة

- ولذا فإن توفير الاحتياجات الأساسية سوف يؤدي إلى تقليل حجم الفقراء مع التحسن في مستوى الصحة وتوفير فرص العمل وانتشار التعليم وانخفاض في وفيات الرضع

- وعلى هذا فإن تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية هو شرط من شروط توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وبالتالي فهناك حاجة ماسة إلى تبني استراتيجية شاملة للتنمية البشرية من أجل التخفيف من حدة مشكلات الفقراء وأن تحتوي على ثلاث ركائز أساسية هي:

•منهج اقتصادي يقوم على إنشاء صندوق للخدمات الاجتماعية يوفر قروضاً بفوائد منخفضة لذوي الدخول الضعيفة والاهتمام بتطوير الصندوق الاجتماعي للتنمية ليكون شبكة أمان اجتماعي، وذلك من خلال مضاعفة موارده المالية حتى يستطيع أن يؤدي دوره بفاعلية

ب–منهج يقوم على مبدأ الرفاه الاجتماعي ويطبق فقط على الفقراء فقراً معدماً ولا يستطيعون مساعدة أنفسهم للخروج من حالة الفقر (مثل المسنين والأرامل واليتامى وغيرهم).

ج–منهج يقوم على تكوين رأس المال البشري ويطبق على هؤلاء الذين يستطيعون مساعدة أنفسهم ولكنهم أضيروا من إعادة الهيكلة الرأسمالية ويحتاجون بشدة للحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليمية وخلق فرص العمل

- المحاضرة السابعة

- تحليل المدينة (٢) مشكلات المدينة

- ٢/ مشكلة البطالة في المجتمع الحضري

- تعد ظاهرة البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي يترتب عليها آثار اجتماعية خطيرة
- فقد أكدت غالبية الدراسات وبخاصة الأمبريقية منها وجود علاقة بين البطالة السافرة لهؤلاء الذين يعانون من احباطات اجتماعية ونفسية واقتصادية تُسفر في كثير من الأحيان عن إفراز حالة من التطرف بمضمونه الأيديولوجي (الفكري) أو محتواه الديني (العقائدي) وقالبه العنصري (العرفي) الأمر الذي يتخذ صورة العنف تجاه الذات أو الجماعة أو المجتمع كله.
- وتعرف البطالة بشكل عام بأنها حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عملة في سوق العمل ورغم رغبته في ذلك.
- وقد حدد فانتينو أن البطالة تعني هؤلاء الناس الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه حالياً
- وبالتالي تشمل البطالة كل الأشخاص الذين فوق سن معينة، وخلال الفترة المرجعية على ثلاثة شروط أساسية هي:
  - عدم وجود عمل، بمعنى الذين ليس لهم وظيفة مدفوعة الأجر أو يعملون أعمالاً حرة .
  - البحث عن العمل بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، وتتمثل هذه الإجراءات في التسجيل بالمكاتب الخاصة، والعامة للتشغيل وكذلك الذي يتابع الإعلانات في الصحف والمجلات، أو أجرى مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة.
  - الرغبة في قبول الوظيفة مدفوعة الأجر أو العمل الحر.
- وعلى هذا يمكن تعريف البطالة من خلال التعريف الشامل الذي وضعته منظمة العمل الدولية لتعريف مفهوم البطالة
- (بانها حالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل، وراغباً فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى)
- ولاشك أن ظاهرة البطالة أصبحت ظاهرة عالمية لأنها تجتاح جميع بلدان العالم دون استثناء، وإن كانت بنسب متفاوتة بين بلد وآخر
- وعلى المستوى العالمي، يقدر حجم المتعطلين عن العمل بنحو (١٥٠) مليون متعطل عام ١٩٩٨م، ونحو (٩٠٠) مليون فرد يعملون عملاً جزئياً (Part time)
- كما يتزايد عدم الأمان الوظيفي في العمل، حيث يعمل جزء كبير من العمالة بشكل مؤقت، بحيث يتعرض للتسريح عن العمل في أي وقت نحو ربع العاملين في انجلترا على سبيل المثال.
- فضلاً عن هذا تزداد معدلات البطالة السافرة بين الشباب على مستوى النطاق العالمي، طبقاً لتقدير منظمة العمل الدولية أن أكثر من (٧٠) مليون شاب في حالة بطالة سافرة على مستوى العالم
- وفي دول مثل كولومبيا، وإيطاليا، وجاميكا يوجد واحد من كل ثلاثة أشخاص يعاني حالة البطالة.
- والجدير بالذكر هنا أن ظاهرة البطالة قد أخذت منحى جديداً في الآونة الأخيرة تحت تأثير التطبيق الصارم لبرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي

- **الذي يعتمد على سياسة التقشف وترشيد الإنفاق لتقليل العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة**

- **وبالتالي كان لتلك السياسات تأثير جلي في خفض الطلب على العمالة وزيادة معدلات البطالة بسبب العوامل التالية:**
  - **تخلي الدولة نهائياً عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي وعدم ارتباط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل.**
  - **تقليص دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي ما أدى إلى تراخي الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة.**

٣.خفض معدل الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان الشعبي ما أدى إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه القطاعات.

٤.ضعف النمو في القطاع الزراعي بسبب تناقص الرقعة الزراعية وضآلة الأراضي المستصلحة ما ترتب عليه خلق فائض سكان نسبي بالريف أخذ يتدفق إلى المدن بحثاً عن العمل.

٦.زيادة أعباء الديون الخارجية التي أصبحت تلتهم أكثر من نصف إجمالي الصادرات المصرية.

٧.انخفاض الطلب على العمالة المصرية في دول الخليج وعودة الكثير منهم بعد انتهاء التعاقد.

٨.الاتجاه إلى نزع الملكية العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص وهي ما تعرف بسياسة الخصخصة وما ترتب عليها من ترسيخ العمالة على المعاش المبكر.

٨.استخدام وسائل تكنولوجية لا تسمح باستيعاب أعداد كبيرة من العمل سواء عبر الاستثمار العام أو الخاص أو الأجنبي.

- **ونتيجة لتعدد وتشابك العوامل المؤدية إلى ظاهرة البطالة وما يترتب عليها من مصاحبات اجتماعية خطيرة على المجتمع بصفة عامة، وعلى المجتمع الحضري بصفة خاصة، فقد تبنت الحكومات في الدول النامية أربعة أنماط من السياسات العامة لزيادة فرص العمل تمثل فيما يلي:**
  - **سياسات إعادة التوزيع السكاني لمنع التركيز السكاني الزائد للعمالة النشطة اقتصادياً في المدن الكبرى.**
  - **سياسات إعادة التكيف الاقتصادي على المستوى الماكرو بهدف خلق بيئة ملائمة لزيادة فرص العمل.**
  - **سياسات تنمية الموارد البشرية بشكل أفضل لمساعدة قوة العمل في التوظيف في القطاعات الاقتصادية الحديثة.**
  - **تشجيع الاستثمار الخاص والعمل على تطور المشروعات ذات الأولوية المهمة على المستوى الاقتصادي.**

- **وهذا ما يطرح ضرورة العمل على وجود سياسة اجتماعية شاملة تنطلق من استراتيجية قومية متكاملة ومتعددة الأبعاد تتضافر فيها جميع الجهود الشعبية والحكومية في ظل قيادة دولة فاعلة (وليس مجرد حكومة مؤقتة) لمواجهة مختلف أشكال البطالة من خلال السعي إلى تحليل الأسباب والدوافع الحقيقية التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة وذلك من خلال الركائز التالية:**
  - **توفير البيئة المؤسسية الملائمة لقيام المشروعات الصغيرة.**
  - **تحقيق التكامل بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث للمساهمة في خلق فرص العمل المنتجة.**
  - **الاعتماد على استراتيجية تكثيف العمالة وليس تكثيف رأس المال.**
  - **القيام بعمل إصلاحات تنظيمية ومؤسسية شاملة تبدأ بمحاربة الفساد بجمع صوره وإصلاح نظم الحكم في إطار سيادة القانون الفعلي.**

هـ-العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات والإمكان خلق فرص العمل المطلوبة كل عام.
و-تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على فرص العمل بين جميع المواطنين حتى يصبح لعموم الناس والفقراء فرصة التمكين من العمل المنتج الذي يحقق لهم إشباع احتياجاتهم الأساسية.

- **٣/مشكلات الإسكان الحضري**

- **يعد السكن الملائم أهم مقومات حياة الأسرة، وفي ظله تقوم الأسرة بوظائفها وتنأى عن كثير من المشكلات الصحية والتربوية والأخلاقية وتتوفر على العمل المثمر**

- **وسوء حالة المسكن وعدم استيفائه لوسائل الصحة وعدم تناسبه مع حجم الأسرة يؤثر تأثيراً بالغاً في جميع أنماطها ومظاهر سلوك أفرادها ومنشطهم**

- **ولهذه الأسباب وغيرها اهتمت الدول النامية بوضع سياسات ثابتة لتوفير المسكن الصالح على أساس من الدراسة والبحث وتقصي المشكلات**

- **وما دفع الدول إلى الاهتمام بهذا المرفق الظروف الخطيرة التي هددته وجعلته مشكلة المشكلات في العالم الحديث المعقد**

- **فقد دهم التصنيع معظم البلاد وزحفت جيوش جرارة المدن المصنعة وكان لابد من توفير السكن المناسب لها حرصاً على الطاقة الإنسانية من الموت البطيء إذا حشدت حشداً في الأكواخ وبيوت الصفيح وصناديق الأخشاب التي تنتشر في المناطق العشوائية الحضرية.**

- **لذا أصبح السكن أو المأوى من أهم المشكلات الحيوية التي تواجه التنمية في دول العالم النامي بوجه عام، والتنمية الحضرية بوجه خاص**

- **وهي عادة ناجمة من عدم التوازن بين الموارد وبين الخدمات الحضرية ولاسيما حينما تصل الحضرية إلى مداها في درجة الحدية.**

- **وعليه يكون العجز في مواجهة أزمة الإسكان باحثاً نحو قيام العشوائيات الحضرية من منطلق المسكن أو المأوى**

- **ولكن المشكلة لا ينظر إليها في بُعدها المنفرد القائم على توفير المسكن**

- **وإنما تصبح المشكلة بعد ذلك أكثر تعقيداً وتشابكاً في أبعاد كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية،**

- **ولكن الذي لاشك فيه أن سبب المشكلة ارتبط منذ البداية الأولى بالتضخم السكاني وعدم توازناته مع الموارد والفرص المتاحة أمام الناس**

- **وليس أدل على ذلك من الظروف المتدنية التي يعيشها سكان المناطق العشوائية**

- **والمشكلة عامة فثلث سكان مدن العالم النامي يعيشون في مناطق مختلفة ويعانون ظروف المسكن السيئ وغير الملائم**
- **وهي المساكن التي أقيمت داخل المناطق الحضرية المتخلفة أو التي أقيمت بوضع اليد في مناطق الأطراف الحضرية**
- **وقد أكد إبرامز أن أولئك الذين اهتموا بقضية الإسكان الحضري في الدول النامية اشاروا إلى وجود عجز في الإسكان يبلغ معدلات مذهلة**
- **ويزداد تفاقماً باستمرار نتيجة تزايد معدلات الهجرة الوافدة إلى المراكز الحضرية وبالتالي الضغط الشديد على المساكن القائمة ما يعجل بتلفها ويجعلها غير صالحة للاستعمال البشري أو الآدمي.**
- **ومن أجل ذلك فقد أصبحت مشكلة الإسكان الحضري واحدة من المشكلات المحورية التي تشغل عالم الاجتماع والمخطط الحضري، ومسئول التنفيذ على حد سواء**
- **ذلك أن الهدف من توفير الإسكان لا ينحصر في مجرد إقامة أو تشييد مبان صماء في المدن**
- **لكن ارتباط هذه القضايا بالحاجات الاجتماعية التي ينبغي أن يشبعها المجتمع**
- **ما جعلها تأتي في مقدمة الأولوية التي يجب أن يهتم بها المخطط الحضري، لأن المسكن يعد من الحاجات الأساسية للإنسان نظراً لأنه يحدد مكانة الشخص في علاقاته بمكان العمل والأنشطة الأخرى**
- **لذلك فإنه يحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية والخيارات المتاحة أمام الإنسان، هذا فضلاً عن كونه عاملاً رئيسياً في استغلال الوقت ورعاية الأسرة والتأثير على دخل الأسرة وأوجه الانفاق الأخرى.**
- **وبالرغم من التقدم الذي أحرز في التعامل مع مشكلات الإسكان في بعض الدول النامية، فإن هناك تخوف من العقود المقبلة**
- **كلما زاد التحضر وزاد تركز الفقراء في المدن، وفي هذا السياق يمكن تحديد أسباب أزمة الإسكان الحضري في الدول النامية في إطار مجموعة من العوامل البنائية والتي تتمثل فيما يلي:**

- **التناقضات الشديدة المتربطة بتحديد وتوجيه سياسات التنمية القومية ويؤثر ذلك على اختيار أولويات التنمية وديمقراطية صنع القرار وتنفيذ الآليات على المستويات التخطيطية في الكثير من الدول.**
- **الاختلافات في التنمية الإقليمية والتفاوتات الإنتاجية وخاصة عند وجود درجة عالية من التصنيع التابع والهامشية الاقتصادية للمناطق الريفية.**

ج-طريقة التدخل الرسمي في التنمية الحضرية وبخاصة في توفير الخدمات والبنية التحتية بشكل لا يتلاءم مع حاجات المدن والنمو السكاني.

د-معدلات النمو الاقتصادي والتحولات الاجتماعية المتدنية والتي لا تتوافق عادة مع الحاجات الوظيفية، ومعدل النمو السكاني ونوعية التحضر.

هـ–التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل القومي والتي تنعكس سلباً في زيادة الفجوة بين المجتمعات الريفية والحضرية في مستويات المعيشة وظروف التنمية البشرية.
و–قلة السياسات التنظيمية الفعالة في الإسكان الحضري والتنمية الاستيطانية وهذا ما يوضح أن مشكلة السكن الحضري تكاد تمثل مشكلة مشتركة وحادة في معظم الدول النامية والأسباب المؤدية إليها

- **لكن محاولة إيجاد حلول لها تختلف باختلاف طبيعة البناء الاجتماعي والتنظيم السياسي والتوجهات الأيديولوجية للدولة والتنظيم الاجتماعي للفقراء فضلاً عن درجة الوعي بمشكلة التدهور الحضري ومدى التناقض بين المدينة والريف**

- **وقد أشار في هذا الصدد ميلاد حنا إلى أن قضية السكن لم تعد قضية سياسية واقتصادية، بمعنى أن السياسيين يلعبون دوراً أساسياً في تحديد الأولويات وتوزيع الاستثمارات والتحكم في عمليات المضاربة على أراضي البناء وأسعار المواد الخام وإقامة المرافق، وتقديم الخدمات الحضرية**

- **ومع ذلك فإن الدور الذي يلعبه السياسيون في هذا المجال محكوم بأبعاد الواقع الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي القائم بما في ذلك الإمكانات والموارد المتاحة، والمصالح السياسية السائدة ومستوى التطور الاجتماعي ودرجة الوعي الطبقي**

- **وعلى أي حال فإن تنمية المناطق الحضرية المتخلفة تحتاج إلى فهم عميق للواقع السياسي والاقتصادي للدول النامية وذلك بسبب تشابك وتعقد مصالح القوى والأطراف المختلفة**

- **وأن تطوير الأحياء السكنية للفقراء الحضريين قد يعني في الوقت ذاته القضاء على المضاربة على أراضي البناء**

- **وإعداد خطط حضرية ملائمة، ومواجهة جماعات مصالح ذات تأثير كبير، وتمويل هذا التطوير عن طريق إحداث تعديلات على النظام الضريبي لصالح ذوي الدخل المحدود**

- **وبدون هذه المتغيرات وغيرها فإن الإقدام على تطوير أحياء السكن الفقير في مدن العالم الثالث لا يخلو من مخاطر ومشكلات.**

- **علاوة على هذا يجب أن تسعى الحكومات إلى تعميق جانب المشاركة من جانب الأهالي وإشراكهم في الرأي في مراحل التخطيط والتنفيذ في كل ما يتصل بسياسة الإسكان**

- **لاسيما أن هذا الجانب يعد من أهم جوانب التنمية الحضرية، الذي يتوقف مدى نجاحه على رأي من سيقيمون في تلك المساكن.**

- **٤/ مشكلة التلوث الحضري:**

- **في الواقع أن تحديد مفهوم التلوث عملية ليست سهلة إذ غالباً ما تعتبر المادة ملوثة في مكان ما أو نسق أيكولوجي ما**

- بينما تكون مورداً إذا استخدمت كمخصبات للتربة
- غير أن تراكمها في مجرى المياه في شكل صرف يمثل نوعاً من أكثر أنواع التلوث خطورة
- فالماء يعتبر ملوساً ما أضيف إلى التربة بكميات تحل محل الهواء فيها
- والنفط من مكونات البيئة لكنه ملوث عندما يتسرب إلى مياه البحر
- والأصوات عندما تزداد شدتها عن حد معين تعتبر ملوثات تضايق الإنسان لكن يخلص في كثير من الأحيان اكثر ألفة بها
- إن كلمة تلوث تعني إدخال مواد ملوثة بالأنشطة الإنسانية في البيئة، فنتج عن ذلك عدد من التغيرات في الهواء الجوي أو الماء أو الأرض أو البيئة الصوتية.
- ولذا فالتلوث والبيئة أصبحا مرادفات ومتلازمات في الأداء الوظيفي لكل منهما
- وبالتالي حينما انشغلت الجمعية العامة للأمم المتحدة ولأول مرة في عام ١٩٧٢م بعقد مؤتمرها الأول في مدينة استوكهولم كانت تهدف إلى عالمية البحث في مشكلات البيئة التي بدأت تتفاقم يوماً بعد آخر،
- الأمر الذي جعل هذا المؤتمر يعد أحد العلامات التاريخية في تطوير الحركة الخاصة بالحفاظ على البيئة
- وبهذا أصبح مؤتمر استوكهولم من معالم تاريخ تطور الفكر البيئي
- والناس تتحدث الآن عن مرحلة ما قبل استوكهولم، وأصبح الواقع الآن إن المهم البيئي لم يعد أمراً داخلياً يخص دولة بعينها لكنه أصبح له بعد عالمي، فالبيئة لا تعرف حدوداً سياسية
- ولقد أصبح لزاماً على المجتمع الدولي أن يتعامل مع هذه القضية خارج حدود الدول والأطر السياسية الضيقة
- وعلى هذا فقد أخذت الدراسات الحديثة في علم الاجتماع الحضري في توجيه مزيد من عنايتها لموضع تلوث البيئة
- ولما كانت الاختراعات العلمية الحديثة تنطلق من المراكز الحضرية، ولما كانت تطبيقاتها التكنولوجية تتخذ من المراكز الحضرية مستقراً ومستوطناً لها
- فإنه يترتب على ذلك تزايد فعال في حجم الآلات والمصانع والمركبات وغيرها مما ينفث نفاياته في المجتمعات الحضرية بشكل خاص
- والبيئة في أبسط معانيها هي كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحيط به من موجودات
- وهي الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة

- وأن أهم ما يميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن الدقيق القائم بين عناصرها المختلفة، وان أي تغير في بعض جوانبها سرعان ما يكون له آثار واضحة في ذلك
- ولذا فإن البيئة تسير في إطار مرسوم يطلق عليه النظام البيئي (Eco system)
- ويمثل الإنسان أحد العوامل المهمة في هذا النظام البيئي، بل هو أهم عناصر الاستهلاك التي تعيش على سطح الأرض
- ولذلك فإن تدخل الإنسان غير الواعي وغير القائم على سند علمي أو معرفي بعواقب هذا التدخل إنما ينذر بنتائج وخيمة في إفساد ذلك التوازن ،
- وقد كان للانفجار السكاني الذي وصل إلى (٦) مليار نسمة من البشر على كوكب الأرض بنهاية القرن العشرين أثره الواضح في الطلب المتزايد على الغذاء.
- والذي ألقى عبئاً كبيراً على الموارد الطبيعية التي تتوفر في البيئة المحيطة بالإنسان، فضلاً عن أن الزيادة الكبيرة في أعداد السكان تؤدي إلى فساد البيئة وتقلل من صلاحيتها للمعيشة الإنسانية
- فتكدس السكان في المدن الكبيرة مثلاً ينتج عنه أضرار كثيرة، فالطرقات المملوءة بأنواع السيارات والمركبات وعوادمه السامة وزحامها الشديد، والضغط على محطات القوى والوقود، والطلب المتزايد على مياه الشرب النقية والحاجة إلى توافر محطات الصرف الصحي الملائمة
- كل ذلك يجعل بعض الأجهزة المسئولة يعجز عن الوفاء باحتياجات السكان، وذلك لأسباب عديدة وبذلك يكون الحد من التضخم السكاني غير المسحوب في مقابل الموارد المتاحة
- من هذا المنطلق أصبح تلوث البيئة ظاهرة حية يحس بها الجميع
- فلم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية ما أدى إلى اختلال عناصرها المختلفة
- فلم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة، فأصبح جو المدن ملوثاً بالدخان والغازات وتلال القمامة.
- وأصبح تلوث الماء والهواء، ومستوى الضوضاء الزائد، وقبح المناظر الناتج عن سوء التخطيط والفقر الحضري تتركز في المدن على مستوى العالم
- ونتيجة خطورة مشكلة التلوث، ضرورة الاهتمام بالبيئة
- طرح منذ أول السبعينات شعارات تنمية بلا تدمير، وتنمية أيكولوجية تشير إلى ضرورة تحقيق الوئام بين متطلبات مشروعات التنمية ومقتضيات حماية البيئة (موارد وتلوثاً)

- وفي أواخر الثمانيات طلعت علينا لجنة برونتلاند بشعار التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة
- وقد تبنى مؤتمر وزراء البيئة العرب هذا الشعار في الاجتماع الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩١م تمهيداً للمشاركة العربية في
- قمة الأرض في ري دي جانيرو عام ١٩٩٢م
- وبالتالي أصبح هدف التنمية المستدامة هو الوفاء بطلبات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة وقدرتها على توفير احتياجاتها والالتزام بشروط ثلاثة:

- أولاً: ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وهذا أمر واضح ومبدأ اقتصادي عقلاني لا يحتاج إلى شرح أو تبرير، فرصيدنا منها محدود وأحياناً غير معروف، وحسن استخدامه واجب.
- ثانياً: عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة (نباتية أو حيوانية، أرضية أو مائية) على تجديد نفسها، حتى لا تندثر وتفني إلى غير رجعة.
- ثالثاً: عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات التي نفذت بها منه حتى لا يتلوث تلوثاً يضر بالإنسان والحيوان على حد سواء.

- وعلى هذا فإن أي تجاوز لهذه الاعتبارات الثلاثة يعني أن التنمية المستهدفة من النشاط الذي أدى إلى هذا التجاوز لن نكون مستدامة.

- ٥/مشكلة المناطق المتخلفة بالمدينة:
  - في الواقع تشكل المناطق المختلفة بالمدينة موضوعاً أساسياً من الموضوعات المرتبطة بالمشكلات الحضرية
  - كما أنها تكشف – في ذات الوقت– عن نوعية الحياة السائدة في قطاع حضري. ولا شك أن ظهور هذه المناطق المتخلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الفقر، فتنمو في ظله وتستمد منه تأثيراتها في المجتمع الحضري بأكمله.
  - وقد اتخذت هذه المناطق أشكالاً متعددة كما أنها حملت أسماء شتى فنجد منها مثلاً أحياء واضعي اليد وأحياء الجيتو.

- ولعل التعبير الأول يحمل في طياته معناه، إذ أنها أحياء يقطنها بعض الجماعات دون وجود حقوق ملكية واضحة لديهم
- وإنما أتاحت لهم الفترة الزمنية التي تطول أحياناً الفرصة لسكانها وادعاء ملكيتها
- وهي أحياء ذات مستوى سكني منخفض للغاية، كما أن ساكنيه يتسمون بانخفاض ذريع في مستويات دخولهم وتدن واضح نوعية حياتهم العامة

- أما الشكل الثاني فيضم المهاجرين إلى المدينة وبخاصة من الجماعات العنصرية التي تتسم بالفقر وفقدان بعض الحقوق الاجتماعية التي تتمتع بها طبيعة الأغلبية من سكان المدينة.
- ولعل المجتمعات المتخلفة في أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية هي خير شاهد على وجود هذه الظواهر ونموها
- فقد أفرزت الظروف المكونة لهذه المجتمعات ظواهر عديدة تتعلق بالبناء الديموغرافي، والهيكل الاقتصادي والبناء الاجتماعي
- فمعظمها يتميز بارتفاع معدلات النمو السكاني اعتماداً على الزيادة الطبيعية للسكان، كما أن غالبيتهم تكون من العزاب وذوي الدخل المحدود.
- ويطلق على المناطق المختلفة أسماء عدة ومن أكثرها استخداماً:

•مناطق واضعي اليد:

وتشير إلى المناطق السكنية التي تسكنها فئات اجتماعية معينة عن طريق وضع اليد على أراض فضاء مملوكة للدولة وتتسم بمساكن منخفضة المستوى.

ب–المناطق التلقائية أو الطفيلية :

وهي مناطق تقع على أطراف المدن وتتكون من مساكن متدنية المستوى من حيث المواد المستعملة في البناء كما أنها محرومة من الخدمات الحضرية مثل المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي، ولا يتمتع ساكنو هذه المناطق بأي سند قانوني للملكية أو إيجار لهذه المساكن.

ج–المناطق المستقلة :

واستخدام هذا المصطلح المهندس المعماري جون تيرنر لتعريف مساكن واضعي اليد في أمريكا اللاتينية

وتعتبر المناطق الحضرية المتخلفة ظاهرة اجتماعية تعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي وفيزيقي معين، ويقيم بها مجموعة كبيرة من الناس رغم أنها مناطق ضيقة المساحة، غير ملائمة للحياة والسكن بها

- وترمز هذه المناطق إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة وعدم المسؤولية الجمعية
- كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين
- وهذه المناطق عادة ما تكون مناطق تفريخ لمشكلات المدينة، وينتشر بها كثير من مظاهر السلوك المنحرف، وهي تأوي مجموعة من الناس مقهورين على أمرهم يعانون وجودهم بها
- كذلك فالمجتمع الأكبر يعاني وجود هذه المناطق التي ترمز إلى التخلف الاجتماعي.
- ويمكن أن نقول أن المناطق المتخلفة مناطق مشوهة في المدينة تفتقد النظام والترتيب
- وهي جزء مهمل في المدينة مزدحم يعيش سكانه في مساكن وأبنية سيئة ورديئة للغاية، وتندر فيها وسائل إشباع الحاجات الأساسية

- **كما تفتقد هذه المناطق إلى الخدمات وتكثر بها مجموعة من الحرف اليدوية**
- **كما يقطن بها بعض الذين يمارسون أعمالاً ضارة بالمجتمع، وتكثر بها المظاهر المؤذية والأفعال المقلقة للراحة وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم مؤداه:**
  - **لماذا ارتبط العنف أو انتشار ثقافة العنف بالمناطق المتخلفة أو العشوائية؟**

- **لاشك أن الإجابة عن هذا التساؤل تعود بنا إلى البحث عن أهم مبادئ وأسس وأوليات التنشئة وبناء الشخصية في تلك المجتمعات المحرومة المنعزلة عن جسد الحياة المجتمعية السليمة**
- **وتبدأ جذور الاستعداد للعنف وثقافته منذ المراحل المبكرة لنشأة الصغير في بيئة عشوائية مختلفة حيث ينمو ويتربى بين أيدي أمية لا تعرف القراءة والكتابة علاوة على أميتها الدينية، وأن كل ما يهمها في الحياة أن تكون المعدة ممتلئة لها ولأبنائها وبعدها يأتي الحمد لله على الشبع وليس على التوفيق في جلب الرزق**
- **وإذا كانت البيئة المتخلفة يستباح فيها كل شيء من الموبقات والفساد والمخدرات وغيرها**
- **فهي في المقابل تتسم بالسلوكيات العدوانية والشرسة، وذلك نتيجة للاعتياد على مثل السلوك العدواني المصحوب باستخدام الآلات الحادة والتي قد تؤدي إلى القتل في حالة نشوب المعارك والنزاعات لاسيما بين المخمورين**
- **مما يجعل الأسرة تتعرض نتيجة لهذا السلوك غير المحسوب لكثير من القلاقل الاجتماعية إما بسبب موت الزوج، وإما بسبب دخوله السجن وتمضية العقوبة من جراء جريمة قتل أو مخدرات أو سرقة**
- **ولاشك أن نمط حياة يسير بهذا الشكل إنما تبرز معه بعض أنماط السلوك العدواني المصحوب بالعنف، والذي يكون من دواعي أسبابه الإحباطات التي يتعرض لها أبناء تلك الفئة**
- **وهي إحباطات في شتى أنماط وسلوكيات الحياة في حياة لا يرضى عنها الزوج ولا الزوجة لاسيما إذا كانت مشاهدة التلفاز تنقلهم من عالمهم وواقعهم إلى واقع آخر تبدو فيه الحياة مختلفة وأكثر بريقاً، وهنا يكون تحقيق جزء منها صعب المنال**
- **هذا وقد تنشأ ظاهرة العنف في هذه المناطق نتيجة لحالة من الاغتراب أو الضياع أو الانحراف كما عبر عنها إميل دوركايم**
- **فوصفها بأنها الحالة الاجتماعية التي تنشأ عن تفكك وانهيار مجموعة او منظومة القيم والانحراف التي تربط عناصر المجتمع ومؤسساته بعضها ببعض**
- **أما روبرت مرتون**
- **فوصفها بأنها الحالة الاجتماعية التي تنشأ عندما يضيع الارتباط بين أهداف المجتمع أو الجماعة، وبين القيم والأحكام التي تحكم في إمكانية تحقيق تلك الأهداف**

- **كما أن تطور المناطق المتخلفة يجب أن ينطلق في فلسفة مؤداها**

- **أنك إذا لم تستطيع مواجهتهم فإنك ممكن أن تتحالف معهم، وقد حدد مارتن أربع مميزات لهذه الفلسفة البرجماتية تتمثل فيما يلي:**
  - **أنها تحافظ على الإسكان منخفض التكاليف في المناطق الموجود بها**
  - **أنها تحافظ على البناء الداخلي للمجتمع المحلي**
  - **أنها تحافظ على النظام الاقتصادي القائم والفرص المتاحة لفقراء الحضر.**
  - **أما البديل الآخر والذي يطلق عليه إعادة الإسكان فإنه يعمل على سيادة الاضطراب الاجتماعي وحدوث فوضى داخل المنطقة وبالتالي فهو موقع أقل تفضلاً.**

- **التلوث البيئي والحياة الحضرية**

- **التلوث البيئي والحياة الاجتماعية الحضرية**
  دراسة ميدانية في بعض المناط المختلفة بمدينة طنطا
  أولا : موضوع البحث وأهدافه
  ثانيا : المفاهيم الأساسية للبحث
  ثالثا : الإطار النظري للبحث

- **موضوع البحث :-**
  - **يعتبر التلوث البيئي من القضايا المحورية التي شغلت أذهان علماء البيئة والاجتماع والانثروبولوجي في الوقت الراهن ، نظراً لان هذه القضية تمثل ابرز التحديات الحضارية لأي مجتمع ، كما أن آثارها المدمرة تمتد لتشمل غالبية دول العالم ، لذا فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٩٠ بان من حق جميع الأفراد الحياة في بيئة ملائمة لصحتهم ولرفاهيتهم ،**
  - **وهذا الإعلان من هيئة دولية لم يرفع في فراغ وبلا وعي ، وإنما يؤكد ضرورة تكاتف الجهود الدولية للقيام بدور مهم في النهوض بحماية البيئة العالمية من مخاطر التلوث لكي يعيش الإنسان في عالم خال من التلوث المدمر من اجل زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية .**
  - **لكن الجدير بالذكر هنا أن قضية التلوث لا تقتصر على المجتمعات النامية فحسب ، وإنما تمتد لتشمل المجتمعات المتحضرة والنامية على حد سواء ، بل أن التلوث البيئي أصبح ظاهرة صارخة تدعونا للحذر والانتباه ليس في البيئة الحضرية المكتظة فقط ، ولكن في البيئة الطبيعية في الريف تتعرض للتدمير بشكل أكثر سرعة وعنفا عما كان يحدث في الماضي القريب**
  - **وعما يحدث حتى الآن في البيئة الحضرية .**
  - **كما تتعرض البيئة على النطاق العالمي لأخطار حقيقية وكوارث بيئية من تلوث وازدياد في تسرب المواد السامة ، وانحسار الرقعة الزراعية ، وتآكل الشواطئ والتصحر ما أدى إلى الإخلال بمقومات التوازن الطبيعي ، وسوء التخطيط البيئي وغيرها من المشكلات البيئية.**
  - **بيد أن قضية التلوث البيئي تبدو أكثر إلحاحاً في دول العالم النامي نظراً لنقص الإمكانات التكنولوجية والمادية والثقافية ، وضعف الموارد المادية بها ، وعجزها عن توفير الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان بل الأكثر من ذلك ما زالت هذه المجتمعات تعاني تدني مستويات الخدمات الاجتماعية**
  - **والصحية ، وتكدس السكان في الإحياء الشعبية المتخلفة ، وانتشار المناطق العشوائية في الحضر فضلاً عن قلة الدراسات التي تكشف عن مصادر التلوث ومنابعه الأساسية ، وأحجامه التي وصل بعضها إلى أرقام قياسية عالمية ، ما يهيئ المناخ للتلوث البيئي على نطاق واسع**
  - **وبناء على ذلك فان دراسة هذه القضية يعتبر أمراً مهما للتعرف على مظاهر التلوث وأبعاده المختلفة في الحياة الحضرية بصفة عامة ، والأحياء المختلفة بصفة خاصة والعوامل والأسباب التي تقف وراء ذلك .**
  - **وفي ضوء أهمية البحث المطروحة ، وهدف الدراسة المعلن ، فان هذه الدراسة تستند إلى متغيرين أساسيين هما :**
  - **المتغير المستقل**

ويتمثل هنا في ظاهرة التلوث البيئي من حيث مظاهرها ومؤشرات وجودها واتجاهات انتشارها .

المتغير التابع

- **ويتحدد في التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن تواجد هذه الظاهرة وامتداد تأثيرها على حياة السكان وصحتهم في المناطق الحضرية المتخلفة.**
- **ولتحقيق أهداف الدراسة وأغراضها كان من الضروري اتخاذ إجراء منهجي يتمثل في صوغ مجموعة من التساؤلات تعتبر بمثابة إطار تنظيمي تتجمع من خلاله البيانات التي تساعد على حل مشكلة البحث ،**
- **وقد تحددت هذه التساؤلات في ثلاثة أسئلة أساسية هي :**
- **هل تلعب التغيرات الايكولوجية في الحياة الحضرية والأحياء المتخلفة دوراً رئيسياً في إحداث ظاهرة التلوث ؟**

ما أهم العادات والأنشطة اليومية المرتبطة بالتلوث البيئي في الأحياء الحضرية المتخلفة؟
٣) ما مدى وعي سكان المناطق المتخلفة بمفهوم ومضمون التلوث البيئي والمخاطر الناجمة عنه؟

ثانيا : المفاهيم الأساسية للبحث

- **يتناول هذا البحث عدداً من المفاهيم المستخدمة وهي مفهوم التلوث البيئي ، ومفهوم التحضر، ومفهوم المناطق المختلفة ، على أساس أن هذه المفهومات تمثل مطلباً حيوياً في توجيه الدراسة الميدانية ، وتوضيح منطلقاتها النظرية ، لذا يتحتم الإشارة إلى الاختلاف القائم بين هذه المفهومات ، ومدلولاتها النظرية وبين تطبيقاتها الواقعية.**

المحاضرة الثامنة

- **الفصل الرابع**
  التلوث البيئي والحياة الاجتماعية الحضرية
  دراسة ميدانية في بعض المناطق المختلفة بمدينة طنطا
  أولا : موضوع البحث وأهدافه

- **يعتبر التلوث البيئي من القضايا المحورية التي شغلت أذهان علماء البيئة والاجتماع والانثروبولوجي في الوقت الراهن ، نظراً لان هذه القضية تمثل ابرز التحديات الحضارية لأي مجتمع ، كما أن آثارها المدمرة تمتد لتشمل غالبية دول العالم ، لذا فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٩٠ بان من حق جميع الأفراد الحياة في بيئة ملائمة لصحتهم ولرفاهيتهم ،**

- **وهذا الإعلان من هيئة دولية لم يرفع في فراغ وبلا وعي ، وإنما يؤكد ضرورة تكاتف الجهود الدولية للقيام بدور مهم في النهوض بحماية البيئة العالمية من مخاطر التلوث لكي يعيش الإنسان في عالم خال من التلوث المدمر من اجل زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية .**

- **لكن الجدير بالذكر هنا أن قضية التلوث لا تقتصر على المجتمعات النامية فحسب ، وإنما تمتد لتشمل المجتمعات المتحضرة والنامية على حد سواء ، بل أن التلوث البيئي أصبح ظاهرة صارخة تدعونا للحذر والانتباه ليس في البيئة الحضرية المكتظة فقط ، ولكن في البيئة الطبيعية في الريف تتعرض للتدمير بشكل أكثر سرعة وعنفا عما كان يحدث في الماضي القريب ،**

- **وعما يحدث حتى الآن في البيئة الحضرية .**

- **كما تتعرض البيئة على النطاق العالمي لأخطار حقيقية وكوارث بيئية من تلوث وازدياد في تسرب المواد السامة ، وانحسار الرقعة الزراعية ، وتآكل الشواطئ والتصحر ما أدى إلى الإخلال بمقومات التوازن الطبيعي ، وسوء التخطيط البيئي وغيرها من المشكلات البيئية.**

- **بيد أن قضية التلوث البيئي تبدو أكثر إلحاحاً في دول العالم النامي نظراً لنقص الإمكانات التكنولوجية والمادية والثقافية ، وضعف الموارد المادية بها ، وعجزها عن توفير الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان بل الأكثر من ذلك ما زالت هذه المجتمعات تعاني تدني مستويات الخدمات الاجتماعية ،**

- **والصحية ، وتكدس السكان في الإحياء الشعبية المتخلفة ، وانتشار المناطق العشوائية في الحضر فضلاً عن قلة الدراسات التي تكشف عن مصادر التلوث ومنابعه الأساسية ، وأحجامه التي وصل بعضها إلى أرقام قياسية عالمية ، ما يهيئ المناخ للتلوث البيئي على نطاق واسع ،**

- وبناء على ذلك فان دراسة هذه القضية يعتبر أمراً مهما للتعرف على مظاهر التلوث وأبعاده المختلفة في الحياة الحضرية بصفة عامة ، والأحياء المختلفة بصفة خاصة والعوامل والأسباب التي تقف وراء ذلك .

- لذا يهدف هذا البحث إلى دراسة إحدى الظواهر التي يعانيها المجتمع المصري اليوم وهي ظاهرة التلوث البيئي في سياق الحياة الحضرية والمناطق والمتخلفة ، وتحليل جميع الجوانب المتشابكة المؤدية إلى هذه الظاهرة ، ومصادرها ، والآثار الناجمة عنها .

- وفي ضوء أهمية البحث المطروحة ، وهدف الدراسة المعلن ، فان هذه الدراسة تستند إلى متغيرين أساسيين هما :

- المتغير المستقل

ويتمثل هنا في ظاهرة التلوث البيئي من حيث مظاهرها ومؤشرات وجودها واتجاهات انتشارها .

|| المتغير التابع

- ويتحدد في التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن تواجد هذه الظاهرة وامتداد تأثيرها على حياة السكان وصحتهم في المناطق الحضرية المتخلفة.

- ولتحقيق أهداف الدراسة وأغراضها كان من الضروري اتخاذ إجراء منهجي يتمثل في صوغ مجموعة من التساؤلات تعتبر بمثابة إطار تنظيمي تتجمع من خلاله البيانات التي تساعد على حل مشكلة البحث

- وقد تحددت هذه التساؤلات في ثلاثة أسئلة أساسية هي :

- هل تلعب التغيرات الايكولوجية في الحياة الحضرية والأحياء المتخلفة دوراً رئيسياً في إحداث ظاهرة التلوث ؟

٢) ما أهم العادات والأنشطة اليومية المرتبطة بالتلوث البيئي في الأحياء الحضرية المتخلفة؟
٣) ما مدى وعي سكان المناطق المتخلفة بمفهوم ومضمون التلوث البيئي والمخاطر الناجمة عنه؟

-

ثانيا : المفاهيم الأساسية للبحث

- يتناول هذا البحث عدداً من المفاهيم المستخدمة وهي مفهوم التلوث البيئي ، ومفهوم التحضر، ومفهوم المناطق المختلفة ، على أساس أن هذه المفهومات تمثل مطلباً حيوياً في توجيه الدراسة الميدانية ، وتوضيح منطلقاتها النظرية ، لذا يتحتم الإشارة إلى الاختلاف القائم بين هذه المفهومات ، ومدلولاتها النظرية وبين تطبيقاتها الواقعية.

- مفهوم التلوث البيئي

التلوث البيئي كمفهوم علمي ليس من السهل تحديد معناه بدقة ، إذ غالباً ما تعتبر المادة ملوثة في مكان ما بينما تكون مورداً نافعاً في مكان أو نسق أخر ، فالفضلات البيولوجية للحيوانات تشكل مورداً مفيداً إذا استخدامات كمخصبات للتربة ، غير أن تراكمها في مجرى المياه في شكل صرف يمثل نوعاً من أكثر أنواع التلوث البيئي خطورة.

- من هنا يعرف التلوث البيئي بأنه تغير مرغوب في الخصائص الفيزيقية أو البيولوجية أو الكيميائية للهواء والأرض والماء ، على نحو يؤذي الحياة البشرية أو حياة الأنواع الأخرى أو يؤدي إلى تدمير الوضع الطبيعي وتخريبه.

- وهذا ما يبين أن التلوث لا يمثل ظاهرة من صنع الإنسان فقط بل توجد بعض العوامل البيئية التي يمكن أن تكون بذاتها ملوثة دون أي تدخل من جانب الإنسان في إيجادها أو تغييرها ، وعلى هذا يعرف التلوث البيئي بأنه عبارة عن (حدوث خلل وتغيير في الحركة التوافقية التي تتم بين مقومات النسق الايكولوجي بحيث تضعف فاعلية النسق وقدرته على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات ، وبخاصة العضوية منها عن طريق العمليات الطبيعية أي : هو الإخلال في التوازن البيئي .

- وهذا ما يوضح أن التلوث البيئي لا ينشأ عن عامل ما بعينه بل هو نتيجة مجموعة من العوامل تتفاعل مع بعضها البعض في أحداثه ،

- ولكن يرجع البعض التلوث إلى مصدرين أساسين هما :

- التلوث البيئي بفعل العناصر البيئية ذاتها كالغازات والمم التي تقذفها البراكين والأتربة التي تثيرها الرياح والعواصف الرملية .
- والمصدر الثاني هو التلوث البيئي بفعل النشاط الإنساني خاصة في أعقاب الثورة الصناعة ومخلفات التصنيع.

- فضلا عن انشغال الإنسان بتدبير احتياجاته ، ومتطلباته وجريه وراء التكنولوجيا الحديثة دون أن يفطن إلى انه قد تسبب في الإخلال بالتوازن الطبيعي للبيئة المحيطة فادى إلى تلوث الماء والهواء وافسد التربة الزراعية من حوله ، وقضى على بعض مظاهر الحياة في كثير من الأماكن الطبيعية .

- ووفقاً لذلك يعرف احد الباحثين التلوث البيئي باعتباره كل تغير يطرأ على الصفات الفيزيقية أو الكيميائية أو البيولوجية للبيئة ما يؤثر على الإنسان أو على ما يربيه من حيوان أو ما ينميه من موارد الزراعة والرعي أو على ما يكون لديه من مقتنيات ثقافية وحضارية.

- هذا وفي ضوء اتساع الخلاف في وجهات النظر حول تعريف التلوث البيئي فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة يرى أن التلوث يوجد عندما تحدث تأثيرات مباشرة للأنشطة الإنسانية التي تحدث في حالة الوسط بشكل يخل ببعض الاستخدامات أو الأنشطة التي كان من الممكن القيام بها في حالته الطبيعية.

- أي أن ظاهرة التلوث البيئي والأضرار التي تنجم عنها ،

- ومواطن الخلل في هذه العلاقة وفي إطار ما تقدم فان الباحث يعرف التلوث البيئي بأنه (كل تغير في الخواص الطبيعية للبيئة بشكل يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي الطبيعي ويعطل من قدرة النظم البيئية وسواء كان هذا التغير أتى بفعل الإنسان أم بفعل الطبيعة ذاتها .

٢. مفهوم التحضر

- التحضر في مفهومه العام هو ظاهرة تتعلق بالحياة في المدن ، ويعد لويس ويرث L.Writh من أهم العلماء الذين ناقشوا مفهوم الحضرية كأسلوب حياة ، وفي إطار هذا التصور العام فان ظاهرة التحضر تمثل السمة البارزة في كل مجتمعات العالم على حد سواء ، وان كان التحضر أكثر وضوحاً في المجتمعات النامية التي تمر بمرحلة تحول اجتماعي سريع

- أكثر من المجتمعات الأكثر تقدماً لكن قبل أن نحدد هذا المفهوم نجد انه من المفيد أن نحدد الفرق بينه وبين مفهوم الحضرية:

- فالحضرية Urbanism هي اتجاه يتجسد في ظاهرة تشهدها كل المجتمعات البشرية ، وتعني إقامة الناس واستقرارهم في تجمعات حضرية (قد تأخذ شكل المدن وتتبلور في التغير النوعي الذي يحدث في أنماط تفكيرهم وسلوكهم تجاه الأنشطة السائدة ونمو التنظيمات القائمة.
- أما مصطلح التحضر(Urbanization) فرغم صعوبة تحديده بشكل متغاير عن الحضرية إلا انه لا يخرج عن كونه (عملية) ونتيجة في ذات الوقت ، فهو عملية من عمليات التغير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل الريف أو البادية إلى المدينة وإقامتها بمجتمعها المحلي ، وبمعنى أخر هو عملية إعادة توزيع السكان من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية الأخرى ،

أي أن مفهوم الحضرية يشير إلى حالة أو طريقة للحياة ، بينما التحضر – كما يقول متشيل: هو عملية الحراك السكاني إلى المدن حيث يتم ذلك من خلال حركة الناس وانتقالهم إلى المناطق الحضرية.

- بيد أن الهجرة إلى المدن لا تعني في الواقع حدوث تحضر تلقائي ، فالتحضر ليس إلا عملية تغير ثقافي يتضمن تغيراً في القيم والاتجاهات أو المواقف والسلوك واتجاه هؤلاء المهاجرين نحو التوافق والاتساق مع الأنماط الحضرية .

- كذلك يذهب احد الباحثين إلى تعريف التحضر باعتباره يشير إلى حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، وما يتبع ذلك من تزايد نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية عن نسبة الذين يقيمون في مناطق ريفية إلى جانب انتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية ، فضلا عن الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال في نشر الثقافة الحضرية إلى المناطق الريفية.

- وفي هذا الصدد يقسم كوستيللو(Costello) عملية التحضر إلى عنصرين أساسين هما :

١- التحضر الطبيعي ويعني به أماكن الإقامة وحركة السكان الديموغرافية.
٢- التحضر الاجتماعي ويعنى به العمليات الاجتماعية التي يكتسبها الناس عن طريق الثقافة المادية وغير المادية أو أنماط السلوك والتفكير التي تمثل خصائص مميزة للمدينة.

- وعلى هذا فإننا نفهم عملية التحضر باعتبارها ظاهرة اجتماعية دينامية يتم بواسطتها انتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم تدريجياً أنماط الحياة الحضرية إلى جانب أنها عملية تحمل في مضمونها عناصر التغير الاجتماعي والثقافي السريع وذلك لرغبة الإنسان الأكيدة في التحضر .

٣. مفهوم المناطق المتخلفة Slums area

يأتي مفهوم المناطق المتخلفة كمفهوم أساسي في هذه الدراسة ذلك انه يتعلق بما يطلق عليه علماء المناهج بالمجال التطبيقي لها ، ومع أهمية هذا المفهوم إلا انه وحتى وقت قريب لم ينل ما يستحقه من تحديد ، وربما كان انطواء مدلول كلمة التخلف على بعض التوجهات الإيديولوجية من الأسباب التي جعلت كل فريق يفسره على النحو الذي يتفق وهذه التوجهات ، فمنهم من يرى أن المناطق المتخلفة هي مجموعة من الأكواخ،

- والعشش المبعثرة في أطراف المدينة ، وفي مقابل هذا الرأي يرى فريق أخر أن المناطق المتخلفة هي المساكن القديمة الآيلة للسقوط والمتهالكة ، والتي توجد في قلب المدينة ، ومنهم من يعرفها في ضوء الأحوال المعيشية للسكان الذين يعيشون فيها والأوضاع الثقافية الخاصة بهم ، في حين يرى فريق رابع بأنها منطقة تضم مساكن الفقراء والغرباء والنازحين إلى المدينة سعياً وراء الرزق.

- ومع ذلك فان هناك من يرى أن فكرة المناطق المتخلفة مازالت تتسم بالغموض حيث لا توجد محكات اجتماعية أو طبيعية تفصل المناطق المتخلفة كوحدة ايكولوجية لها خصائص وسمات محددة ، هذا وفي ضوء اتساع الخلاف بين وجهات النظر حول تعريف المناطق المتخلفة ذهب بعض العلماء والدارسين إلى انه قد يكون من المناسب تعريف المناطق المتخلفة بشكل عام – بأنها المناطق غير الملائمة لحياة الإنسان ،

- وغالباً ما تقع بالقرب من مراكز المدن أو قد تقع بالقرب من المناطق الصناعية ، وتتسم بالازدحام السكني والتكدس السكاني ، ونقص الخدمات وعدم التنظيم الاجتماعي، في حين يذهب- جيرالد بريز – إلى أن هذه المناطق تفتقر إلى الخدمات ، وتتسم بدرجة عالية من القذارة وسكانها لا بديل لهم عن الإقامة فيها ، إذ أنهم على استعداد للحياة فيها تحت أسوأ الظروف على أمل أن تثبت أقدامهم في المدينة للحصول على مسكن أفضل.

- أما مهتا Mehta فيعرف المنطقة المتخلفة بأنها منطقة مشوهة في المدينة تفتقد النظام والترتيب ، وهي جزء مهمل في المدينة ، مزدحم ، يعيش سكانه في مساكن وأبنية سيئة ورديئة للغاية ، يندر فيها وسائل إشباع الحاجات الأساسية ، كما تفتقد هذه المنطقة الخدمات ، وتكثر بها مجموعة من الحرف اليدوية ، كما يقطن بها بعض الذين يمارسون أعمالاً مضرة بالمجتمع ، وتكثر بهذه المنطقة المظاهر الضارة بالصحة والأفعال المقلقة للراحة .

- وهذه المناطق ليست مقتصرة على مجتمع دون أخر ، ولكنها كما يقول ميللور: انه أصبح من الواضح أن المناطق المتخلفة التي توجد في مدينة ما ليست هي المناطق المتخلفة التي توجد في أخرى ، أو حتى في المجتمع الواحد نفسه .

- بيد أن هذه المناطق التي تزداد بصورة أكثر حدة في دول العالم النامي نظراً لعدم وجود الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه الظاهرة أو التقليل من حدتها ، وبرغم تباين آراء العلماء في تحديد مفهوم المناطق المتخلفة ، فمن الممكن دراستها دراسة علمية ، والتأكد من وجودها في كل مدن العالم ،

- ولكن بشكل متفاوت ، نحن نفهم المناطق المتخلفة هنا باعتبارها (منطقة سكنية تعاني نقصاً شديداً في الخدمات والمرافق ، وتتسم بالتكدس السكاني والسكني وتفتقد إلى التيسيرات الحضرية والرعاية الاجتماعية والصحية ، وتكثر بها الحرف اليدوية ، والصناعات البسيطة ولها سماتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والفيزيقية المميزة) .

- ثالثا : الإطار النظري للبحث

- تنطلق هذه الدراسة من فكرة محورية مؤداها انه إذا كانت المدينة تمثل المنبع الأساسي للتلوث (pollutions) باعتبارها مصدر الضوضاء ، والمخلفات الصناعية وعوادم السيارات أو كمراكز للتجارب البحثية والإشعاعية فإن الأحياء الحضرية المتخلفة التي انتشرت في أرجاء المدن المصرية أصبحت الآن تمثل خطراً داهماً ليس فقط باعتبارها بؤرة للفساد والإرهاب ، ولكن أيضا لانتشار مظاهر التلوث بها ،

- حيث قامت هذه المناطق في وسط بيئي غير صالح للحياة الآدمية ، فضلاً عن وجود الملوثات في المساكن والشوارع نتيجة عدم مراعاة الشروط الصحية والخدمات الاجتماعية والمرافق وغيرها ، هذا إلى جانب تفشي العادات السيئة والسلوك غير الأخلاقي لبعض سكان هذه المناطق المتخلفة ، لذا فقد شكلت المناطق المتخلفة بالمدينة موضوعاً أساسياً من الموضوعات المرتبطة بالمشكلات الحضرية التي شغلت اهتمام علماء الاجتماع ومنهم جيدز Geddes وبارك Park وزملاؤهم في مدرسة شيكاغو.

- وانطلاقاً من هذا التصور اتجه الباحث لدراسة التلوث البيئي في سياق المجتمع الحضري بالتركيز على المناطق المتخلفة على أساس أن هذه المناطق تمثل نموذجاً واضحاً يعكس بوضوح علاقة الإنسان بالمكان ، وما يحيط به من جوانب مادية وغير مادية ينتج عنها العديد من مصادر التلوث ، وعلى هذا تتبنى الدراسة الحالية المدخل الايكولوجي باعتباره يساعدنا على رصد أبعاد التغيرات الايكولوجية في المناطق المتخلفة ودورها في حدوث التلوث بها مثل إنشاء الورش والمصانع ،

- والمخابز داخل المناطق السكنية أو بالقرب منها فضلا عن إلقاء القمامة في الشوارع ، وزيادة القاذورات ، وتكدس المباني بالسكان وضيق الشوارع ، وبالتالي قلة المساحات الخضراء بها ، كما أن المداخل الايكولوجي كإطار تصوري يهتم بالعديد من المتغيرات البيئية والبشرية ، والتكنولوجية والثقافية، كمتغيرات أساسية في التحليل والتفسير كما انه يدور حول الوسائل التي تستطيع بواسطتها الكائنات الحية أن تتفاعل مع البيئة وان تتوافق معها حيث يعالج المدخل الايكولوجي مسألة السكان ومناشطهم ، ويهتم بدراسة بيئة الكائن الإنساني والربط بين مختلف المناطق الطبيعية من جهة وبين الدوائر الثقافية من جهة أخرى .

- وبالتالي تتخذ الدراسة الراهنة البعد المكاني متمثلاً في المناطق المتخلفة وحدة أساسية للتحليل ،على أساس أن النسق الايكولوجي نسق وظيفي تفاعلي ، يركز على ثلاثة محاور أساسية هي الإنسان كفرد أو جماعة أو مجتمع ، والبيئة بالمعنى الفيزيقي الطبيعي ، والتنظيم المعيشي الذي يتعدى حدود الجانب الحيوي ليرقى بالإنسان ككائن اجتماعي يخلق الثقافة ويكتسبها ويتمثل.

- وحتى تكتمل الرؤية النظرية للبحث ، وتتضح صورة البناء الكلي لقضية التلوث البيئي وانعكاساتها على حياة السكان ، وحياتهم الاجتماعية في المناطق الحضرية المتخلفة ،

- يرى الباحث ضرورة تناول أربع قضايا أساسية في هذا المدخل النظري هي :

- طبيعة المناطق المتخلفة وسماتها .
- العوامل المفسرة لنشأة المناطق الحضرية المتخلفة .
- ظاهرة التلوث البيئي ومصادرها الأساسية.
- الجهود الدولية والمحلية لمكافحة التلوث البيئي.

- وفيما يلي عرض موجز لهذه النقاط :

- طبيعة المناطق المتخلفة وسماتها

رغم أن المناطق المتخلفة موجودة في جميع المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء إلى أن هذه المناطق لها طابع مميز وخاص بها عن المناطق الحضرية الأخرى ، كما أن خصائص هذه المناطق وسماتها تعتبر متقاربة إلى حد كبير ، ومع هذا ليس هناك نموذج عام للمناطق المتخلفة – أو أي ظاهرة حضرية أخرى- يمكن تطبيقه على جميع المجتمعات ،

- دائما الأمر لا يتعدى وجود أو توافر سمات عامة يمكن من خلالها تصور السمات الأساسية للمناطق المختلفة، وفي هذا الصدد تشير دراسات عديدة إلى أن الأحياء المتخلفة في أي مدينة تتسم بوجود الأكواخ ، والمنازل المتهدمة ، ومعظم مساكنها تتميز بطابع الفقر ، وهي أماكن أما مأوى لعائلة أو يحتوي المأوى على العديد من الأسر ،

- وبعضها يتكون من دور واحد والبعض الأخر يتكون من عدة ادوار ، كذلك فان مساكن هذه الأحياء يتسم بعضه ببنائه الجديد ، والبعض الأخر بأنه قديم أو مهجور.

- كما يغلب على هذه الأحياء اكتظاظ المساكن الموجودة بها بالسكان نظراً لانتشار الإسكان منخفض السعر في هذه الأحياء ، ولكن ليست كل المناطق المتخلفة تتكون من الإسكان منخفض السعر ، فالأحياء المتخلفة في مدينة لندن مثلاً يوجد بها إسكان مرتفع السعر للغاية نتيجة الضغوط الإسكانية على قلب المدينة.

- هذا وتتخذ هذه المناطق أشكالاً متعددة ، كما أنها تحمل أسماء متعددة ، فمنها ما يسمى بأحياء واضعي اليد ، وهي الأحياء التي يقطنها بعض الجماعات دون وجود حقوق ملكية واضحة لديهم وإنما أتاحت لهم الفترة الزمنية الفرصة لسكنها وادعاء ملكيتها ، وهي أحياء ذات مستوى سكني منخفض للغاية ومتدن في مستويات دخولهم ، وفي نوعية حياتهم العامة.

- أما الشكل الأخر فيطلق عليه أحياء الجيتو ، وهي التي تضم المهاجرين وهي التي تضم المهاجرين إلى المدينة وبخاصة من الجماعات العنصرية ، وتتسم بالفقر وفقدان بعض الحقوق الاجتماعية التي تتمتع بها طبقة الأغلبية من سكان المدينة .

- واعتماداً على هذا التصور العام للمناطق المتخلفة وفي ضوء التعريف الإجرائي الذي توصلنا إليه لمفهوم المناطق المتخلف

- يمكننا تحديد أهم السمات الأساسية لها على النحو التالي :

١) عدم توافر الإسكان الملائم للحياة الإنسانية .
٢) ارتفاع الكثافة السكانية وزيادة الازدحام الشديد.
٣) نقص الخدمات والمرافق والافتقار إلى الأماكن الملائمة للتهوية والإضاءة.
٤) ارتفاع معدلات الانحراف والجريمة والطلاق وبؤر التكيف الاجتماعي.
٥) انخفاض المكانة الاجتماعية والاقتصادية لغالبية السكان وزيادة نسبة العاملين فيها.
٦) تدني المظهر الفيزيقي لتهالك مبانيها وضيق شوارعها وسوء مواصلاتها.

- العوامل المفسرة لنشأة المناطق الحضرية المتخلفة

- لقيت العوامل المفسرة لنشأة هذه المناطق اهتماماً بالغاً من جانب العلماء والباحثين نظراً لارتباط هذه العوامل بقضية تهم سائر المجتمعات البشرية – بخاصة المجتمعات التي لا تزال آخذه في النمو- وهي قضية المناطق المتخلفة التي تشكل موضوعاً أساسياً من الموضوعات المرتبطة بالمشكلات الحضرية ، وما تفرزه من ظواهر جديرة بالدراسة

والبحث ، وفي الجزء نعالج أهم العوامل الرئيسية التي تقف وراء نشأة المناطق الحضرية المتخلفة من خلال تفسيرات العلماء والباحثين لها

- **فنجد أن جيرالد بريزBreese يربط بين نمو المدن وتضخمها وظهور ما يعرف بالمجتمع العام الذي تظهر فيه الأحياء المعروفة بمدن الصفيح Shanty towns والمناطق المتخلفة التي تفتقر للخدمات والمرافق ، لكن يلاحظ أن التصنيع يلعب دوراً مهما في جذب المهاجرين للعمل في مناطق التصنيع داخل المدينة.**

- **كما أن تضخم المدينة ونموها الحضري قد يؤدي إلى انضمام بعض القرى المجاورة لها ، وتبدأ ظاهرة تريف المدينة ومن خلال ذلك تنشأ أشكال حضرية للمناطق المتخلفة.**

- **لكن يرى – مصطفى الخشاب- أن المدن التي يغلب عليها الصناعات البدائية واليدوية والحرفية تزداد فيها الأحياء المتخلفة حيث أن أحياءها من تجمعات سكنية متداعية ، وغير مخططة ويتركز فيها أصحاب الحرف والطوائف المهنية ، مثل بعض مدن الدول الإفريقية والوطن العربي التي لا تزال معظم أحيائها متخلفة وفقيرة ومزدحمة بالسكان ، وعندما تنمو المدينة اجتماعياً تتجه الفئات الصاعدة من التجار والمثقفين وأصحاب الأعمال إلى إقامة المدينة ضواحي سكنية (Urban-suburbs) مميزة في طابعها عن إحياء قلب المدينة.**

- **بينما ترى – جانيت أبو الغد- أن العامل الحاسم لوجود المناطق المتخلفة يتمثل في الزيادة الطبيعية للسكان ، هذا إلى جانب الزيادة غير الطبيعية (الهجرة) التي تؤثر على زيادة النمو الحضري ، أي أن المناطق المتخلفة تزداد مع زيادة النمو السكاني المتضاعف.**

- **ويؤكد هذا الرأي ما ذهب إليه – ديكنز وانكلز- من أن ظاهرة الأحياء المتخلفة تمثل إحدى جوانب التحضر السريع ، وتنتج عن الازدحام الشديد بالسكان وزيادة نسبة الفقر المدقع بها.**

- **في حين يرجع – محبوب الحق- نشأة المناطق المتخلفة إلى الفقر والحرمان الدائم الذي يعانيه أكثر من (٤٠%) من سكان الدول النامية.**

- **وقد أكدت تقارير الأمم المتحدة أن ثمة علاقة طردية بين الفقر والمناطق المتخلفة، فمع الفقر والاكتظاظ السكاني وسوء أو انعدام الخدمات الصحية والتعليمية ونقص المساكن المناسبة ، وازدياد معدل الهجرة الريفية للمدن تتكون الجوب الكبرى من فقراء المدن .**

- **كما استنتج – الكردي- أن المناطق المتخلفة تظهر بفعل عمليات ايكولوجية كالغزو والانتشار والمنافسة وغيرها فحينما يتركز السكان في منطقة سكنية ، وتبدأ أفواج جديدة في غزو هذه المنطقة ، هنا يبدأ القادرون والأثرياء في التحرك والانتقال إلى مناطق أخرى جديدة أكثر هدوءاً وملائمة للمعيشة وبالتالي يهجرون مساكن المنطقة القديمة ، ويتركونها بدون صيانة أو رعاية ، بينما يستقر المهاجرون الجدد في هذه المناطق القديمة ، وشيئا فشيئاً تظهر المناطق المتخلفة دون المستوى المطلوب للحياة الاجتماعية، ثم تتفاقم فيها الأمراض الاجتماعية والنفسية وتتجه إلى مد المدينة بعناصر طفيلية غير منتجة .**

- **يتضح مما سبق مدى تعدد وتباين وجهات النظر فيها يتعلق بنشأة المناطق المتخلفة في ضوء العوامل السالفة ، وعلى هذا فإنه من الملائم استيعاب أي محاولة لتفسير نشأة المناطق المتخلفة في إطار مدخل متعدد الأبعاد يتضمن عوامل التضخم الحضري ، والزيادة الطبيعية للسكان ، والهجرة والفقر ، والتصنيع والعمليات الايكولوجية المختلفة ، في إطار واحد لا تغلب عليه أحادية التفسير.**

- **ظاهرة التلوث البيئي ومصادرها الأساسية**

- **لقد اكتسبت ظاهرة التلوث البيئي صفة العالمية نتيجة لانتشار عمليات التحضر والتصنيع واستخدام العديد من المبيدات والعناصر الكيميائية في العمل الزراعي ، وأيضاً لان دورات الهواء والتيارات الهوائية تساعد على نقل الملوثات إلى**

مختلف أرجاء العالم ، كما أن الملوثات لا تعرف حدوداً إدارية أو سياسية أو فواصل إقليمية أو طبيعية بين المجتمعات الكبرى والمحلية بعضها وبعض ،

- لذا فحينما قام المهتمون بتحليل الهواء من تلوث ناتج عن نفايات المصانع وماكينات الاحتراق الموجودة في إحدى المدن الأوربية منذ فترة طويلة ، وجد أنها تفاعلت مع بعضها على نحو معين أدى إلى تلوث الهواء بشكل سام وخانق ، ومنذ هذه الفترة أصبحت قضية التلوث البيئي إحدى القضايا التي يهتم بها العلماء والباحثون للتخفيف من آثارها الواضحة على حياة الإنسان.

- وحتى تسيطر الدول الكبرى على مشكلات التلوث قامت معظمها بتكوين وزارة تبحث في شؤون البيئة ، كما انتشرت في تلك الدول المنظمات والهيئات التي تتبنى الدفاع عن الطبيعة ، ونشر الوعي البيئي ، كما تم تأسيس حزب هدفه الأساسي منع انتشار التلوث بجميع أشكاله ، وبرغم هذا فان قضية التلوث تتزايد الآن بمعدلات كبيرة بحيث أن المشكلة لم تعد مجرد مسالة الآثار الضارة أو غير المرغوب فيها ولكنها مسألة تتعلق بالمستقبل الذي ستصبح فيه الحياة ذاتها مستحيلة فيما لو ظل هذا الاتجاه مستمراً ،

- ولم يتم وقفه أو التخفيف من حدته وبدلاً من أن يحاول الإنسان مقاومة التلوث فانه اتجه إلى التغيير في البيئة بشكل جعلنا الآن نواجه احتمالات تدمير النظام الطبيعي المتوازن ، وزيادة معدلات التلوث البيئي في العالم بنسب مخيفة ، فالطائرة النفاثة مثلاً تستهلك خمسة وثلاثين طناً من الاكسجين في رحلة واحدة عبر الأطلسي ، كما أن الأرض قد اعتدي عليها وحدث ضرر كبير لا يمكن إصلاحه وذلك بسبب بعض العمليات كالتعدين في المناجم وتحويل الوديان إلى خزانات للماء وتسوية أراضي الغابات بواسطة البلد وزر في الأحراش والسموم بشكل مثير.

- وكانت أكثر العناصر التي تأثرت في البيئة من إجراء العمليات المدمرة والمستمرة هو تلوث الهواء ، هذا التلوث الذي أصبح لا يمثل مشكلة صحية خطيرة فقط بل أن هناك نتائج أكثر خطورة على الجوانب النفسية منها ، الشعور بالقلق والاكتئاب والانفعال والإحباط والتهيج النفسي ، كما انه يوجد اتفاق عام على أن التلوث الهوائي يؤثر سلبياً على كفاءة الإنسان وأدائه في العمل ، والجهود التي يقوم بها في حياته اليومية .

- والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا السياق : ما مصادر التلوث البيئي في البيئة الحضرية ؟ وهنا يرى بعض الباحثين أن العامل الحاسم في أحداث التلوث أو التعجيل به هو الإنسان ذاته نظراً لما يقوم به من تفاعلات غير سوية بالبيئة ، ويأتي في مقدمة هذا التوسع الصناعي في العصر الحديث واستخدام المنتجات الصناعية المختلفة من مركبات وكيمياويات وغيرها إلى زيادة عملية التلوث البيئي ،

- غير أن للتلوث مصادر وأشكالاً متعددة يمكن إيجازها فيما يلي :
  - وسائل المواصلات وما تسببه من تزايد الأدخنة والعوادم المتسربة منها .
  - محطات القوى الكهربائية ، وما ينبعث منها من ملوثات عديدة مثل ثاني أكسيد الكبريت والمواد الصلبة العالقة .
  - الصناعة وتكدس المصانع في مناطق معينة ما يزيد من حجم الأتربة والغازات السامة والضارة .

٤) القمامة وتراكمها في الشوارع وانتشار الحشرات والميكروبات بها بخلاف ما ينبعث منها من روائح كريهة.
٥) المبيدات الحشرية التي يتم نقلها بواسطة تيارات الهواء إلى مناطق بعيدة وبالتالي تؤثر على الماء والهواء والغذاء .
٦) التفجيرات النووية وما ينبعث منها من ذرات إشعاعية ، تلك الإشعاعات التي ثبت أنها تسبب السرطان وتزيد من معدل الوفيات .
٧) الانفجار السكاني بصورة أصبحت تهدد الأمن القومي والدولي على حد سواء وما تسببه من تدهور للبيئة لمعظم بلدان العالم .

- وهكذا يتضح أن مصادر التلوث متعددة ومتنوعة في البيئة الحضرية ، ما يعرض البيئة اليوم لأخطار جسيمة وأزمات حقيقية أصبحت تهدد سكان هذه المناطق في صحتها بل حياتها كلها .

- فضلا عن هذا فقد اتضح أن بعض مصادر التلوث قد أمكن تحديدها بدقة في الوقت الذي ما تزال فيه مصادر أخرى لم تتحدد أشكالها وأثارها على النحو المطلوب الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من البحوث والدراسات للوقوف على الجوانب المختلفة لمصادر التلوث ، وبالتالي تحديد انجح السبل لمواجهتها أو على الأقل التقليل من مخاطرها .

- **الجهود الدولية والمحلية لمكافحة التلوث البيئي**

- **في الواقع لقد برز الاهتمام الدولي لحماية البيئة من التلوث سواء في البلاد الرأسمالية أو الاشتراكية أو النامية عندما شعر الإنسان بخطورة هذا التلوث على جميع عناصر البيئة المحيطة لذا فقد صدرت مجموعة من القواعد والقوانين لحماية الإنسان من التلوث والمحافظة على صحته سواء في أماكن العمل أم في المسكن الذي يعيش فيه كما تكونت جمعيات أهلية في كثير من الدول تنادي بضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث وتقاوم في إصرار كل ما يتسبب في الأضرار بأي عنصر من عناصر هذه البيئة حتى ولو كان المتسبب في حدوث هذا الضرر هو حكومة الدولة نفسها**

- **وعلى هذا فقد بذلت الكثير من الجهود للحفاظ على سلامة البيئة وخلوها من الملوثات ، وفي سبيل الوصول إلى ذلك عقدت المؤتمرات الدولية وأبرمت الاتفاقيات للقضاء على ظاهرة التلوث البيئي بأقل التكاليف الممكنة ، وأبعاد مصادر التلوث بصفة أساسية عن مصادر المياه والأراضي الزراعية والمناطق السياحية والترفيهية.**

- **ثم تزايد الاهتمام بدراسة مشكلات البيئة بشكل واضح منذ أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين عندما أنشئت اللجنة العالمية لقضايا البيئة(سكوب) كمجلس دولي يضم علماء البيئة من مختلف أنحاء العالم وذلك في عام ١٩٦٩م ثم أعقب ذلك دعوة الأمم المتحدة للبيئة البشرية في يوليه عام ١٩٧٢م بمدينة استكهولم بالسويد حيث اصدر المؤتمر الإعلان العالمي للبيئة، كما حدد مفهوم البيئة، وعناصر التلوث والآثار الناجمة عن مشكلة التلوث وتدهور البيئة ،**

- **وانعكاسها على المجتمعات البشرية ، وقد حث المؤتمر جميع الدول والهيئات الدولية على التصدي لمواجهة أخطار البيئة ونشر الوعي البيئي ، ثم أبرمت في لندن عام ١٩٧٢م اتفاقية خاصة بمنع تلوث البحار نتيجة إلقاء المخلفات بأنواعها المختلفة ووقع عليها عدد كبير من الدول ، وقد تناولت هذه الاتفاقيات عملية تنظيم إلقاء المخلفات في قيعان البحار، ثم تلي ذلك تشكيل هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٨٣م (اللجنة العالمية للتنمية والبيئة) لإعادة النظر في القضايا المتصلة بهما ،**

- **وقد أصدرت اللجنة تقريراً مهماً أشار إلى أهم المخاطر البيئية التي حدثت خلال تلك الفترة الأخيرة وهي :**
  - **انفجار المفاعل النووي في تشرنوبيل من أثار مازالت تعانيها المجتمعات البشرية حتى الآن .**
  - **وفاة ما يقرب من ستين مليوناً من البشر نتيجة استخدام مياه الشرب غير الصالحة وسوء التغذية.**
  - **تدفق مواد كيماوية في نهرين في أعقاب حريق شب في إحدى المستودعات بسويسرا.**

- **ولا شك في أن هذا التدهور البيئي يتطلب السنوات العشر المقبلة الارتقاء بالوعي البيئي العالمي إلى مستويات جديدة ، بما في ذلك الانتقال إلى مرحلة ثورة بيئية عالمية تفرز تحولات ، وتغيرات بيولوجية ومعيشية وحضارية شمولية في نمط الإنتاج والاستهلاك وفي توجيهات وسلوكيات الأفراد ، وفي الثقافات والعادات السائدة ، كي تستمر الحياة الإنسانية الراهنة ويتم الارتقاء بالحياة على الكرة الأرضية.**

- **وقد تم أخيرا توقيع بروتكول(مونتريال) لحماية طبقة الأوزون اعتباراً من عام ١٩٩٠ ولمدة ثلاث سنوات كمرحلة انتقالية للإقلال من استخدامات غاز الفريون ومشتقاته على أن يبدأ عام ١٩٩٣ ويتم استخدام البدائل الجديدة التي لا تحدث أضرارا لطبقة الأوزون، وقد وقعت أكثر من ثماني وأربعين دولة من بينها مصر وتم التوصل إلى المركبات التي تقضي على طبقة الأوزون ،**

- **وقد اشترك في هذا الاجتماع العديد من الهيئات الدولية والإقليمية منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وعدد كبير من الدول الصناعية ، وذلك بهدف حماية البيئة من التدهور، وحماية البشرية والتنمية في الوقت نفسه لتحقيق التنمية المستديمة.**

- **هذا عن أهم الجهود الدولية لحماية البيئة من مخاطر التلوث، أما عن أهم الجهود المحلية في هذا الصدد فيمكن إيجازها على النحو التالي:**

- - لقد اصدرت وزارة الزراعة في مصر قوانين خاصة بحماية مصادر المياه من التلوث ، كان أخرها قانون ١٩٦٢ الذي اشتمل على القواعد الخاصة بصرف المخلفات السائلة، وتم تقسيم المجاري المائية في هذا القانون إلى ثلاثة أقسام هي نهر النيل وفروعه ومصارف الأراضي الزراعية ، والبحيرات والبحار ، وقد حرم هذا القانون تحريماً مطلقاً إلقاء مياه الصرف الصحي في نهر النيل أو أحد الفروع التابعة له.

- وفي مجال تلوث الهواء صدر القرار الجمهوري عام ١٩٦٩ بإنشاء اللجنة العليا لحماية الهواء من التلوث برئاسة وزير الصحة وكذلك في مجالات ردم البرك ، والمستنقعات ، والحفاظ على الأغذية وغيرها من المجالات التي تؤثر على صحة الإنسان ، ثم أصبح اهتمام الحكومة المصرية يتصاعد في غضون العقدين الماضيين خاصة في أعقاب مؤتمر استكهولم بالسويد بالجوانب البيئية، حيث بدأت مصر سعيها الحثيث لوضع نظام وطني يهتم بأمور البيئة ويحدد مسئوليات جميع الجهات المعنية بالفعل

- وقد تمثل ذلك في صدور قرار جمهوري عام ١٩٨٢ بإنشاء جهاز متخصص لشؤون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ، ويكون هذا الجهاز حلقة الاتصال بين رئاسة مجلس الوزراء ، ومختلف الوزارات والجهات في مجالا الحفاظ على البيئة، ويتولى هذا الجهاز دراسة وإعداد الموضوعات المتعلقة بحماية البيئة والتي تعرض على اللجنة العليا للسياسات أو على لجنة شؤون البيئة ومتابعة تنفيذ البرامج والخطط المعتمدة .
- كما نظمت مصر بالتعاون مع اللجنة الدولية العليا للمسائل البيئة(سكوب) الندوة الثالثة للعلوم البيئية في الدول النامية بالقاهرة في الفترة: ١٦-٢١ ابريل عام ١٩٨٣ . حيث تركزت هذه الندوة حول الاعتبارات البيئية في التنمية الريفية باعتبار الريف في العالم النامي أحق البيئات بالتنمية وأكثرها تعرضاً لمخاطر التدهور البيئي.

- وهذا يؤكد مدى الاهتمام الواضح بقضايا البيئة وحمايتها من صور التلوث المختلفة على المستويين العالمي والمحلي ، لكن على الرغم من كل ذلك فقد اتضح ان الجهود الدولية وقفت عاجزة أمام الحد من الآثار الناجمة عن وقوع بعض الكوارث الطبيعية أو الصناعية أو البحرية مثل انفجار المفاعل النووي في تشرنوبيل ، الأمر الذي يشير إلى عجز السياسات الدولية في حماية البيئة،

- فضلاً عن عدم التنسيق بينها وبين الجهود المحلية ، الأمر الذي انعكس على زيادة معدلات التلوث بصورة مطردة خاصة في ظل التغيرات السريعة في السكان والتجديدات التكنولوجية إلى جانب النمو العشوائي لبعض المناطق السكانية ، وسيطرة روح المنافسة والمضاربة على النظام الخطر الداهم من التلوث البيئي ،

- فضلا عن أن الدور الفعلي لكثير من هذه الجهود المبذولة ليست إلا مجرد توصيات ودراسات ، واجتماعات وعقد ندوات الأمر الذي يحتم أهمية إنشاء وزارة خاصة للبيئة تكون مسئولة عن حماية البيئة من التلوث ومخاطره إلى جانب تنسيق السياسات الدولية والمحلية في إطار جماعي وتعاوني

- المحاضرة التاسعة

■ دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية

■ مدخل :-

■ تتطلب التنمية الحضرية تعبئة وتجنيد جميع الموارد المادية والبشرية المتاحة في المجتمع والتكامل بين قطاعات المجتمع المختلفة

■ ويمثل القطاع غير الرسمي تنظيما اقتصادياً متكاملاً له قوة هائلة من الناحية الإنتاجية والاقتصادية في تنمية المجتمع الحضري

- لذا تزايد الاهتمام العالمي بدراسة الوسائل اللازمة لتنمية دور القطاع غير الرسمي وزيادة تأكيده في المناطق الحضرية ، أملاً في أن يسهم بدور يعتد به في حل المشكلات المعينة في الدول النامية
- وكان لابد ان تتباين الطموحات المعلقة على هذا القطاع من دولة لأخرى ، وفقا للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تتميز به وتعايشه كل منها .
- لذا فمن الضروري دراسة انشطة هذا القطاع
- بحيث تتخطى مجالات الوصف المحدود الى مجالات اكثر عمقاً
- حتى يمكن التوصل لاستخلاص واقعي يتصف بالشمولية حول تلك الانشطة
- بما يفيد السياسات التنموية القومية

- كما يخدم اهداف البحث
- الى بيان دور القطاع غير الرسمي (غير المنظم) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري عامة وللمجتمع الحضري على وجه الخصوص
- والمحور الاساسي الذي ترتكز عليه هذه الدراسة يدور حول
- ان السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يشاهدها المجتمع المصري نحو تطبيق الخصخصة والاتجاه نحو تدعيم المشروعات الصناعية الصغيرة
- تسفر عن مؤشرات قوية
- لتقليل اهمية القطاع الحضري غير الرسمي في تحقيق التنمية وتوفير فرص عمل لإعداد متزايدة من العمالة الحضرية .
- ولا شك ان التركيز على هذا القطاع واقتطاعه من سياق القطاعات الاخرى المؤثرة في التنمية
- يفقدنا النظرة العلمية التكاملية
- الا انه في الوقت نفسه يعيننا على الكشف عن جوانب متميزة قد لا تظهر في اطار النظرة الشمولية على الرغم من ان هذا الاقتطاع لا يعني تجنب حقيقة الترابط المتبادل بين القطاعات كلها
- بل تأكيدها بصورة اعمق وادق
- ذلك ان التنمية قبل ان تكون عملية نمو مخطط للإمكانات المادية والاجتماعية لأي مجتمع كان

- هي في البداية عملية تكاملية شمولية في الوقت ذاته .
- الا اننا في محاولتنا للتركيز على توضيح دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية ، نجد ان التراث النظري تحكمه في النهاية رؤيتان اساسيتان هما:
- الرؤية الاولى
- تؤكد ان القطاع الحضري غير الرسمي له دور استيعابي ، انتاجي ، خدمي في الحياة الحضرية
- وتقوم هذه الرؤية على فكرة معقولية العمل ، وتحديد القطاع غير الرسمي كجماعة لها هدف نظراً لما يحققه من تحولات مهمة في الحياة الحضرية كتطوير الانتاج ، وفتح فرص جديدة للعمل وتحقيق توزيع عادل للثروة .
- لذا فقد رأى ريمبل ان النشاطات الحضرية غير الرسمية في البيئة الحضرية لم تصبح مصدراً أساسيا للعمالة الجديدة فقط
- ولكن أصبحت تنتج سلعاً استهلاكية بتكاليف منخفضة عن السلع المستوردة او حتى التي تنجها الانشطة الرسمية ايضا.
- وبالتالي فأصحاب هذه الرؤية ينظرون إلى القطاع غير الرسمي كنسق اجتماعي
- يقوم بوظيفة أساسية في مجتمع المدينة
- وينطوي على اعتبارات اجتماعية وثقافية تساعد على تسريع وتيرة التنمية
- وهذه الرؤية تبدو جلية في تحليلات الاتجاه الوظيفي التي تنظر إلى الأنشطة غير الرسمية في مدن الدول النامية باعتبارها تشكل أداة للتحول نحو استراتيجية تنموية تعتمد على الاستخدام الكثيف للأيدي العاملة.
- والرؤية الثانية
- ترى أن القطاع الحضري غير الرسمي له آثاره السلبية والضارة على عملية التنمية
- نظرا لان هذا القطاع يتميز بسهولة الدخول إليه ، وارتكازه على المهن الهامشية واعتماده على سوق غير منظم ، وقلة المهارات فيه
- مما جعل هذا القطاع يشكل مصدراً لجذب السكان الحضريين ، وبخاصة من المهاجرين الريفيين إلى المدن للعمل بهذا القطاع بأي مهن تدر عليهم دخلاً وحتى ولو كانت مهناً طفيلية لا صلة لها بالهيكل الإنتاجي ، ولا تتطلب أي قدر من المهارة او تحتاج إلى تدريب فني
- ما يؤدي إلى حدوث خلل في نمط العمالة القائم على أساس انها غير مهمة في الهيكل الاقتصادي فقط بل مزاحمتها للأعمال الأصلية
- وبالتالي فهو يعتبر معوقاً لعملية التنمية الحضرية

- **بل أن هناك بعض الدراسات المهمة قد لاحظت بشكل عام أن حجم القطاع غير الرسمي يتناسب عكسياً مع مستوى النمو الاقتصادي عموماً ، والنمو الحادث في قطاع الصناعات التحويلية خصوصاً .**
- **ولا شك أن لكل رؤية مواطن ضعف وقوة ، ولها مبرراتها القوية في منطلقاتها الفكرية**
- **إلا إننا سوف نتبنى الرؤية الأولى وذلك لأنها تؤكد الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في بنية الاقتصاد المصري ، وتبرز أهمية الأنشطة غير الرسمية في امتصاص العمالية الحضرية ، وتوفير السلع والخدمات المتنوعة**
- **وبناء على ذلك سوف نحاول تحليل واقع الأنشطة الحضرية غير الرسمية**
- **ومدى مساهمتها في عملية التنمية الحضرية ميدانيا**
- **(خاصة انه من المتوقع زيادة نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي في مصر بعد أن تم التوسع في تطبيق برنامج نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص ، وعدم التوصل إلى حلول حقيقية لمشكلة البطالة بين الخريجين)**
- **على أساس أن هذا الواقع هو المحك الأساسي الذي يكشف لنا عن الدور المهم والحيوي الذي تلعبه هذه الأنشطة في عملية التنمية في المجتمع الحضري .**

أولا : أهمية البحث وتساؤلاته

- **يكتسب هذا البحث أهميته النظرية والمنهجية من مبادرته بتجاوز الاهتمام التقليدي المتكرر في تراث العلوم الاجتماعية العربية بدراسة القطاع غير الرسمي من حيث الخصائص المهنية والحرفية ونوعية العمالة والأجور ودرجات متباينة من الاستغلال**
- **إلى الاهتمام البحثي بإبراز الدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في الحياة الحضرية ، خاصة أن القطاع غير الرسمي – كما تؤكد دراسة كل من هبة حندوسة وجليان بوتر – سوف يصبح أكثر أهمية في توظيف العمالة المصرية ، وتوفير مصادر للدخل لأكثر من نصف السكان غير الزراعيين**
- **لذا فان القطاع غير الرسمي يلعب دوراً حيوياً في سوق العمل حيث يمتص أكثر من خمس قوة العمل الكلية في مصر ، ومن المحتمل أن يزداد هذا الحجم على اقل التقديرات المحتملة أو المنظورة.**
- **وفي ظل غياب بحوث اجتماعية تنطلق من منظور تنموي وتطوير الأنشطة الحضرية غير الرسمية**
- **فإن المصدر الغالب لبيانات البحوث القليلة السائدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي هو مسرح العينة المجزأة**
- **ودراسات وصفية محدودة ، أو إحصاءات رسمية تفتقر في معظمها إلى تقدير حجم هذا القطاع ووزنه الفعلي في النشاطات الاقتصادية الحضرية .**
- **ومن ثم تفتقر الدراسات الاجتماعية إلى دراسة ميدانية مماثلة**

- **تهتم بتنمية دور الأنشطة الحضرية غير الرسمية في تطوير الحياة الحرية**
- **لكي يمكن التوصل إلى استخلاص ميدانية تتصف بالشمولية حول تلك الأنشطة تفيد في تطوير سياسات تنموية أكثر عقلانية وفعالية**
- **ومن المتوقع أن تسفر نتائج هذا البحث عن فهم أفضل للواقع الفعلي للأنشطة غير الرسمية في مجتمعنا**
- **وربما توجيهها في مسارات مغايرة في ظل التوجهات الجديدة للإصلاح الاقتصادي والاهتمام بتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة ،**
- **كما يمكن أن تفيد نتائجه المحدودة والمستمدة ميدانيا من واقع البيئة الحضرية مادة ثرية للمقارنة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في بناء الهيكل الاقتصادي الحضري عبر مجتمعات نامية مختلفة ومن زوايا متعددة**
- **خاصة أن التحدي الكبير الذي يواجه الجنس البشري بصفة عامة ، والدول النامية خاصة**
- **هو ضرورة الاستجابة الفعالة لمواجهة مشكلات النمو الحضري غير المسبوق والإدارة الذكية للقطاعات الحضرية التي سوف تصبح في المستقبل مكاناً لاستيعاب غالبية الجنس البشري**
- **وانطلاقاً من هذا التصور حول قضية البحث في تنمية الأنشطة غير الرسمية في القطاع الحضري تأتي أهمية هذه الدراسة .**
- مشكلة البحث وتساؤلاته :-
- **يمكن تحديد مشكلة البحث خطوة أساسية للدراسة العملية**
- **فإذا كانت الأصول العلمية تقتضي إلا تنشأ فكرة البحث العلمي من فراغ حتى لا تنتهي أيضا إلى فراغ فان السمة الرئيسية التي تميز البحوث العلمية**
- **هي أن تكون ذات مشكلة محددة وفي حاجة إلى من يتصدى لها بالدراسة والتحليل من جوانبها المتعددة ، وعلى هذا تسعى هذه الدراسة إلى :**

- **دحض الافتراض السائد في معظم الأدبيات الغربية للتنمية الحضرية الذي يربط بين القطاع الرسمي والفقر الحضري .**
- **تأكيد حقيقة الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية القطاع الحضري من خلال قيام هذا القطاع بإنتاج العديد من السلع والخدمات المهمة للمجتمع الحضري .**

٣- بيان مدى مساهمة القطاع غير الرسمي في توفير فرص عمل لنسبة كبيرة من العمالة الحضرية وتوفير فرص من الدخل للعاملين في هذا القطاع إلى جانب اكتسابهم المهارات المختلفة عن طريق الممارسة والتجربة

- **ومن ثم يمكن بلورة هدف البحث**

- **في الكشف عن الدور الفعلي الذي يقوم به القطاع الحضري غير الرسمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الحضري**
- **وتحديد ابرز المعوقات المجتمعية والتنظيمية والإدارية التي تواجهه في هذا الشأن**
- **وفي ضوء الدراسة يمكن تحديد التساؤلات على النحو التالي :**
  - **ما المجالات الأكثر انتشاراً في الأنشطة غير الرسمية في منطقة الدراسة ؟**
  - **ما طبيعة العمل والإنتاج في القطاع غير الرسمي ؟**
  - **ما طبيعة العلاقة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي ؟**
  - **ما الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع الحضري ؟**
  - **ما أهم المشكلات التي يعانيها القطاع غير الرسمي ؟**
  - **ما الملامح المستقبلية للقطاع غير الرسمي في ظل سياسة الخصخصة؟**

- ثانيا : مجتمع البحث والعينة المستخدمة والأدوات المنهجية

- **تم اختيار منطقة القرشي الواقعة في مدينة طنطا بمحافظة الغربية لتكون مجتمعاً للبحث نظراً لتوافر عدد من الأنشطة غير الرسمية المتعددة بها والتي تشمل**

•الأنشطة الصناعية كورش الحدادة والخراطة وسمكرة السيارات وصناعة الأحذية وورش النجارة.

ب- الأنشطة التجارية كتجارة الخردة وتجارة الملابس المستعملة وتجارة الملابس الداخلية وتجارة الخشب.

ج- الأنشطة الخدمية كمحلات كي الملابس ، ومحلات عصير القصب ، وخدمات توصيل الطلبات اليومية إلى المنازل(لحوم وخضار وفاكهة .. الخ) لتكون مجالاً للدراسة ونظراً لانتشارها بين جنبات المنطقة من جانب

- **وتمتاز بسمات تقليدية كنمط يميز طريقة الإنتاج أو الخدمة**
- **من جانب أخر ، فما زال الطابع الرئيسي للمشتغلين بتلك الأنشطة يتم يدوياً أو تستخدم آلات تكنولوجية بسيطة للغاية**

- **وتأسيساً على المعايير الافتراضية لاختيار مجتمع البحث وارتباطها بها ، ونظرا لعدم توافر بيانات إحصائية رسمية عن هذه الأنشطة فقد تم الاعتماد على ثلاثة معايير لاختيار عينة البحث هما:**

١- أن تكون الأنشطة الحضرية غير الرسمية ذات موقع محدد ودائم بمعنى وجود موقع عمل ثابت ، ومن ثم استبعاد جميع أنواع الأنشطة غير الرسمية الأخرى التي يقوم بها باعة متجولون أو ماسحوا الأحذية أو خدم المنازل وغيرها .

٢- أن تكون العينة ممثلة لجميع الأنشطة غير الرسمية – صناعية وتجارية وخدمية

- **التي تعتمد اعتماداً أساسياً على المهارة اليدوية**
- **وان تكون هي المصدر الرئيسي للكسب المشروع ، ومن ثم تستبعد عينة البحث كل النشاطات التي يمارسها البعض لشغل وقت الفراغ ، أو لإشباع هواية خاصة أو كعمل إضافي أو غير مشروع .**

٣- أن تكون العينة ممثلة لكل من أصحاب الأنشطة والعاملين فيها

- **وتأسيساً على هذه المعايير ، وانطلاقاً منها تم اختيار عينة عمدية من مجتمع البحث، تم الاتصال بهم واخذ موافقتهم على تطبيق الدراسة ، وبلغ حجمها أو عدد مفرداتها (٤٠) حالة**
- **وبالتالي فان حدود نتائج البحث مرتبطة بالعينة المختارة وليست شاملة لجميع الأنشطة غير الرسمية في المجتمع كله.**

أداة الدراسة: -

- **استخدمت أداة المقابلة المفتوحة بهدف الحصول على معلومات شاملة ومتعمقة وكيفية عن بعض الحالات المحددة من أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها**
- **بحيث تمكننا من تتبع تطور هذه الأنشطة والوقوف على الأحداث وثيقة الصلة بموضوع البحث وتتضمن أداة المقابلة المفتوحة الحصول على اكبر قدر من المعلومات المتعمقة بالحالات المدروسة ، كما أنها وسيلة حيوية تجمع بين طريقتي البحث الكيفي والكمي.**
- **وقد تم جمع المادة الميدانية عن طريق دليل المقابلة الذي اشتمل على عدد من المحاور الأساسية التي تغطي عدداً من القضايا والتساؤلات المرتبطة بأهداف البحث وتساؤلاته**
- **منها بيانات خاصة بأصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها من حيث السن ، والحالة التعليمية ، والحالة الزواجية ، وموطن الإقامة وبيانات تتعلق بأنواع الأنشطة غير الرسمية وطبيعة الإنتاج والعمل فيها**
- **وبيانات عن طبيعة العلاقة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي**
- **ثم بيانات أخرى تتعلق بالدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع الحضري ، إنتاجاً وسلعاً وخدمات ، وفرص للعمل ، وتوفير معدلات من الدخل فضلاً عن مدى المشاركة في الحياة السياسية**
- **وأخيراً بيانات تتعلق بالمشكلات المجتمعية والتنظيمية والإدارية التي يعانيها القطاع غير الرسمي ثم الملامح المستقبلية له في ظل سياسة الخصخصة.**
- **ويصل عدد الحالات التي تمت مقابلتها واعتمدت عليها الدراسة بصورة كاملة الى (٤٠) حالة**
- **بواقع (٢٠) حالة من أصحاب الانشطة غير الرسمية من ورش الحدادة والخراطة وسمكرة السيارات وصناعة الاحذية والنجارة وتجارة الخردة وخدمات توصيل الطلبات اليومية إلى المنازل**
- **و(٢٠) حالة من العاملين لدى غيرهم ، على أساس أنهما يمثلان ما تهدف إليه الدراسة وتساؤلاتها.**
- **وتتراوح أعمار المبحوثين من أصحاب المشروعات غير الرسمية والعاملين فيها ما بين (٣٥-٦١ عاما) بمتوسط عمري يبلغ (٥٠,٥ عاما)**
- **ولعل ارتفاع متوسط العمر لفئات العينة يبين الاتجاه السلبي للشباب نحو الانخراط في مثل هذه الأنشطة وبخاصة الأنشطة الحرفية منها**

- **كما تبين انه لكي تكون صاحب عمل فهذا يتطلب مشواراً طويلاً لكي تكسب أسرار الحرفة وتدخر أموالاً كي تتحول من عامل إلى صاحب عمل .**
- **ومن حيث المستوى التعليمي فتصل نسبة الأمية(٣٥%) في مقابل(٤٥%) للذين يلمون بمبادئ القراءة والكتابة**
- **في حين تبلغ نسبة المؤهلات المتوسطة والجامعية(٢٠%)**
- **أما عن الحالة الاجتماعية للمبحوثين فتصل نسبة المتزوجين (٨٥%) في مقابل (١٠%) لغير المتزوجين ونحو (٥%) من الأرامل يعولون**
- **ومن حيث الأصول الريفية والحضرية**
- **فتظهر البيانات الأولية أن الغالبية يقيمون في المدينة (٣٦) حالة لكن اغلبهم كانوا نازحين من الريف**
- **ومنهم من ترجع أصول نشأته لمدن مصرية أخرى كالمحلة الكبرى (٣ حالات)**
- **والبعض الثالث من المقيمين بالريف (حالة واحدة)**
- **وهذا يعني أن أفراد العينة يجمعون بين الثقافتين الريفية والحضرية ، لان غالبيتهم من النازحين من المجتمعات الريفية ويعيشون على أطراف المدينة وضواحيها السكنية.**
- ثالثا: مفهوم القطاع غير الرسمي
- **تعد مشكلة التعريف بالمفهومات وتحديدها من المشكلات التي تكتنفها صعوبات جمة في العلوم الاجتماعية**
- **ولا شك ان تناول مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي بالتعريف يصاحبه ولا شك العديد من هذه الصعوبات التي تكمن في محاولات تعريف أي مفهوم اجتماعي واقتصادي**
- **تلك المتمثلة في اختلاف الرؤى والمنطلقات الفكرية والايديولوجية لكل باحث حول هذا المفهوم**
- **وعليه نلاحظ ان القطاع الرسمي له العديد من التعريفات التي تعكس موقف الباحثين من القضايا المجتمعية المختلفة**
- **بل تعكس ايضاً دائرة ومجالات اهتمام المتخصصين في العلوم الاجتماعية على اختلاف فروعها**
- **فلا يوجد حتى الان تعريف متفق عليه حول مفهوم القطاع غير الرسمي ، وتكاد كل دراسة تستقل بتعريف خاص بها تحدده بناء على الهدف من اجرائها،**
- **ولذا فالتراث النظري يضم كماً هائلاً من المفهومات المترادفة للقطاع غير الرسمي**
- **فمثلاً يستخدم علماء الادارة والتخطيط مفهومات اخرى منها القطاع غير المنظم او قطاع الصناعات الصغيرة**
- **من جهة اخرى نجد علماء الاقتصاد يطلقون عليه مصطلح القطاع غير الرسمي او القطاع الشعبي**

- **اما علماء الاجتماع فيطلقون عليه القطاع التقليدي او الحرفي حيث وصف بارسونز هذا القطاع من خلال مناقشاته حول مضمون العمل بانه يتصف باحتكار انماط معينة من العمل كما يلعب التوارث المهني دوراً اساسياً في ترسيخ العلاقة بين العامل الحرفي ومهنته .**
- **وتفرق بعض الدراسات بين نمطين فرعيين في اطار القطاع غير الرسمي**
- **هما القطاع شبه الرسمي والقطاع غير الرسمي**
- **حيث يشير الاول الى الانشطة المشروعة التي استوفت عمليات التسجيل الاجبارية ولكنها لا تلتزم بالنظم المحاسبية الرسمية**
- **وقد تكون هذه الانشطة محددة الموقع في ورشة او مصنع او منزل او كشف او غير محددة الموقع مثل العمالة المتجولة المرخصة وسائقي السيارات وغيرهم**
- **اما القطاع غير الرسمي**
- **فيضم نشاطات مشروعة وغير مشروعة وتشمل الانشطة المشروعة العمالة المتجولة ، وخدم المنازل الدائمين ، والاعمال الاضافية**
- **اما الانشطة غير المشروعة فتندرج في اطار ما يسمى بالقطاع الخفي**
- **مثل السوق السوداء ، وتزييف العملة والدعارة وتجارة المخدرات وتجارة السلاح وغيرها.**
- **ويقدم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، تعريفا محددا للأنشطة غير الرسمية بانها :**
- **تلك الانشطة التي تمارس بصفة اساسية انشطة غير مالية ولا تلتزم بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية المنتظمة**
- **وان كان بعضها يفعل ذلك عن طريق تقديم ميزانيات وحسابات منتظمة**
- **وكذلك الانشطة التي تزاول خارج المنشآت والخدمات العائلية**
- **وتشمل فئات متنوعة من العمالة كفئة من يعمل لحسابه ولا يستخدم اجيراً ،**
- **وفئة العاملة لدى الاسر باجر او بدون اجر**
- **وفئة من يعمل لدى الغير بدون اجر**
- **وفئة من يعمل باجر نقدي**
- **وفئة من يعمل لحسابه ويستخدم اخرين .**

- **ويلاحظ على هذا التعريف انه اغفل معايير اخرى لتوصيف النشاط غير الرسمي مثل معيار راس المال المستخدم ، ومستوى التنظيم ، والانتشار ، كما ان التعريف قد ادخل انواعا من العمالة قد لا تكون في الانشطة غير الرسمية مثل فئة من يعمل باجر نقدي ، لذا فقد اكد بعض الباحثين وجود مجموعة من الخصائص التي يتميز بها القطاع غير الرسمي والتي من اهمها :**
  - **انه نشاط مفتوح لمن يريد ان يعمل في مجاله فليست هناك قيود تحول دون ممارسة العمل فيه .**
  - **انه نشاط اقتصادي يقوم على نمط من الملكية العائلية او القرابية بشكل اساسي.**

٣.انه نشاط اقتصادي صغير الحجم ولذلك فهو يعتمد على كثافة العمل واستخدام ادوات بدائية بسيطة .

٤.انه نشاط غير منظم يواجه منافسة شديدة من جانب القطاعين الرسمي الخاص والعام او من الحكومة.

- **وتأسيساً على ما سبق فان التعريف الذي تتبناه الدراسة هو تعريف (امير مشهور واخرون) بان القطاع الحضري غير الرسمي كقطاع اقتصادي (انتاجي ، وخدمي ، وتجاري) يضم وحدات لا تلتزم بتقديم بيانات دقيقة عن حجم نشاطاتها ولا تؤدي ضرائب تذكر على ارباحها ، وان كان بعضها يلتزم ببعض الاجراءات الرسمية مثل الحصول على رخصة مزاولة النشاط او التامين على العاملين ، وتتوافر في هذه الوحدات بعض الخصائص التالية او احداها :**
  - **خصائص تتعلق بحجم الوحدة الاقتصادية مثل صغر عدد العاملين ، وضآلة راس المال ، والاعتماد على الموارد المحلية.**
  - **خصائص تتصل بتنظيم الوحدة الاقتصادية مثل عدم وجود تنظيم محاسبي واداري محدد ، وعدم الانضمام الى عضوية اتحاد عمالية او نقابية فضلا عن وجود علاقة عمل غير ثابتة بين صاحب العمل والعمال .**

•خصائص مرتبطة بطريقة صنع المنتجات مثل الاعتماد على المهارات اليدوية واستخدام الآلات البسيطة ، واسلوب تكثيف العمل فضلاً عن ضآلة استخدام الطاقة والتعليم وتدريب العمال .

- رابعا : مفهوم التنمية الحضرية

- **ان مفهوم التنمية شأنه شان العديد من المفهومات التي لا نجد لها تعريفاً محدداً ومتفقاً عليه بين المشتغلين بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فبينما تعرف التنمية باعتبارها عملية توافق اجتماعي ، يعرفها اخرون بانها تنمية طاقات الفرد الى اقصى حد مستطاع ، او بانها اشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان او الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة او انها حالة مرغوب فيها سواء تم او لم يتم تحقيقها في اطار اجتماعي يختلف عن سابقه .**

- **ومن اكثر التعريفات المطروحة لمفهوم التنمية في ضوء الاهتمام العالمي والمحلي تعريف (علي الكواري) للتنمية باعتبارها عملية واعية Sustaided موجهة وفق ارادة وطنية مستقلة من اجل ايجاد تحولات هيكلية واحداث تغيرات سياسية – اجتماعية – اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة .**

- **لذا فقد تم اخيراً ربط مفهوم التنمية بمصطلح التنمية البشرية باعتباره احد المداخل المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي عرفه برنامج الامم المتحدة الانمائي عام ١٩٩٣ باعتباره العملية التي يتم من**

خلالها توسيع نطاق الخيارات المتاحة امام الناس ، وهذا يتضمن تنمية الناس والتنمية من اجل الناس ، والتنمية بواسطة الناس

- **وتعنى تنمية الناس الاستثمار في القدرات الانسانية سواء في التعليم او الصحة او المهارة وبالتالي يستطيعون ان يعملوا على نحو منتج ومبدع ، وتتطلب التنمية من اجل الناس ان يتم توزيع النمو الاقتصادي الذي يتحقق على نطاق واسع وعلى اساس عادل ، وكذلك تعني التنمية بواسطة الناس ان تتاح لكل فرد المشاركة في عملية التنمية .**

- **ووفقاً لذلك فقد اكد (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤) بان التنمية هي نموذج للتنمية يمكن جميع الافراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية الى اقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات افضل توظيف ممكن لها في جميع المجالات مع المحافظة على خيارات الاجيال المتعاقبة ، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية اللازمة لدعم عملية التنمية لحماية فرص الاجيال المقبلة في المستقبل.**

- **من اجل ذلك نجد ان المفهوم الذي يتبناه التقرير يجمع بين توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها واستمرارية عملية التنمية لأجيال المتعاقبة ، وعلى ذلك فان هناك من يطرح اهمية قصوى على العنصر البشري في التنمية ، خاصة ان هناك من يرى ان تجربة اليابان ودول جنوب شرق اسيا تعود الى سياستها التنموية في مجال التنمية البشرية .**

- **ويقدم احد الباحثين تعريفاً شاملاً للتنمية الحضرية بشكل خاص باعتبارها مجموعة العمليات الديناميكية المتكاملة التي تحدث في المجتمع الحضري من خلال الجهود الاهلية والحكومية المشتركة في اطار سياسة اجتماعية متكاملة تتمثل في تزويد الحضريين بقدر من المشروعات الاستثمارية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية مثل الصحة ، والتعليم والاتصال ، والمواصلات ، ويعتمد هذا على موارد المجتمع من اجل الوصول الى ارتفاع مستوى معيشة الافراد في المجتمع الحضري .**

- **من خلال التعريفات الانفة الذكر للتنمية عامة وللتنمية الحضرية خاصة عند علماء الاجتماع يمكن ان نلخص فيما يلي اهم عناصر التنمية الحضرية ومؤشراتها على النحو التالي :**
  - **عملية حضارية متكاملة تتم وفقاً لإرادة وطنية مستقلة .**
  - **احداث تحولات هيكلية في بنية المجتمع الحضري .**

٣.توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة .

٤.تحقيق معدلات متزايدة من النمو الاقتصادي بالاعتماد على التكامل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي .

٥.تحسين مستمر لنوعية الحياة المادية والمعنوية لافراد المجتمع ، وبناء على هذا فان التعريف الذي تتبناه الدراسة للتنمية الحضرية يمكن تحديده فيما يلي :

- **انها عملية حضارية ذات ابعاد مجتمعية شاملة تتم وفقاً لارادة وطنية مستقلة من خلال التكامل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي لتحقيق تحويلات هيكلية في بنية المجتمع المتخلف بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع الخيارات المتاحة امام الناس ، وتحسين نوعية الحياة المادية والمعنوية لكل افراد وفئات المجتمع الحضري.**

- خامسا: الدراسات السابقة عالمية ومحليا

- **اولا الدراسات العالمية :**

- **ان المتأمل في الادبيات المتعلقة بالقطاع الحضري غير الرسمي ، يلاحظ انه ثمة جدلاً واسعاً بين العلماء والباحثين الذين يربطون بشكل آلي بين وجود القطاع غير الرسمي ، وظاهرة الفقر الحضري ، ودعاة الاهتمام بأهمية هذا القطاع لإسهامه في عملية التنمية الحضرية**

- **ولفهم الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تنمية المجتمع الحضري سوف نستعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع اما بشكل نظري او بطريقة امبيريقية او بالجمع بين الطريقتين وعلى مستويات المجتمعات الغربية ، ومجتمعات الدول النامية والعربية ثم المستوى المحلي ، ولعل عرض بعض هذه الدراسات التي اجريت في مختلف البيئات سيساعدنا على فهم اليات ومختلف العوامل الهيكلية التي تساعد على تنمية القطاع غير الرسمي وتفعيل دوره في المجتمع الحضري .**

- **وتفيد دراسة كل من Michael and Carla.1996 في ان نشاطات القطاع الحضري غير الرسمي تسهم بشكل كبير في الحياة الحضرية في الدول النامية من خلال تحسين ظروف البيئة الحضرية مثل الامداد بالمياه ، وجمع القمامة ، والاعمال الخدمية الاخرى ، كما اكدت الدراسة الدور الحيوي والمهم للقطاع الحضري غير الرسمي في تقديم الفرص الوظيفية واثارها الايجابية الملموسة على تقدم الاقتصاد الحضري ،**

- **وانه من المتوقع في ظل تزايد الفجوة بين العرض والطلب لخدمات البيئة الحضرية ان تستمر اهمية الانشطة غير الرسمية ، كما سوف يظل القطاع الحضري غير الرسمي له دور يلعبه بشكل واضح في التنمية الاقتصادية الحضرية**

- **واما عن دراسة weeks عن التنمية القطاعية غير المتساوية ودور الدولة فقد حلل منها القطاع غير الرسمي في علاقته بالتكنولوجيا والدولة ، واستخدامه للتكنولوجيا المحلية والعمل الكثيف فضلا عن ارتفاع معدل التراكم فيه بقدر يفوق بكثير مثيله في القطاع غير الرسمي ، وهذا ما دعاه الى تأكيد فكرة تطوير هذا القطاع غير الرسمي بالغرض نحو التحول حول استراتيجية تصنيعية تعتمد على استخدام العمل الكثيف .**

- **وما يدعم اطروحات ويكس ما ذهبت اليه دراسة mcgee .1996 في ضوء تحليله للقطاع غير الرسمي في علاقته بالتضخم الحضري Mega-urbanization في الدولة النامية ، ان هذا القطاع يسهم في توفير السلع والخدمات الاساسية لمختلف الجماعات ذات الدخل المنخفض**

- **كما اشارت الدراسة بان البناء المزدوج لمدن العالم الثالث والقطاع غير الرسمي لهما فائدة دائمة كوسيلة بحثية وسياسية خاصة انهما اصبحا من المعالم الجديدة لظاهرة العولمة Globalization نظراً لاستمرار النمو الحضري والاقتصادي لكثير من دول العامل الثالث**

- **كما اوضحت الدراسة انه بالرغم من ان العولمة الجديدة قد ساهمت في تغيير الاقتصاد الدولي تغييراً جذرياً فان تاثيرها على خلق فرص للعمل على المستوى العالمي كان اقل من المتوقع ، كما ان تطوير الحضرية ادى ليس فقط الى عدم وجود وظائف في القطاع الرسمي ، ولكن ادى الى انتشار ظاهرة البطالة بأنواعها السافرة والمقنعة**

وعلى هذا فان القطاع الحضري غير الرسمي يلعب دوراً مهما في هذا التغير البنائي مثل نقل العمل من القطاع الزراعي الى القطاع غير الزراعي ، كما انه يسهم في تنمية الاستجابات المحلية للمشكلات البيئية ، كما اوضحت الدراسة ان نشاطات القطاع الحضري غير الرسمي على مستوى النطاق الصغير يعطي فرصاً ارحب للتقدم والازدهار في ظل زيادة اللامركزية المالية والادارية ونمو سياسة الخصخصة.

- **المحاضرة العاشرة**
- دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية (٢)
- **مدخل :-**
- **تتطلب التنمية الحضرية تعبئة وتجنيد جميع الموارد المادية والبشرية المتاحة في المجتمع والتكامل بين قطاعات المجتمع المختلفة ، ويمثل القطاع غير الرسمي تنظيما اقتصادياً متكاملاً له قوة هائلة من الناحية الإنتاجية والاقتصادية في تنمية المجتمع الحضري ، لذا تزايد الاهتمام العالمي بدراسة الوسائل اللازمة لتنمية دور القطاع غير الرسمي وزيادة تأكيده في المناطق الحضرية ، أملاً في أن يسهم بدور يعتد به في حل المشكلات المعينة في الدول النامية**
- **وكان لابد ان تتباين الطموحات المعلقة على هذا القطاع من دولة لأخرى ، وفقا للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تتميز به وتعايشه كل منها .**
- **لذا فمن الضروري دراسة انشطة هذا القطاع بحيث تتخطى مجالات الوصف المحدود الى مجالات اكثر عمقاً حتى يمكن التوصل لاستخلاص واقعي يتصف بالشمولية حول تلك الانشطة بما يفيد السياسات التنموية القومية**
- **، كما يخدم اهداف البحث الى بيان دور القطاع غير الرسمي (غير المنظم) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري عامة وللمجتمع الحضري على وجه الخصوص**
- **والمحور الاساسي الذي ترتكز عليه هذه الدراسة يدور حول ان السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يشاهدها المجتمع المصري نحو تطبيق الخصخصة والاتجاه نحو تدعيم المشروعات الصناعية الصغيرة**
- **تسفر عن مؤشرات قوية لتقليل اهمية القطاع الحضري غير الرسمي في تحقيق التنمية وتوفير فرص عمل لإعداد متزايدة من العمالة الحضرية .**
- **ولا شك ان التركيز على هذا القطاع واقتطاعه من سياق القطاعات الاخرى المؤثرة في التنمية يفقدنا النظرة العلمية التكاملية الا انه في الوقت نفسه يعيننا على الكشف عن جوانب متميزة قد لا تظهر في اطار النظرة الشمولية على الرغم من ان هذا الاقتطاع لا يعني تجنب حقيقة الترابط المتبادل بين القطاعات كلها**
- **بل تأكيدها بصورة اعمق وادق ، ذلك ان التنمية قبل ان تكون عملية نمو مخطط للإمكانات المادية والاجتماعية لأي مجتمع كان هي في البداية عملية تكاملية شمولية في الوقت ذاته .**
- **الا اننا في محاولتنا للتركيز على توضيح دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية ، نجد ان التراث النظري تحكمه في النهاية رؤيتان اساسيتان هما:**

- **الرؤية الاولى**
- **تؤكد ان القطاع الحضري غير الرسمي له دور استيعابي ، انتاجي ، خدمي في الحياة الحضرية ، وتقوم هذه الرؤية على فكرة معقولية العمل ، وتحديد القطاع غير الرسمي كجماعة لها هدف Targeting group نظراً لما يحققه من تحولات مهمة في الحياة الحضرية كتطوير الانتاج ، وفتح فرص جديدة للعمل وتحقيق توزيع عادل للثروة .**
- **لذا فقد راى ريمبل ان النشاطات الحضرية غير الرسمية في البيئة الحضرية لم تصبح مصدراً أساسيا للعمالة الجديدة فقط ، ولكن أصبحت تنتج سلعاً استهلاكية بتكاليف منخفضة عن السلع المستوردة او حتى التي تنجها الانشطة الرسمية ايضا.**
- **وبالتالي فأصحاب هذه الرؤية ينظرون إلى القطاع غير الرسمي كنسق اجتماعي يقوم بوظيفة أساسية في مجتمع المدينة ، وينطوي على اعتبارات اجتماعية وثقافية تساعد على تسريع وتيرة التنمية ، وهذه الرؤية تبدو جلية في تحليلات الاتجاه الوظيفي التي تنظر إلى الأنشطة غير الرسمية في مدن الدول النامية باعتبارها تشكل أداة للتحول نحو إستراتيجية تنموية تعتمد على الاستخدام الكثيف للأيدي العاملة.**
- **والرؤية الثانية**
- **ترى أن القطاع الحضري غير الرسمي له آثاره السلبية والضارة على عملية التنمية ، نظرا لان هذا القطاع يتميز بسهولة الدخول إليه ، وارتكازه على المهن الهامشية واعتماده على سوق غير منظم ، وقلة المهارات فيه ، مما جعل هذا القطاع يشكل مصدراً لجذب السكان الحضريين ، وبخاصة من المهاجرين الريفيين إلى المدن للعمل بهذا القطاع بأي مهن تدر عليهم دخلاً وحتى ولو كانت مهناً طفيلية لا صلة لها بالهيكل الإنتاجي ، ولا تتطلب أي قدر من المهارة او تحتاج إلى تدريب فني**
- **ما يؤدي إلى حدوث خلل في نمط العمالة القائم على أساس انها غير مهمة في الهيكل الاقتصادي فقط بل مزاحمتها للأعمال الأصلية ، وبالتالي فهو يعتبر معوقاً لعملية التنمية الحضرية ، بل أن هناك بعض الدراسات المهمة قد لاحظت بشكل عام أن حجم القطاع غير الرسمي يتناسب عكسياً مع مستوى النمو الاقتصادي عموماً ، والنمو الحادث في قطاع الصناعات التحويلية خصوصاً .**
- **ولا شك أن لكل رؤية مواطن ضعف وقوة ، ولها مبرراتها القوية في منطلقاتها الفكرية ، إلا إننا سوف نتبنى الرؤية الأولى وذلك لأنها تؤكد الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في بنية الاقتصاد المصري ، وتبرز أهمية الأنشطة غير الرسمية في امتصاص العمالية الحضرية ، وتوفير السلع والخدمات المتنوعة**
- **خامسا: الدراسات السابقة عالمية ومحليا**
- **ان المتأمل في الادبيات المتعلقة بالقطاع الحضري غير الرسمي ، يلاحظ انه ثمة جدلاً واسعاً بين العلماء والباحثين الذين يربطون بشكل الي بين وجود القطاع غير الرسمي ، وظاهرة الفقر الحضري ، ودعاة الاهتمام بأهمية هذا القطاع لإسهامه في عملية التنمية الحضرية**
- **ولفهم الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تنمية المجتمع الحضري سوف نستعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع اما بشكل نظري او بطريقة امبيريقية او بالجمع بين الطريقتين وعلى مستويات المجتمعات**

الغربية ، ومجتمعات الدول النامية والعربية ثم المستوى المحلي ، ولعل عرض بعض هذه الدراسات التي اجريت في مختلف البيئات سيساعدنا على فهم اليات ومختلف العوامل الهيكلية التي تساعد على تنمية القطاع غير الرسمي وتفعيل دوره في المجتمع الحضري .

- **وتفيد دراسة كل من Michael and Carla.1996 في ان نشاطات القطاع الحضري غير الرسمي تسهم بشكل كبير في الحياة الحضرية في الدول النامية من خلال تحسين ظروف البيئة الحضرية مثل الامداد بالمياه ، وجمع القمامة ، والاعمال الخدمية الاخرى ، كما اكدت الدراسة الدور الحيوي والمهم للقطاع الحضري غير الرسمي في تقديم الفرص الوظيفية واثارها الايجابية الملموسة على تقدم الاقتصاد الحضري ،**
- **وانه من المتوقع في ظل تزايد الفجوة بين العرض والطلب لخدمات البيئة الحضرية ان تستمر اهمية الانشطة غير الرسمية ، كما سوف يظل القطاع الحضري غير الرسمي له دور يلعبه بشكل واضح في التنمية الاقتصادية الحضرية**
- **واماعن دراسة weeks عن التنمية القطاعية غير المتساوية ودور الدولة فقد حلل منها القطاع غي رالرسمي في علاقته بالتكنولوجيا والدولة ، واستخدامه للتكنولوجيا المحلية والعمل الكثيف فضلا عن ارتفاع معدل التراكم فيه بقدر يفوق بكثير مثيله في القطاع غير الرسمي ، وهذا ما دعاه الى تاكيد فكرة تطوير هذا القطاع غير الرسمي بالغرض نحو التحول حول استراتيجية تصنيعية تعتمد على استخدام العمل الكثيف .**
- **وما يدعم اطروحات ويكس ما ذهبت اليه دراسة mcgee .1996 في ضوء تحليله للقطاع غير الرسمي في علاقته بالتضخم الحضري Mega-urbanization في الدولة النامية ، ان هذا القطاع يسهم في توفير السلع والخدمات الاساسية لمختلف الجماعات ذات الدخل المنخفض**
- **كما اشارت الدراسة بان البناء المزدوج لمدن العالم الثالث والقطاع غير الرسمي لهما فائدة دائمة كوسيلة بحثية وسياسية خاصة انهما اصبحا من المعالم الجديدة لظاهرة العولمة Globalization نظراً لاستمرار النمو الحضري والاقتصادي لكثير من دول العامل الثالث**
- **كما اوضحت الدراسة انه بالرغم من ان العولمة الجديدة قد ساهمت في تغيير الاقتصاد الدولي تغييراً جذرياً فان تاثيرها على خلق فرص للعمل على المستوى العالمي كان اقل من المتوقع ، كما ان تطوير الحضرية ادى ليس فقط الى عدم وجود وظائف في القطاع الرسمي ، ولكن ادى الى انتشار ظاهرة البطالة بانواعها السافرة والمقنعة**
- **وعلى هذا فان القطاع الحضري غير الرسمي يلعب دوراً مهما في هذا التغير البنائي مثل نقل العمل من القطاع الزراعي الى القطاع غير الزراعي ، كما انه يسهم في تنمية الاستجابات المحلية للمشكلات البيئية ، كما اوضحت الدراسة ان نشاطات القطاع الحضري غير الرسمي على مستوى النطاق الصغير يعطي فرصاً ارحب للتقدم والازدهار في ظل زيادة اللامركزية المالية والادارية ونمو سياسة الخصخصة.**
- **ومن الدراسات التي اجريت على المستوى المحلي دراسة اميرة مشهور واخرين ، ١٩٨٨ حيث تناولت بالتحليل القطاع غير الرسمي ودوره في مصر ، وتذهب الدراسة الى ان عدم مرونة القطاع الرسمي في مصر وغيرها من الدول النامية وعدم قدرته على استيعاب العمالة الوافدة التي تأتي للعمل في اسواق العمل الحضرية**
- **ومن اهم العوامل التي جعلت الباحثين والعلماء والهيئات الرسمية تغير نظرتها الى القطاع غير الرسمي كقطاع متخلف وهامشي ومحدود الاهمية ، الى النظر اليه باعتباره قطاعا يتصف بالحيوية والفاعلية والقدرة على توفير**

فرص عمل لنسبة كبيرة من العمالة الحضرية فضلا عن توفير دخول تتناسب وتفاوت مهارات العمال بالقطاع غير الرسمي ، هذا الى جانب اكتساب العاملين فيه المهارات والقدرات المختلفة ممن لم تتح لغالبيتهم فرص الحصول على قدر مناسب من التعليم والتدريب عبر القنوات الرسمية .

- وبهذا يتضح أن هذه الدراسة تتميز بتقديم رؤية جديدة لدراسة القطاع غير الرسمي في مصر ، إلى جانب شمولية تحليلها لهيكل هذا القطاع في إطار نظري واسع يغطي البحوث النظرية والميدانية لهذا القطاع في الدول النامية عموماً ، كما حرصت هذه الدراسة على إبراز الارتباطات بين القطاع الرسمي وغير الرسمي للعمل الحضري في مصر ما يعني النظر إلى الأخير كجزء رئيسي للكيان الاجتماعي – الاقتصادي الحضري،
- وان كانت الدراسة أغفلت بعض الجوانب الاجتماعية الاخرى لهذه العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الهيكل الاقتصادي الحضري وتحديداً الجوانب المتعلقة باثر مشكلة الاسكان في هذه العلاقة فضلا عن عدم توصل الدراسة الى تقدير حجم العمالة للعاملين في القطاع غير الرسمي في مصر ولو بشكل تقريبي.
- كما قدم حسين الفقير ، ١٩٨٨ دراسة مميزة عن طبيعة الانشطة غير الرسمية في مصر بهدف توضيح اهمية دراسة وتنمية الانشطة غير الرسمية في المجتمع المصري على وجه الخصوص ثم بيان المشكلات المرتبطة بدراسة تلك الانشطة وكيفية تذليل هذه المشكلات .
- وقد اشارت الدراسة الى ان الانشطة غير الرسمية في بلدان مختلفة من العالم لا تمثل فقط وعاء متسعاً وعميقاً لاستيعاب قوة العمل من السكان النشيطين اقتصادياً ولكن ايضاً تتضمن مجالات كثيرة لانتاجية مرتفعة لافراد المجتمع ، وبالتالي فان بلدان العالم الثالث في امس الحاجة لتنمية الانشطة الصغيرة بها ونشرها جغرافياً لتغطي القطاعات الريفية والحضرية التي تتفشى فيها البطالة بانواعها المختلفة والتي تعاني فيها قطاعات عريضة حالات الفقر ، وتدني مستويات الدخول
- لكن اشارت الدراسة الى ان تنامي الانشطة غير الرسمية في مصر في الاونة الاخيرة قد ارتبط بمصاحبات اجتماعية تمثل تطوراً سلبياً في قيم الانتاج والتكسب وانماط الاستهلاك واساليب جمع الثروات ، وقد انعكس هذا التطور السلبي على استفحال الانشطة الهامشية والطفيلية
- كما اكدت الدراسات ان حجم الانشطة غير الرسمية في الدول النامية يمثل وزنا كبيرا في جملة الاقتصاد القومي سواء من ناحية الدخول او الاستيعاب للعمالة مع هذا لا يوجد حتى الان تعريف محدد لتلك الانشطة
- كما ان كافة الدراسات التي اجريت عليها تعتبر جزئية ومحدودة فضلا عن عدم شمولية البيانات المتاحة حتى على مستوى النشاط الواحد من الانشطة غير الرسمية
- ولدراسة الخصائص الحرفية للصناعات التقليدية بطريقة اجتماعية متعمقة قامت اعتماد علام ١٩٩١ باجراء دراسة ميدانية عن الحرف والصناعات التقليدية بين الثبات والتغير في منطقتين المغربلين وحارة اليهود بمدينة القاهرة
- وتقوم الدراسة على فرض اساسي أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع المصري تسفر عن مؤشرات قوية على الصناعات التقليدية
- حيث باتت خصائص الحرفية تتصف بالتأرجح بين الثبات والتغير
- كما ان هناك اندثارا لبعض تلك الخصائص ما يهدد نشاطات الصناعات التقليدية بالتدهور والاندثار

- **وعلى هذا فقد اوضحت نتائج الدراسة أن الصناعات التقليدية تعتمد في تدبير احتياجاتها من المواد الاولية على القطاع الرسمي بدرجات متفاوتة**
- **غير ان دخول النشاط الصناعي للقطاع الرسمي في مجال المنافسة مع الصناعات الحرفية ادى الى تدهور بعض الانشطة الحرفية الى حد كبير**
- **ثم اشارت الدراسة الى اضمحلال عدد من المعايير والاخلاقيات الحرفية الاصلية مثل عدم الاهتمام بجودة المنتج الحرفي**
- **ومثل انخفاض الشعور بروح الجماعة**
- **واضمحلال عملية تدريب الصبية في الصناعات التقليدية**
- **بينما ظلت المعايير والاخلاقيات على حالها في ممارسة النشاط الحرفي مثل الالتزام بتقاليد الحرفة والتوارث المهني وتوقير الصغير للكبير والامتثال لأوامره**
- **وقد اكدت الدراسة اهمية القطاع غير الرسمي في التنمية الاقتصادية للدول النامية عامة ومصر خاصة**
- **وتوجد دراسة اخرى لاعتماد علام عن التنظيم الاجتماعي لمنشآت القطاع غير الرسمي وكيفية تأثير العلاقات التبادلية فيها وبين المجتمع المحلي**
- **وتنطلق هذه الدراسة من رؤية اساسية تنظر الى هذه المنشآت باعتبارها انساق اجتماعية اقتصادية مفتوحة تحاول ان تحقق اهدافها وتحافظ على بقائها من خلال المنفعة المتبادلة بينها وبين المجتمع الحاضن**
- **وفي اطار ذلك اسفرت نتائج الدراسة عن أن هناك تفاعلا متبادلا بين المنشآت في القطاع غير الرسمي والمجتمع المحلي**
- **حيث تقدم المنشآت ما يحتاجه المجتمع المحلي من انشطة وسلع وخدمات مهمة في الوقت ذاته تعتبر هذه المنشآت افرازا طبيعيا للسياق الثقافي الاقتصادي الاجتماعي لهذا المجتمع المحلي**
- **بالإضافة لضآلة مواردها وضعف قدرتها على التوسع والاستمرارية فهي في حاجة مستمرة لمساندة المجتمع المحلي**
- **وبالتالي فقد اكدت نتائج الدراسة العلاقة التبادلية بين المنشأة والمجتمع المحلي على اساس تبادل المنفعة بينهما مدعومة بشكل من اشكال الاندماجية الاجتماعية**
- **كما اجريت دراسة مهمة عن القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به ٢٠٠٠وتدور هذه الدراسة عن توضيح الدور الذي لعبته الدولة في نشأة القطاع غير الرسمي وازدهاره وموقفها منه ومن العاملين به**
- **وعلاقة هؤلاء العاملين بأجهزة الدولة وموقفهم منها**
- **وتذهب الدراسة الى ان القطاع غير الرسمي يقوم على مخلفات القطاع الرسمي ونفاياته كما ان الدولة لا تهتم برعاية هذا القطاع ولا تقوم بدور ايجابي تجاه العاملين به**
- **حيث لا تتوافر لهم تأمينات اجتماعية لازمة لحياتهم**
- **بالإضافة لملاحقة العاملين بهذا القطاع وكثرة عمل المخالفات لهم وفرض ضرائب باهظه عليهم**
- **وكذلك محاصرة مشروعات القطاع غير الرسمي بأساليب بيروقراطية عديدة ومعقدة**

- **الا ان الدراسة تؤكد أن القطاع غير الرسمي اصبح ليس مجرد وسيلة لتوفير فرص عمل للمتعطلين فحسب وانما هو مصدر دخل اعلى من المرتب الذي يتسم بالضآلة والجمود في القطاعات الرسمية والحكومية**
- **وبالتالي اصبح العمل في القطاع غير الرسمي هدفاً في حد ذاته**
- **غير ان النتيجة التي ذهبت اليها الدراسة بخصوص ان القطاع غير الرسمي يعيش على مخلفات القطاع الرسمي ونفاياته من الصعب القبول بها**
- **لان القطاع غير الرسمي موجود في جميع الدول غنية وفقيرة**
- **لكن يختلف في نوع وحجم انشطته وان الاتجاه في كثير من الدول حاليا هو اعطاء اهمية خاصة لنشأة المشروعات الصغيرة التي تعتبر جزء من القطاع غير الرسمي**
- **لهذا يعتبر القطاع غير الرسمي مكملا للقطاع الرسمي وليس تابعا له**
- **وبناء على ما سبق من دراسات يتضح ان الدراسات السابقة في الدول النامية اعطت اهمية كبيرة للقطاع غير الرسمي في امتصاص القوى العاملة والمساهمة في تنمية الاقتصاد الحضري وتحقيق التقدم السريع**
- **لكن هناك بعض الدراسات الاخرى التي تبين ان هذا القطاع يسهم بشكل ضئيل في امتصاص القوة العاملة كما انه لا يحل مشكلات الفقراء**
- **من هذه الدراسات دراسة كريستيان ١٩٩٦ عن الفقر الحضري والاقتصاد غير الرسمي في منطقة بريتوريا وفرنجنج بجنوب افريقيا**
- **وقد اظهرت هذه الدراسة الامكانات المحدودة لاستخدام القطاع غير الرسمي في حل مشكلة الفقراء بجنوب افريقيا**
- **حيث انه يعمل على زيادة معاناة الفقراء نظرا لأنه يؤدي الى تدهور الاوضاع المعيشية وتفشي البطالة بأشكالها المتنوعة بين سكان هذا القطاع**
- **وبالتالي فقد اكدت الدراسة وجود علاقة بين الاقتصاد غير الرسمي وظاهرة الفقر الحضري**
- **ودعم هاريو ١٩٩٦ هذا الرأي في دراسته عن التخطيط من اجل التوظيف في القطاع الحضري غير الرسمي للعمالة في كل من الهند واندونيسيا والفلبين وتايلاند**
- **وقد اوضح العمل الميداني في هذه الدول الآسيوية ان القطاع الحضري غير الرسمي يمتص جانبا كبيرا من العمالة الحضرية الكلية في الوقت الحديث**
- **الا ان البيانات الميدانية في كل من تايلاند والهند تؤكد انها نسبة منخفضة الى حد ما**
- **ولهذا ترى الدراسة انه من اجل التخطيط السليم للعمالة في القطاع الحضري غير الرسمي تقترح الدراسة ثلاث فئات من العمالة على النحو التالي**

١- اعمال تجارية على نطاق صغير والتي من المتوقع ان تصبح جزء متكاملا من القطاع الرسمي
٢- صغار التجار الذين يبيعون السلع في الشوارع مع الباعة المتجولين
٣- الوظائف الاضافية المساعدة للتسهيلات الرسمية مثل البوابين والعتالين وغيرهم حيث ان هذه العمالة تساعد على فعالية القطاع في المجتمع المصري

- **كما حلل اولينروجو ١٩٩٦ علاقة القطاع غير الرسمي بالحرمان الاقتصادي الاجتماعي**
- **واوضح ان المشكلة التي تواجه ارباب الاسر في هذا القطاع هو الحصول على مستوى معقول من الدخل**
- **كما انهم غير قادرين على الحصول على فرص عمل في القطاع الحكومي**

- **ويترتب على هذا وجود فجوة اقتصادية كبير بين الموظفين الحكوميين واولئك العاملين في القطاع غير الرسمي**
- **ولقد تفاقمت هذه الفجوة مع سوء توزيع الموارد المحلية في المناطق المكدسة بالوظائف الحكومية اساسا**
- **لذا فمن الضروري ان تعطي الحكومة القومية السلطة والقوة للقطاع غير الرسمي لكي يسهم في امتصاص فائض العمالة الناجم عن الانخفاض في الانتاج الصناعي**
- **والى جانب الفجوة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مستوى الدخل اضافت دراسة اخرى عن وضع المرأة في القطاع غير الرسمي من خلال فحص قضية**
- **الى أي مدى يعترف النظام التعليمي في الدول النامية بأهمية المرأة في القطاع غير الرسمي للاقتصاد مثل البيع المتجول او العمل في المنازل وخدمة العائلات والعمل المؤقت في المشروعات الصغيرة غير المنظمة**
- **وكيفية اعداد النساء للعمل داخل القطاع غير الرسمي**
- **لذا فقد انطلقت هذه الدراسة من افتراض ان التعليم الرسمي وغير الرسمي يعطي المرأة المهارات الضرورية لتنافس الرجل في سوق العمل**
- **وفي اطار ذلك استخلصت الدراسة ان النظام التعليمي فشل بشكل عام في اعداد المرأة وتنمية مهاراتها للحصول على اجر افضل ووظائف مهمة وتركها في ممارسة انشطة ذات مستويات منخفضة**
- **وبالتالي فقد اوصت الدراسة بأهمية العمل على تحسين الاستراتيجيات التعليمية والبرامج التدريبية**
- **ورغم اهمية هذه الدراسات فإنها لا تستطيع الافلات من النقد الذي يوجه اليها لتجاهلها عمليا المعوقات التي تعوق حركة القطاع غير الرسمي وبيان اهمية دور هذا القطاع في التنمية الحضرية**
- **الى جانب اقتصار معظم هذه الدراسات على فئات ونشاطات محددة تابعة للقطاع غير الرسمي او دراسة هذا القطاع في منطقة معينة من منظور اقتصادي بحت**
- **وبالتالي فنحن بحاجة الى بحوث سوسيولوجية تحليلية تأخذ الانشطة الحضرية غير الرسمية مأخذا جديا**
- **والاهتمام بحل مشكلات القطاع غير الرسمي وتدعيم دوره في عملية التنمية خاصة في ظل تنامي سياسة الخصخصة ونقل الملكية العامة الى ملكية خاصة**
- **غير ان نتائج هذه الدراسات تشير الى القضايا التالية :-**

•أن القطاع غير الرسمي يلعب دورا حيويا وفعالا في الدول النامية في مواجهة مشكلة البطالة الحضرية وتوليد دخول مناسبة لمستويات ومهارات العاملين بهذا القطاع واكسابهم مهارات متنوعة فضلا عن مساهمته في انتاج العديد من السلع غير التقليدية في بعض الدول النامية

٢. أن القطاع الحضري غير الرسمي يتضمن انشطة مشروعة مثل المنشآت المحددة الموقع في ورشة او مصنع صغير او غير محددة الموقع كالباعة المتجولين والحرفيين وخدم المنازل وغيرهم وانشطة اخرى غير مشروعة مثل التهريب وتزييف العملة والتجارة فيها والدعارة والاتجار في المخدرات وغيرها من الانشطة المحرمة

٣. الانشطة الحضرية غير الرسمية التي لا تشملها الاحصاءات الرسمية ولا تخضع للتنظيم الاداري تجعل من يمارسونها عرضة لتقلبات الزمن والانحدار الاجتماعي والضغوط النظامية والاستغلال

٤. أن تنامي الانشطة غير الرسمية في مصر خلال العقود الاخيرة قد ارتبط بمصاحبات اجتماعية تمثل تطورا سلبيا في قيم الانتاج والتكسب وانماط الاستهلاك واساليب جمع وتراكم رأس المال والتركيب الاحتكاري لسوق الاستيراد والتجارة ولقد انعكس هذ التطور السلبي على استفحال الانشطة الهامشية والطفيلية

٥. أن ما يتصف به القطاع غير الرسمي في مصر من تعدد وتشابك وتداخل جوانب مشكلاته

نعرض ضرورة دراسة هذا القطاع من منطلق المدخل التكاملي متعدد الابعاد بين مختلف ف روع العلوم الاجتماعية والمشتغلين به حتى يساعدنا على التعرف على هيكل هذا القطاع ومكوناته والتوصل الى حلول حقيقية للمشكلات المرتبطة به

- **اهم نتائج الدراسة :-**
- **اولاً المجالات الاكثر انتشارا في منطقة الدراسة :**
- **طبيعة المنطقة تتصف بعلاقات اجتماعية اشبه ما تكون بالعلاقات الاولية وابعد ما تكون عن العلاقات الشائعة في المدن**
- **اظهر العاملون في الانشطة غير الرسمية قيم الترابط والتمسك بالقيم الاخلاقية والاجتماعية الاصيلة في الاحياء الشعبية**
- **ويعتزون بمهنهم الحرفية**
- **اكدت المادة الميدانية ان العرف السائد في المنطقة يحدد لكل فرد من العاملين في الانشطة الحرفية دوره الذي يمارسه ومكانته التي يشغلها**
- **اكدت الدراسة أن المعايير الثقافية والعرف كقوة مقيدة للسلوك تلعب دورا مهم في تنظيم العمل داخل القطاع غير الرسمي**
- **حيث ينظم العرف العلاقات بين العاملين داخل المنشآت وكذلك الادوار والمكانات المهنية والممارسات الثقافية لإيقاع العمل ى**
- **يعتبر الطراز المعماري تقليدي في منطقة البحث فمعظم المباني قديمة ومتهالكة باستثناء بعض المنازل**
- **هناك الفة وحسن جوار في لغة الحديث اليومي لسكان المنطقة بالرغم من التفاوت في حجم رأس المال والنشاط التجاري والصناعي والحرفي**
- **وتحظى المنطقة بالعديد من الانشطة غير الرسمية الا ان النشاط الحرفي هو الاكثر انتشارا**
- **ولعبت البيئة وظروف المنطقة دور في ذلك حتى صار النشاط الحرفي هو السمة الغالبة**
- **ثانياً طبيعة الانتاج والسلع المنتجة في القطاع غير الرسمي:-**
- **هناك دور متميز للأنشطة الحضرية غير الرسمية بأنواعها المختلفة (الحرفية ، التجارية ، الخدمية) في مجالات الانتاج الحضري وتنوع الساع التي ينتجها هذا القطاع :**

- **في مجالات الصناعات الحرفية**

اذا كانت اهم خصائص الصناعات الحرفية هي التحلي بالصبر والمهارة اليدوية مع اكتساب الخبرة العملية
فان الانتاجية لكل نشاط حرفي تختلف باختلاف نوع المنتج
فلكل نشاط حرفي اداء واسلوب عمل معين فالمنتجات الحرفية عند ورش الحدادة متنوعة من حيث الكم والكيف والذوق ومتفاوتة من حيث الحجم والنوعية والخامات المستخدمة ووفقا لمتطلبات السوق
وبصورة مجملة الانشطة الحضرية غير الرسمية تعتبر انساق اجتماعية تقوم بوظيفة فعالة واساسية في مجتمع المدينة ويلعب دور مهم في التنمية الحضرية

- **حيث تبين ان الصناعات الحرفية في الانشطة غير الرسمية في منطقة الدراسة تنتج انواع متعددة ومتنوعة من السلع الضرورية والاساسية للمجتمع الحضري والقرى المجاورة له**
- **وتتصف طبيعة المنتجات بالدقة والجودة والاتقان وتتميز بتعدد اشكالها وتنوع احجامها وانها تلعب دورا اساسيا في اشباع الاحتياجات الاساسية للسكان الحضريين وبخاصة للفئات الشعبية والمتوسطة كما تفي بمتطلبات السوق المحلية**

٢.في مجال الانشطة التجارية :
تعد الانشطة التجارية من اكثر الانشطة الحضرية شيوعا وتنوعا في القطاع غير الرسمي

حيث تتباين هذه الانشطة وفقا للطموحات والآمال المعلقة عليها من مجتمع الى اخر ووفقا للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تتميز به ويعايشه كل مجتمع على حدة
كما تتباين الانشطة الأنشطة التجارية غير الرسمية وفقا لمشروعيتها او عدم مشروعيتها
فهناك انشطة تجارية مشروعة مثل تجارة الملابس وانشطة غير شرعية مثل السلع المهربة
وتعتبر الانشطة الرسمية ذات دور فعال في توفير السلع والاحتياجات الاساسية وفي تنمية المجتمع الحضري
ويلاحظ ان هذه الانشطة توفر السلع المستعملة التي تعتبر رخيصة في اثمانها وتغني عن شراء قطع الغيار الجديدة غالية الثمن
وهذا ما يوضح الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الانشطة في اشباع الاحتياجات الاساسية من السلع والبضائع الضرورية بأسعار تتناسب مع دخول الفئات الفقيرة والشعبية في المجتمع الحضري
وتعتبر واحدة من الاهداف التي تسعى عملية تنمية المجتمعات الحضرية الى تحقيقها في الوقت الراهن
نلاحظ ذلك اذا راجعنا اهم المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الحضرية من مناطق عشوائية وفقر وبطالة
ويؤكد العاملين بهذا القطاع تمسكهم به وليس لفترة محدودة وهو ما يبين اهمية هذ القطاع وامكانية استغلاله في تنمية المجتمعات الحضرية
٣. في مجال الانشطة الخدمية :
تمثل الانشطة الخدمية في القطاع الحضري غير الرسمي انشطة ذات اهمية كبيرة
حيث انها تؤدي للتغلب على مشكلة نقص المساكن والعمالة الحرفية والتي اصبحت ظاهرة تعانيها الاسرة الحضرية
وهي تقوم بتسهيل اداء الخدمات وتيسير الحصول علي الاحتياجات الضرورية اليومية خاصة تلك التي تبعد عن مراكز الخدمات العامة والاسواق
ذلك يجعل المدينة في امس الحاجة لتنمية هذه الانشطة فالمجتمع الحضري في حاجة للنشاط الخدمي غير الرسمي التي تتطلبها طبيعة الحياة الحضرية الحديثة
وهو ما يؤكد تحليلات الاتجاه الوظيفي من ان القطاع الحضري غير الرسمي له دور استيعابي انتاجي خدمي في الحياة الحضرية
ويؤكد دراسات ريمبل بان الانشطة الحضرية لم تصبح مصدرا للعمالة الجديدة فقط لكن اصبحت تنتج سلعا استهلاكية بتكاليف منخفضة عن السلع المستوردة او حتى التي تنتجها الانشطة الرسمية

- **بالإضافة لإنتاج الكثير من السلع الضرورية وتوفير الخدمات التي تسد احتياجات الطبقات الشعبية**
- **كما تشبع احتياجات واذواق الطبقات العليا واحتياجات السوق المحلي وبعض احتياجات المدن المجاورة المحيطة بالمدينة**

- **طبيعة العلاقة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي :-**
- **تتخذ العلاقة بينهما اشكالا عديدة ومتنوعة تختلف باختلاف نوع النشاط الذي يمارسه القطاع غير الرسمي من حيث اعتماده في تدبير احتياجاته من المواد الاولية اللازمة له من القطاع الرسمي وطبيعة المنافسة بين القطاعين على النحو التالي :**

- **من حيث تدبير المواد الخام**

تعتبر النشاطات الحرفية والتجارية من اكثر الانشطة تأثر بالقطاع الرسمي . وهناك نوعين نوع يعتمد بشكل اساسي على القطاع الرسمي في توفير المواد الخام
واخر لا يعتمد بشكل واضح على القطاع الرسمي
٢. من حيث طبيعة المنافسة
يلاحظ انه على الرغم من دخول منتجات القطاع الرسمي في مجال المنافسة بإنتاجه الكمي الكبير وبسلعة عالية الجودة ورخيصة السعر بالمقارنة بأسعار السلع التي تنتجها الصناعات الحرفية اليدوية الا انها لم تؤثر علة انتاج الصناعات الحرفية

- **فالورشة تقوم بتصنيع الطلبيات التي يحددها الزبائن او التي تحتاجها الجهات الحكومية**
- **يتضح من السابق ان العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي علاقة تكاملية تنافسية**

- **بمعنى أن القطاع غير الرسمي يعتبر مكملا للقطاع الرسمي في عملية التنمية الحضرية من حيث انتاج السلع و توفير الخدمات**
- **في الوقت الذي تحدث فيه منافسة بين منتجات القطاعين**
- **الا أن هذه العلاقة تتفاوت من نشاط لأخر**
- **الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية :-**
- **يمكن ان نختصر دور هذا القطاع في الاتي**

١. توفير فرص عمل تساعد على مواجهة مشكلة البطالة الحضرية فجميع الانشطة الحرفية والتجارية والخدمية تسهم بشكل فعال في توفير فرص عمل لفئات متنوعة من العمالة الحضرية
٢. توفير مصادر للدخل والكسب فهي توفر دخول مناسبة تتناسب مع مستويات المعيشة وتتفاوت حسب مهارات العاملين بالأنشطة الحضرية غير الرسمية
بمعنى ان هناك اختلافات في متوسطات الاجور من نشاط الى اخر وفقا لمستوى المهارة والخبرة المكتسبة

٣. اكساب الخبرة والمهارة الفنية فلهذا النشاط قدرة على اكساب العاملين فيه مهارات فنية وحرفية عالية من خلال مزاولة العمل بالممارسة والتجربة او عن طريق نظام الصبية وذلك بقضاء فترة التدريب

المحاضرة ١١

- **المحاضرة الحادية عشر**
- **الفئات الهامشية والتنمية الحضرية المستدامة**
- **مدخل:**
- **تعد الفئات الهامشية من الظواهر المميزة للأنماط التنموية السائدة في البلدان النامية في الآونة الأخيرة**
- **فلقد اقترنت بالسياسات التنموية التي تنتهجها هذه الدول في ظل برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، تنامي عدد العاطلين عن العمل**
- **وبهجرة متعاظمة من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص العمل، علاوة على هذا فإن السياسات التي كانت تخفف من حدة الفقر بصورة مباشرة قد تراجعت**
- **حيث كان يعتقد أن قوى السوق الليبرالية سوف تمنح الجماعات ذات الدخل المنخفض دخولاً أعلى نتيجة لزيادة الإنتاجية وارتفاع معدلات الادخار، والاستثمار، والصادرات**
- **ولكن الأدلة والوقائع تشير إلى أن سياسات التكيف الهيكلي قد أدت إلى تدن كبير في ظروف معيشة الفقراء، وزيادة معدلات البطالة، وتناقص الحد الأدنى للأجور، وتقلص الإنفاق الحكومي، وخفض الدعم الاستهلاكي.**
- **وفي ضوء وصول أنماط التنمية في ظل الخصخصة إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها**

- **ومن ضمنها إشكالية العمالة وبخاصة زيادة ظاهرة الاستغناء عن العمالة الزائدة (المعاش المبكر) برزت إشكالية الإفقار المعمم كإحدى العلامات البارزة لهذه السياسات التنموية**
- **وأن هذه الأنماط بدأت تعدي إنتاج نفسها اعتماداً على إبقاء هامش من السكان في المناطق الحضرية بلا عمل**
- **وزيادة حدة التناقض بين الفئات الاجتماعية حيث يزداد الغنى غنى، ويزداد الفقير فقراً**
- **ما يبرز أن السبيل الوحيد لمناقشة قضية الفئات الهامشية تبدأ من عملية اللامساواة الاجتماعية في هذه المجتمعات**
- **فلقد أكد تقرير صدر عام (٢٠٠٠) من البنك الدولي أنه على الرغم من كل الجهود المبذولة للتغلب على الفقر إلا أن عدد الفقراء يزداد يوماً بعد يوم، فهناك (٥٦%) من شعوب العالم النامي من الفقراء.**
- **وهناك ١،٢ مليار نسمة يعيشون على الأقل من دولار واحد يومياً.**
- **والوضع في مصر ليس أفضل حالاً**
- **فالهوة تتسع بين المناطق التي يعيش فيها الفقراء والأغنياء حيث إن ظهور الأحياء المتخلفة وأحياء واضعي اليد والمناطق العشوائية في غالبية المدن الحضرية تجسد بدورها الهامشية**
- **والفقر والإحباط والحرمان من أبسط مقومات الحياة في المناطق الحضرية**
- **بل إن الفئات الهامشية في المدن لا تضم عادة الذين يعيشون دون عمل فحسب**
- **بل أولئك الذين يفتقدون للمعلومات والبيانات الأساسية التي تمكنهم من المتطلبات الاجتماعية والنفسية الأساسية لأفرادها**
- **وبناء على ذلك تنطلق هذه الدراسة من مسلمة أساسية تتمثل في أنه**
- **لكي نضمن إدماج الفئات الهامشية في المدينة، لابد من التعرف على احتياجات ومشكلات وظروف هذه الفئات وأسلوب حياتهم في المدينة.**
- **فالهامشيون ليسوا مجرد فئة تقع خارج نطاق المجتمع الحضري المحترم**
- **وإنما هم أيضاً يجسدون مشكلة بعض الفئات الاجتماعية الذين يفتقرون إلى المهارات، والقدرات اللازمة لتوفير معيشة ملائمة لهم، والخروج من معضلة الفقر التي يعانونها**
- **ومن ثم فالأمر يحتاج إلى رفع قدراتهم وتطوير مهاراتهم، حتى يمكن زيادة الخيارات المتاحة أمامهم، وتمكينهم من ممارسة دور أكبر في الخطط التنموية للدولة**

- **وعلى هذا تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:**
- **ما مفهوم الفئات الهامشية وطبيعتها وداخل دراستها؟**
- **ما العلاقة بين الفئات الهامشية وظاهرة الفقر وأساليب التكيف معه؟**
- **ما العلاقة بين الهامشية وظاهرة الهجرة الريفية الحضرية؟**
- **كيف ترتبط الفئات الهامشية بأزمة السكن في المناطق الحضرية؟**
- **كيف تساعد التنمية الحضرية المستدامة على إدماج الفئات الهامشية في حياة المدينة؟**

- **أولاً: مفهوم الفئات الهامشية وطبيعة نشأتها ومداخل دراستها**

- **بداية نحاول تعريف كلمة الفئة كما وردت في قاموس علم الاجتماع**

- **بوصفها مجموعة أو نمط في إطار مجموعة تصنيفية، وتستخدم لتصنيف الأفراد المعوزين أو الفقراء**

- **وذلك لتدبير برامج العمل معهم لإعادة تأهيلهم أو إعانتهم أو تدبير الحياة المعيشية لهم.**

- **على خلاف ذلك يعرف (مشيل مان) الفئة من خلال الشخص الذي يتولى تحديدها**

- **فعلى سبيل المثال الأشخاص الذين يحصلون على أجور في مستوى معين يمكن اعتبارهم فئة عند تحديد ضريبة الدخل**

- **ومن هنا فإن الفئة تقارن بالجماعة حسب طبيعة العلاقة بين أعضائها.**

- **ولكن تختلف الفئة عن الجماعة**

- **وذلك باعتبار أن الجماعة هي وحدة اجتماعية يسودها تفاعل اجتماعي بين عناصرها المكونة لها**

- **وقد تكون هذه الجماعة أولية فتطور عواطف وأهدافاً وقيماً تحكم التفاعل كجماعة الأسرة**

- **أو أن وجودها مؤقت وثانوي كجماعة الأصدقاء. وفي العادة تكون الجماعة صغيرة الحجم عن الفئة حتى يتاح التفاعل المباشر بين أعضائها.**

- **وحسبما يذهب التنظير السوسيولوجي للماركسية الكلاسيكية فإن مصطلح الفئة يظهر بثلاثة معان على النحو التالي:**
- **يمكن أن يسمى بالفئة ذلك الجزء المحدد من طبقة والذي يمكن تمييزه على أساس معيار مستوى الدخل أو النشاط الاقتصادي، أو المعيار العرقي.**
- **أن الفئة بأجنحتها المحددة تنتمي لطبقات اجتماعية مختلفة وتمتاز بتماثل ظروف المعيشة.**
- **أن الفئة تمثل جماعة من الناس والتي تظهر كما لو كانت خارج نطاق التقسيمات الطبقية الأساسية وتمتاز بنمط محدد ووضح للمعيشة.**

- وفي هذا الصدد يؤكد (نيكولاس بولانتزاس) أنه برغم من أن الفئات الاجتماعية نفسها تنتمي إلى طبقات
- إلا أنها ليست مجموعة تعيش خارج الطبقات أو بمحاذاتها بقدر ما هي نفسها طبقات اجتماعية من خلال كونها فئات
- وبالتالي فالطبقات الاجتماعية لا تنتمي في الواقع إلى طبقة واحدة بمفردها فأعضاؤها ينتمون عامة إلى طبقات اجتماعية متعددة.
- وعلى هذا فإن الفئة الاجتماعية
- (هي تلك الجماعة من الناس التي هي ليس طبقة ولا مجموعة عرقية بل هي عبارة عن مجموعة من الناس تمتاز بتماثل ظروف معيشة أعضائها، وذات وضع ثقافي متقارب وتتماثل في العادات والتقاليد ومختلف القواعد الاجتماعية الملزمة).
- هذا عن مفهوم الفئات، أما عن مفهوم الهامشية (Marginality) فإنه يعد من أهم المفاهيم التي ابتكرها علم الاجتماع المكسيكي نظراً لاتساع نطاق الهامشية في المجتمع المكسيكي سواء في الريف أو الحضر
- وكان (بابلو كازانوفا) هو أول من صك هذا المفهوم عام (١٩٦٥م) للإشارة إلى فقراء الفلاحين المهمشين الذين يعانون معاناة صارخة من الفقر والذين ينتمون إلى أصول هندية.
- ويشير هذا المفهوم بشكل عام إلى أولئك الأفراد الذين يعيشون على هامش أي طبقة اجتماعية
- وعلى هذا فقد استخدم مفهوم الرجل الهامش ليشير إلى ذلك الفرد الذي ينتمي إلى ثقافتين أو مجتمعين دون أن يندمج في إحداهما اندماجاً كلياً.
- وهذا ما جعل بعض الباحثين يربطون بين الهامشية والفقر والشعور بالعزلة الاجتماعية.
- ولقد أصبحت الهامشية من الملامح المميزة والبارزة في الدول النامية في الوقت الحديث
- ما جعل كثيراً من الباحثين يهتمون بالحديث عن الطبقة الهامشية (Marginal Class)
- وفي مطلع الثمانينيات تزايد الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة ليس فقط من قبل الأكاديميين بل أيضاً من قبل الصحفيين
- وفي هذا السياق يرى (ويلسون) أن الفئة الهامشية تقع خارج نطاق النظام المهني
- وعرفها بأنها (مجموعة من الناس ينقصهم التدريب والمهارة العالية ويعانون البطالة السافرة والبطاقة المقنعة، كما أنهم خارج نطاق قوة العمل الفعلية، كما يشير الأسر التي عاشت لفترات طويلة تعاني الفقر وتبعية الرفاهية).
- ويعتقد (نان) أن الهامشية هي الابن للتنظيم الرأسمالي

- **حيث تعمل الرأسمالية على تهميش قطاعات كبيرة من الفقراء ممن يعملون في مجال الحرف الصغيرة والخدمات الشخصية، والتجارة البسيطة وتحجيم دورها في المجتمع.**
- **والهامشية بهذا المعنى هي الوجه الآخر للفقر والبؤس وانعدام العدالة الاجتماعية**
- **حيث تضم هذه الشرائح الكثير من فقراء الحضر الذين يلوذون بالأحياء الفقيرة، ومناطق وضع اليد فيشكلون فئات تشتغل بالأعمال العارضة والمهن غير الفنية**
- **ولها ثقافتها الفرعية ووعيها بوجودها وأساليبها الخاصة في التعامل وفلسفتها الخاصة للحياة**
- **غير أن أيديولوجية المجتمع تعد مسئولة إلى حد كبير عن تهميش أدوارها وتحجيم فاعليتها في المجتمع،**
- **كما أن بعض هذه الفئات هي شرائح مهاجرة من الريف**
- **وهي ترضي بالعمل بأي مهنة، والسكن في أي منطقة مع استخدام قوتها البدنية وأدوات الإنتاج المتخلفة**
- **فضلاً عن الاعتماد المتزايد على البيئة الطبيعية**
- **وغاية ما تبتغيه هذه الفئات أن تتاح لها فرصة بيع قوة عملها كسلعة في سوق العمل، غير أنها تتعرض عادة للظلم والقهر، وتعاني البطالة.**
- **إذ أن الأمية ونقص التدريب المهني والجهل بأبسط حقوقها**
- **يؤدي بالتأكيد إلى استمرارية تهميش دورها الاجتماعي والاقتصادي**
- **بينما تفتقد لأي ضمانات بالنسبة للمستقبل**
- **لكن الذي لا شك فيه أن النظام الاجتماعي هو المسئول الحقيقي عن تهميش دورها الاجتماعي وتحجيمه.**
- **ومما يؤكد ذلك أن السياسات الاجتماعية السائدة في الدول النامية ومنها مصر تعكس في الأساس واقع التفاوت الاجتماعي أو عدم المساواة الاجتماعية**
- **بين الفئات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع، كما أن السياسات الاجتماعية بمعناها الواسع لا تستهدف بطبيعته مكافحة الظلم (عدم العدالة) وبالتالي الفقر وإنما تستهدف التعايش معها**
- **وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تكتفي ببعض العلاجات الإصلاحية الجزئية المتناسبة ويكون من شأنها إطارة أجل النظام الاجتماعي القائم**
- **ولتحديد جذور تشكل الفئات الهامشية داخل المجتمع الحضري**

- يذهب أحد الباحثين قائلاً إنه ينبغي أن ننسى التناقض الأساسي بين تعاظم طرد الفلاحين من الريف واضطرارهم الهجرة نحو المدينة بحثاً عن عمل يتجاوزون به حالة البؤس المحيط بهم وبين عدم قدرة الجهاز الإنتاجي عن استيعاب القوة العاملة المتدفقة من الريف
- وفي مقابل ذلك يرى آخرون أن جذوره نشأة الفئات الهامشية في البلدان المحيطة (التابعة) يمثل نتاجاً لعملية نفي مزدوجة
- فمن جهة تنتمي هذه الفئات إلى أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية أي بمعيار القوى المنتجة إلى قوى التخلف والمحافظة
- حيث تصبح هذه القوى ضمن إطار عملية التراكم المحيطي (بمثابة جسم زائد) غير أن هذا الجسم الزائد نفسه هو نتاج مجموعة من قوى اجتماعية تنتمي إلى أصول تاريخية مختلفة يشترط التراكم التبعي ليس بتصفيتها جميعاً بل
- (إعادة طحنها، أي عملية نفيها لا تكون كاملة؛ لأن من ضمن متطلبات قانون التراكم المحيطي عدم إزاحة البعض منها من على مسرح الحياة اليومية).
- إلا أن هذه الفئات الهامشية تتسم – كما يقول عادل غنيم – بشكل أساسي بأنها تعيش خارج نطاق (المجتمع المحترم)
- فهذا المجتمع عاجز عن استيعابها في دائرة الإنتاج
- ومن ثم فهي تعيش خارج نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط المستغلين بالمستغلين.
- والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: لماذا يعجز المجتمع المحترم عن استيعابها ضمن دائرة الإنتاج؟
- والواقع أن محاولة الإجابة عن هذا التساؤل ترتبط بسياسات التنمية في الدول النامية
- حيث إن فشل برامج التنمية وسياستها عن تحقيق التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية بين مختلف أجزاء المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد داخل الدولة، وعلاج مشكلات التصنيع، وتنظيم حركة العمران، وتدعيم الإدارة المحلية، والمشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية المتوازنة
- ما أدى إلى عجز التنمية في هذه البلدان عن استيعاب هذه الفئات ضمن دائرة الإنتاج ويدفعها إلى الهامش
- علاوة على ذلك فإن سياسات التكيف الهيكلي أو إعادة الهيكلية الرأسمالية التي تنتهجها سياسات التنمية في مصر قد تؤدي إلى آثار ضارة على التنمية الحضرية بشكل خاص
- وذلك من خلال زيادة التفاوتات الإقليمية، وعدم التوازن بين فرص الحياة في القطاعات الريفية والحضرية وهو ما يطلق عليه (عملية التحيز الحضري).

- علاوة على عدم التوازن داخل المدن الحضرية نفسها من خلال زيادة حدة التفاوت الاقتصادي بين الجماهير العريضة والصفوة الثرية
- وهو ما يسمى بعملية سوء توزيع الدخل، ما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقراء والمهمشين والمحرومين في المجتمع الحضري خلال السنوات المقبلة.
- حيث يكشف تقرير التنمية في العالم عن الإنصاف والتنمية الصادر عام ٢٠٠٦م على أننا نفتقد العدالة الاجتماعية
- ولا نحقق مبدأ الإنصاف ين المواطنين، ونهدر رأس المال البشري، وأن ثمة فروقاً في الفرص والحظوظ بين المواطنين
- وهذا يؤدي إلى هدر الإمكانات البشرية وبالتالي ضياع فرص التنمية، ونعني بالإنصاف (ضرورة إتاحة فرص متساوية للأشخاص في الحياة التي يختارونها).
- وتكشف الإحصائيات الخاصة بالداخل والأمية أن توزيع الخدمات بين القرية والمدينة منحاز لصالح المدينة علاوة على أنه منحاز لصالح فئات اجتماعية معينة ولا يهتم بالفئات الفقيرة والمحرومة.
- لذا فقد اتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء في مصر، حيث يشير تقرير التنمية البشرية في مصر إلى أن الفئات المهمشة تمثل غالبية الفقراء في كل من المناطق الحضرية (٤٧%) والمناطق الريفية (٣٩%) وتتركز أكبر مجموعة تالية في قطاع الخدمات بالمناطق الحضرية، وفي قطاع الزراعة بالمناطق الريفية
- هذا وقد اختلفت المنظورات السوسيوجية في تفسير ظاهرة الهامشية الحضرية.
- فالهامشية في ظل الرؤية الماركسية تفهم في ضوء الفائض النسبي في قوة العمل وهي خاصية جوهرية من خصائص النظام الرأسمالي
- وبالتالي فهم يماثلون بين الفئات الهامشية ومفهوم الطبقة الرثة أو حثالة الطبقة على حد تعبير (كارل ماركس) على أساس أنهم يعيشون في ظروف صعبة ومستغلة من القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع وليس لهم دور إنتاجي محدد
- غير أن الكثير من المفاهيم والتصورات المرتبطة بالهامشية خضعت للتطور والتعديل على ضوء مقولات الماركسية المحدثة
- وقد أوضحت أن الهامشية في الدول النامية (المحيط) تعد أحد آثار التبعية (Dependency) للمركز الرأسمالي فهي تجسد التداخل بين التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية قبل الرأسمالية.
- بينما يركز منظرو النظرية الوظيفية على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والمناطق الهامشية
- وفي إطار هذه النظرية يبدو أن للهامشيين وظيفة اجتماعية حيث يختارون المهن والأعمال التي توجه لخدمة الفئات والطبقات الأخرى من المجتمع، والتي لا يزاحمهم في اختيارها أحد

- كما أنهم يقتنعون بالفتات، وبمعنى آخر فلولاهم ما تيسر للمجتمع أن يحصل على السلع الرخيصة الثمن وأن يجد القوة العاملة التي ترضى أن تعمل بالمهن الدنيا والأعمال الهامشية التي لا غنى لأي مجتمع عنها
- كما يرى أصحاب هذه النظرية أنه يجب التمييز بين الطبقة العاملة الرئيسية والطبقة الوسطى، أولئك الذين هم منفصلون عن المجتمع أو ما يسمى بالهامشيين،
- وأوضحوا أن الفئات الهامشية هي ضمن بنية اجتماعية محددة ترتبط بغيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى وأن ظاهرة الهامشية في تزايد مستمر نتيجة عدة عوامل منها زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة
- وتحت هذه الظروف أصبح العديد من القوى العاملة في العمر الإنتاجي في اسفل السلم المهني، وخارج نطاق العملية الإنتاجية، وانتهوا إلى أن الخطورة ليست في تزايد الطبقة الهامشية وانتشارها ولكن في نمو معدلات الفقر بصورة تستشري بين فئات عديدة داخل المجتمع.
- وهكذا يتضح أن الفئات الهامشية تعيش على هامش الحياة وبخاصة في المدن نتيجة لشعورها بتهميش بناء القوة لها، كما تستشعر أن بإمكانها أن تساعد في زعزعة أوامر النظام إذا استمر في إذلالها أو إذا نهضت شرائح أخرى لتعصف به
- وهي لا تخشى كثيراً من مغبة ما يمكن أن يحدث لإحساسها بالظلم والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وأنها تحيا حياة غير آدمية في الوقت الذي تزداد فيه الفوارق الطبقية بينها وبين غيرها من الطبقات
- كما يتعمق إحساسها بالهامشية وعدم الانتماء فهي تعيش على هامش الثقافتين الريفية والحضرية
- وهكذا تصبح – كم يقول أحد الباحثين– مؤهلة من واقع هامشيتها لكي تلعب دوراً حاسماً في بعض الأزمات السياسية
- ما يستلزم من القيادة السياسية عادة أن تكسب تأييدها وبذل الوعود البراقة لتحسين أحوالها.

- ثانياً: الفئات الهامشية وظاهرة الفقر وأساليب التكيف معه
- يشير بعض الباحثين إلى أن الفئات الهامشية الحضرية ترتبط بالفقر والحرمان المادي، وتقيم في المناطق المتخلفة ومدن الصفيح والأكواخ وأحياء واضعي اليد ذات المستوى السكني المنخفض، والتي تقوم في الغالب دون وجود حقوق ملكية واضحة
- تلك المناطق التي بها أعداد كبيرة من الناس، رغم أنها مناطق ضيقة المساحة غير ملائمة للحياة، والسكن بها، كما ترمز هذه المناطق عادة إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة، وعدم المسئولية الجمعية، كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين.
- كما أن الفئات الهامشية التي تعيش في تلك المناطق والتي تتصل مباشرة بظاهرة الفقر

- **تشكل لنفسها ثقافة فرعية ضيقة تجتهد أن تحافظ على هويتها الثقافية والاجتماعية وتشتق لنفسها أساليب المميزة في الحياة**
- **وقد أكد (أوسكار لويس) أن هؤلاء الفقراء لهم خصائص ثقافية معينة تفصلهم عن بقية أفراد المجتمع، وتنتقل هذه الخصائص من جيل إلى جيل وتحافظ على الطابع المميز لحياتهم**
- **ولقد حدد (لويس) أبرز السمات التي تجمع الفقراء مثل عدم فعالية المشاركة وعدم التكامل الاجتماعي، وزيادة الحرمان المادي وكثرة حالات هجر الزوج للزوجة والأطفال، وضعف ميكانزمات الضبط، وعدم القدرة على تحقيق الإشباع المؤجل وعدم التخطيط للمستقبل وانتشار الأمراض،**
- **وأن هذه الخصائص هي التي تفسر سلوك الفقراء**
- **فهم كسالى مسئولون عن واقعهم**
- **ونحن لا نستطيع أن نغير سلوكهم لأسباب نفسية واجتماعية حتى لو غيرنا الظروف البيئية التي يعيشون فيها**
- **لأن الفقراء تجمع بينهم عناصر مشتركة تميزهم عن غيرهم، فهم يعيشون حياة واحدة متماثلة ويعبر عن حياتهم في أنماط سلوكية مشتركة وأنهم لا يستطيعون مساعدة أنفسهم، ولذلك فهم مسئولون عن ظروف تخلفهم.**
- **وهكذا تنتقل الثقافة الفرعية للفقر من جيل إلى آخر فتعمل على خلق وحماية نفسها، وعليه يكون الفقراء مؤيدين لفقرهم وقانعين بوضعيتهم الثقافية والاجتماعية**
- **ولذا يلاحظ أن طبيعة الفقر الحضري في إطار الثقافة الفرعية ترتبط بالمناطق العشوائية والمتخلفة وذلك من خلال بعض الظروف والعوامل المتداخلة ومن بينها البيئة والرؤية الخاصة في التعامل معها**
- **فضلاً عن القيم وطبيعتها غير الموحدة والتي هي خليط من قيم وافدة وأخرى تقليدية لبيئة الحضر بحكم النشأة**
- **ولذلك فقد أكدت دراسة ميدانية (لمجتمع المعمورة) بالإسكندرية أن العشوائية ليست محلية الطابع والتأثير وإنما تأثيراتها تمتد إلى أبعد من موقعها فتحمل معها الثقافة إلى حيث تتجه**
- **حيث لوحظ أن غالبية الحرفيين الذين يقيمون في منطقة المعمورة يحملون مجموعة من القيم التي خرجت عن كل التزام كالغش والخداع، وعدم الإعلان عن أسعار الخدمات، والشطارة في سرقة الزبون والمراوغة في المواعيد..**
- **هي السبيل لكسب الزبون والاحتفاظ به فضلاً عن أن المعلم كثيراً ما يغرس في الصبيان ألا يكونوا صرحاء مع الزبائن عندما يسألون في أي أمر**
- **وهنا تكون العشوائية بمثابة دعوة إلى الهامشية والتطرف الثقافي**
- **والذي يمارسه المتطرفون الثقافيون ضد مجتمعهم بغض النظر عن تكيفهم معه أو عدم تكيفهم**

- والمهم هنا هو تحقيق مطالبهم الذاتية على حساب الآخرين.
- غير أن (توماس جلادويين Gladwin) ذهب إلى أن الفقر ليس مجرد انخفاض الدخل
- وإنما يعني كذلك تعرض الإنسان للاحتقار، وإحساسه بالعجز (أي الافتقار إلى المهارات) وإحساسه بالضعف
- وهو يرى أن هذه السمات ليست نتاج ثقافة فرعية تخلد نفسها بنفسها وإنما هي انعكاس لبعض جوانب الثقافة السائدة أو المسيطرة
- وأن الفقراء لا يختلفون في أهدافهم، ولا في قيمهم، ولا في اتجاهاتهم عن أبناء الثقافة الرئيسية
- كل ما في الأمر أنهم يشعرون بالإحباط ويمنعون من تحقيق أهدافهم ومن ثم فإنهم يسعون إلى تحقيق أهداف بديلة قد لا يفهمها أو يقرها أبناء الثقافة المسيطرة.
- وقد أكد (جونز Jones) في دارسته عن (ثقافة الإنجاز بين الفقراء) هذا الاتجاه نفسه
- حيث أكد أن الرغبة في الإنجاز والنجاح هي واحدة من أكثر الجوانب أهمية في حياة الفقراء
- وأن هذا ما يدحض افتراض منظور ثقافة الفقر الذي يصور أن للفقراء ثقافة خاصة بهم
- وأنها تجعلهم مختلفين عن الآخرين، حيث استخلصت دراسته ثلاث نتائج أساسية هي:

- أن الفقراء – في الولايات المتحدة– مثلهم مثل أي شخص آخر يتطلعون إلى تحقيق النجاح والإنجاز على الرغم من التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجههم.
- ارتباط الفقراء ببيئتهم وتمتعهم بنظرة شمولية كلية.
- الطموح والتطلع إلى تحسين أوضاعهم بصورة أفضل.

- وذلك لأن الآباء الفقراء يغرسون في أبنائهم القيم الصحية
- وتجنب الأخطاء التي ارتكبوها في حياتهم
- وبالتالي فإن التناول الملائم لدراسة ظاهرة الفقر يجب أن يتم في ضوء منظور التفاعل المركب برغم أن الانخفاض في مستوى الدخل هو السبب الأساسي للفقر.
- فالفقراء هم ضحايا نظام اجتماعي واقتصادي يفتقد للعدالة ويؤدي إلى عدم المساواة في الفرص بين أفراده
- فلا شك أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع تعد مسئولة أساساً عن تهميش بعض شرائح المجتمع

- وتحديد مجال نشاطهم الاجتماعي والاقتصادي
- كما أن الفئات الهامشية الحضرية ظاهرة قائمة واضحة القسمات
- تكونت أساساً نتيجة التفاوتات الضخمة التي نلاحظها في إمكانات هؤلاء الأفراد وطاقاتهم وأنصبتهم من الدخل، والتعليم وأوضاعهم المهنية وما يتمتعون به من خدمات وبخاصة مع ما يتعلق منها بالمسكن والصحة
- وليس من الضروري – كما هو شائع في كثير من الكتابات– أن يكون هؤلاء الهامشيون نازحين أصلاً من الريف
- وإنما هناك شريحة واضحة من أبناء الطبقة الفقيرة والحضرية المولد والإقامة والانتماء ولم تمكنهم ظروفهم من تحقيق مستوى معيشي ملائم لحياة المدينة ومتطلباتها.
- وهذا ما يبين أن الهامشية تعد عرضاً لبنية اجتماعية واقتصادية متخلفة
- بمعنى أن الهامشيين لا يختارون هامشيتهم لرغبتهم في ذلك
- بل إن المجتمع نفسه يتولى تهميش بعض الفئات والشرائح لأسباب مختلفة فيحرمها من حقوقها الحياتية الأساسية
- غير أن الصور التي تتخذها الفئات الهامشية يؤكدها عادة ويحافظ على استمرارها أسلوب الهامشيين أنفسهم في الحياة ما يؤكد أن الفقر – كما تذهب مارين قنواتي – مشكلة بنائية تنتج عن قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية وتاريخية شكلت المجتمع المصري.
- والذي لا شك فيه أن المناطق الهامشية تعاني الاكتظاظ السكاني، وتركز الأقارب والأهل في مناطق بعينها، والإخفاق في تثبيت سعر الأرض واختلاط سبل استخدامها
- وإذا كانت أحياء واضعي اليد في المدينة تعد بصورة أو بأخرى مثالاً للهامشية الحضرية
- فإن هذه الأحياء تعاني أيضاً الملكية الغائبة لبعض واضعي اليد الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها دون أن يتمكنوا من بنائها نظراً لسوء أوضاعهم الاجتماعية أو لوقوف أجهزة الدولة لهم بالمرصاد لعدم تمكينهم من البناء.
- ومن هنا يعد التحايل أحد آليات التكيف والتعايش التي تلجأ إليها الفئات الهامشية من أجل التواؤم مع وضع معين
- وعادة ما يكون التحايل بهدف تحويل ما هو خطأ ليبدو كأنه صحيح، وكذلك ينظر إلى التحايل على أنه استغلال لثغرات معينة بشكل سلبي ولكنه ليس إجرامياً بالضرورة
- وقد اشارت بعض الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجيا إلى استقرار وسيطرة ثقافة التكيف والتعايش لدى الفئات الهامشية التي تسكن الكثير من مناطق الحضر الفقير

- والتي تكون في أغلب الأحوال مناطق عشوائية استوطن بها السكان عن طريق وضع اليد على الأراضي المملوكة للدولة أو للغير، وبرغم تزايد ظاهرة الفقر في المجتمع المصري في ظل سياسة الخصخصة، فإن عدداً كبيراً من فقراء الحضر قد نجح في التكيف والتعايش مع هذه الظروف المعيشية من أجل البقاء.
- والتكيف لا يتخذ مساراً واحداً
- بمعنى أنه لا يسير دائماً وبالضرورة اتجاه تصحيح الوضع الخاطئ أو غير المقبول من المجتمع وتحويله إلى وضع قانوني مقبول من النظام الحاكم الرسمي.
- كما أنه لا يسير بالضرورة في اتجاه تجاهل النظم والقوانين والتعدي عليها
- ويؤكد ذلك أن عملية التكيف للفقراء تتراوح ما بين التكيف الإيجابي الذي يقوم على التقبل والرضى والاندماج والتوافق مع النظام القاهر بهدف الاستمرار في البقاء والحفاظ على عضوية الجماعة
- وقد يتخذ موقف الإذعان وقد يبرر لنفسه ولغيره ما يقع عليه من ممارسات ظالمة بما يساعده ويساعدهم على تقبلها وتحملها
- وقد يتخذ خططاً اخرى عن طريق حلول وسطى توفيقية تحقق قدراً من التراضي أو الملائمة
- وعندما تعجز الحيل عن إرضاء القاهر الذي تتحكم فيه قد يلجأ إلى المداراة والمجاملة والتملق، وهذا تراث مصري أصيل لا تخطئه العين في شتى مناسبات التفاعل الاجتماعي اليومي.
- وعلى هذا فتكيف الفئات الهامشية مع حالة الفقر يتخذ عدة مستويات هي:
- فعلى مستوى الفرد يمكن أن يتكيف الفقير من خلال التخلي عن الكثير من احتياجاته ومتطلباته حتى ولو كانت أساسية.
- أما على مستوى الجماعة سواء داخل الأسرة النووية والممتدة أو نطاق الأقارب والجيران
- فإن الفقراء يتكيفون عادة من خلال جميع أشكال التعاون والتكامل الاجتماعي، ويأخذ التكيف أشكالاً أكثر تنظيماً على مستوى المجتمع المحلي من خلال جميع التنظيمات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم المعونات والمساعدات لفقراء الحضر.
- ومع هذا فقد كشفت نتائج إحدى الدراسات الميدانية أن الفئات الهامشية التي تعيش في المناطق العشوائية يسود بين أفرادها علاقات اجتماعية غير متجانسة حيث ينتشر بداخلها قدر كبير من التحاشي وعدم التلاحم أو الاندماج فيما عدا أعضاء المجتمع وبعضهم البعض
- حيث ينظر فقراء المجتمع إلى الأغنياء بأنهم يعيشون في واد وفكر آخر غير الذي يعيشون هم فيه، وهذا يقلل من فرص الاندماج وخاصية التعاون والتواؤم الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع.

- **وعلى هذا فإن دراسة ظاهرة الفقر وأزمة التكيف الاجتماعي والثقافي للفئات الهامشية تتطلب في الحقيقة استخدام المدخل النقدي الملائم**
- **فالفقر والهامشية الحضرية وأساليب التكيف في المجتمع الحضري ليسا ظاهرة اجتماعية لها صورتها الثابتة والمحددة التي تميز وجودها عبر الزمان والمكان**
- **بل إنها ظاهرة نسبية تتشكل في ظل مجتمع بصورة مختلفة وتتخذ صوراً وأشكالاً وأساليب متباينة**
- **كما أنها تعد مؤشراً على الظلم والقهر الاجتماعي والاقتصادي وسوء الاستغلال والهيمنة من جانب الفئات العليا والصفوة السياسية داخل المجتمع**

المحاضرة الثانية عشر

المحاضرة الثانية عشر

الفصل السادس
الفئات الهامشية والتنمية الحضرية المستدامة في مصر

ثالثا: الفئات الهامشية والهجرة الريفية الحضرية

- **يرى نفر ليس قليل من الباحثين أن الفئات الهامشية التي تعاني البطالة والفقر والأمية في المجتمع الريفي التي تهاجر إلى المدينة لتستمر الهامشية في صورتها الحضرية في الأطراف الأحياء المتخلفة.**
- **وهذا ما يؤكد المقولة التاريخية التي تقول (نحن نهاجر لأن مواطنينا جميعاً هاجروا إلى الأماكن التي جئنا منها).**
- **ولا شك أن المهاجرين يستقرون في المناطق العشوائية عندما وجدوا أن أبواب المدن مغلقة أو ضيقة ووقفوا على حدودها ولم يدخلوا بوابة التحضر ولم يندمجوا فيه**
- **فالهجرة الريفية المتدفقة والأبواب المغلقة خلقت من جديد ثنائية (الريف – الحضر) داخل المدينة وليس خارجها وبتلك الثنائية، فالأحياء الهامشية إلى جانب الأحياء المنظمة، والفئات الهامشية إلى جانب الفئات المميزة،**

- والأعمال الهامشية وطبيعتها الرثة تتداخل مع الأعمال الإنتاجية والطبقة العاملة وازدواجية الانتماء في ظل المؤسسات الحديثة، وقد نقلت الهجرة الريفية أساليب الجماعة المهاجرة وقيمها وثقافتها وأبقت قدرات المدينة المحدودة المهاجرين على ما هم عليه، ولم تبدل أوضاعهم كثيراً فراحوا ينشئون عوالمهم الخاصة بهم على حدود المدن أو في بعض أجزائها كيفما اتفق.

- ورغم المعرفة المسبقة – لدى المهاجر- باختلاف كل الأنماط المعيشية السائدة بالمدينة عن مثيلتها بالقرية، فإنه يفضل الهجرة نظراً لأن ما سيواجهه في مواقف جديدة – قد يكون بعضها محبطاً له أو مثبطاً- أقل بكثير مما يحيط به من ظروف أقل ما توصف به أنها دون الحد الأدنى للمعيشة الآدمية. ومن الطبيعي ألا تتجه هذه الفئات المهاجرة إلى أحياء وسط المدينة أو الأحياء ذات المستوى المعيشي المرتفع وإنما تجد منالها دائماً في الأحياء ذات المستوى المعيشى المنخفض حيث تجدها متسقة مع إمكاناتها الاقتصادية المتواضعة التي لا تمكنها من الحصول على مسكن يحتاج إلى قيمة إيجارية مرتفعة،

- كما أن بعض أصول تلك الجماعات وكذلك أقاربهم عادة ما يكونون قد سبقوهم إلى ذات المناطق، وكثيراً ما يكون هؤلاء ضمن الدوافع الرئيسية للهجرة لما سيقدمونه لهم من خدمات وتيسيرات لعل أولها الإقامة معهم، ولو لفترة مؤقتة بذات المسكن أو البحث عن مسكن جديد بالقرب منهم، وثانيها: مساعدتهم في البحث عن فرصة عمل مناسبة سواء كانت قريبة من محل السكن أو بعيدة عنه، وهنا تلعب العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين وذويهم دوراً بالغ الأهمية في دفع عملية الهجرة إلى هذه المناطق، فهم لن يشعروا بغربة في المجتمع الجديد حيث يمارسون حياتهم كأنهم تقريباً بمجتمعهم الأصلي.

- وبالتالي تعيش الفئات الهامشية في المدينة حالة من الازدواجية تمتد لتشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

- فاقتصادياً هو يعيشون في قطاع اقتصادي غير مستقر وغير قادر في ذات الوقت على الاستفادة من إمكانات هذه المناطق (على الأقل من حيث استخدام الأراضي بها) فضلاً عن عدم تمكنهم من امتصاص تلك الطاقة البشرية (المتمثلة في السكان) واستغلالها بتهيئة هذه البيئة المتخلفة تهيئة أفضل تعود على صالح المجتمع المتخلف وسكانه،

- ومصداقاً لذلك نلحظ نمو بعض المهن الهامشية والطفيلية التي يمتد انتشارها وتأثيرها أحياناً ليصل إلى قلب المدينة كالبيع المتجول، وأعمال السمسرة والوساطة وتجارة الأراضي فضلاً عن انخراطهم أحياناً في سلك الجماعات المنحرفة واتخاذهم موقفاً يسهل إتيان عديد من الجرائم وبخاصة تجارة المخدرات وممارسة الدعارة.

- **أما اجتماعياً فإن الازدواجية حالة شديدة الوضوح في تلك المنطق فتدني مستويات الحياة العامة بها من السمات الأساسية لهم الأمر الذي ينعكس على الأوضاع الطبقية لسكانها فتزيد الهوة بين طبقات المجتمع نظراً للتباين في مستويات الدخل والمهنة والتعليم.**

- **ولا شك أن وجود أنساق اجتماعية وأنماط حضارية جلبها معهم المهجرون إلى المدينة جعل كثيراً من علماء الاجتماع الحضري يهتمون بتدارس العلاقة بين التحضر ونسق القيم، فلقد درس (ديفيد هارفي Harvey) موضوع القيم الاجتماعية التي تميز الفئات الهامشية في المجتمع الحضري والتي يتعرض لها الفرد المهاجر إلى المجتمع الحضري، ويتخذ إزاءها عديداً من المواقف تبدأ بالتكيف شبه الكامل معها، أو التألقم مع بعض جوانبها أو الاضطرار إلى الانصياع لنواميسها أو اتخاذ مواقف المتفرج حيالها وتنتهي برفضها كلية ومن ثم الفشل في تحقيق الهدف من الهجرة.**

- **ويدعم هذا الرأي ما ذهبت إليه (جانيت أبو لغد) في دراستها عن تكيف المهاجرين الريفيين بالمدينة من خلال أن المهاجر ينتزع نفسه من الانتماء إلى القرية وينخرط في العلاقات السطحية التي تميز الحياة الحضرية، ويبتعد عن الجماعة الصغيرة المتجانسة في القرية لكي يكيف نفسه مع الجماعة المرجعية المتفرقة في المدينة،**

- **وبالتالي يبدو الفرد المهاجر من الريف كما لو كان شخصاً يلقى به في المدينة (القاهرة) دونما سلاح يحميه، وعليه أن يتكيف مع الحياة فيها أو يضيع في شوارعها دون أن يجد من يهون عليه كما يندفع هؤلاء المهاجرون أن يكونوا لأنفسهم داخل المدينة صورة طبق الأصل من الثقافة التي تركوها وراءهم (ثقافة القرية) وذلك لقدرتهم المحدودة على تمثل ثقافة المدينة.**

- **ويشير (محمود عودة) في هذا السياق إلى أن الطبقة الهامشية في القرية هي المصدر الأساسي للهجرة الباحثة عن عمل، وهي في الوقت نفسه المصدر الأساسي لتكوين الفئات الهامشية والدنيا في المدينة والذين يشكلون جيوشاً قروية داخل المدينة ذاتها وينقلون إليها ثقافاتهم الأصلية في مجتمعهم قبل الهجرة، فالمهاجر ينتقل من وضع اجتماعي إلى وضع قريب الشبه منه إلى حد كبير، اللهم فيما يتعلق بالمناخ الاقتصادي العام فهو زراعي في موطنه وصناعي وتجاري في مهجره.**

- **وخلاصة القول: إن المناطق الهامشية التي تواجه بقصور الإمكانات من جهة وزيادة عدد السكان المهاجرين من جهة أخرى تصبح مناطق تفريخ لكثير من المشكلات داخل المدينة، وينتشر بها كثير من مظاهر السلوك المنحرف وهي تأوي مجموعة من الناس المقهورين على أمرهم الذين يعانون من وجودهم بها وهي تفتقد بدورها الخدمات والمرافق الأساسية وتعاني الحرمان وتواجه بصفة أساسية ومستمرة احتمال الطرد من العمل والمسكن وبالتالي يعانون الإحباط والقدرية والتسليم بالواقع كما يتفقدون الأمل في غد مشرق فضلاً عن افتقاد الأمن والحرية.**

رابعاً: الفئات الهامشية الحضرية وأزمة الإسكان

- **لقد طرحت مشكلة السكن الفقير في الدول النامية نفسها كواحدة من أخطر وأعقد المشكلات التي تواجهها في الآونة الأخيرة، ولذلك ربط كثير من الباحثين بين الهامشية الحضرية وأزمة السكن فهي تتميز بأنها أحياء سكنها أصحابها بوضع اليد كما أنها تقوم ادة على تخوم المدن ما جعل بعض الباحثين يقرن بين أحياء واضعي اليد وظاهرة الهامشية الحضرية، حيث إنهم جغرافياً يعيشون على أطراف المدينة واجتماعياً بعيدون عن الحياة الحضرية بوجه عام.**

- **ومن ثم برز موضوع السكن في تلك الدول واحتل مكان الصدارة بين المشكلات المتعددة التي تعانيها، وذلك أن نسبة كبيرة من السكان في الأحياء الفقيرة يعيشون ظروفاً سكنية سيئة، فقد قدر أن نصف سكان قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يسكنون مساكن غير صحية، شديدة الازدحام وبالتالي فإن مأساة الأحياء الفقيرة ليس فقط في نوعية المساكن أو في الوضع غير الصحي والقذارة والظلمة وانعدام الصيانة بل أيضاً في اكتظاظ المساكن الموجودة بهذه الأحياء بالسكان، أي إن كل مسكن في هذه الأحياء أصبح مأوى للعديد من السكان، وهذا بلا شك يؤدي إلى فقدان الخصوصية الشخصية ويعرض الإنسان لكثير من الأمراض، ويعرض الروابط الاجتماعية لكثير من المشكلات.**

- **فالمسكن – كما يقول علماء الاجتماع- ليس مأوى فقط وإنما رمز للخصوصية أو المكانة والتمايز ، فهو يعكس إلى حد بعيد شخصية قاطنيه وشخصية المجتمع الذي يوجد فيه ومستواهم التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، فالمسكن بمفهومه الحديث قالب مادي للتفاعل الإنساني، وتتوقف طبيعة هذا التفاعل إلى حد كبير على تشكيلات هذا الإطار، ما ينتجه عن علاقات اجتماعية وما يحتويه من نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة.**

- **ومن ثم فالمسكن يعد من الحاجات الأساسية للإنسان، ومن أجل هذا فقد أصبحت مشكلة الإسكان الحضري واحدة من المشكلات المحورية التي تشغل بال رجال السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، وذلك لأن الهدف من توفر المسكن لا ينحصر في مجرد أنه مكان إقامة أو بناء مباني صماء في المدن، بل ارتباط هذه المشكلات بالحاجات الاجتماعية التي ينبغي أن يشبعها المجتمع، وقد أرجع علماء الاجتماع الحضري هذه المشكلة (الإسكان) إلى عدم وجود توازن بين الموارد المتاحة للإسكان والخدمات الحضرية من جهة، والانفجار السكاني وهجرة الريفيين إلى المراكز الحضرية وتضخمها من جهة أخرى، فالإمكانات الاقتصادية لا تستطيع أن تلاحق النمو الحضري السريع، ويتضاعف العجز الاقتصادي نتيجة لوجود قصور في المرافق والخدمات وأجهزة التخطيط الحضري.**

- **وعليه يكون العجز في مواجهة أزمة الإسكان باعثاً نحو قيام العشوائيات الحضرية من منطلق المسكن أو المأوى، لكن المشكلة لا ينظر إليها في بعدها المنفرد القائم على توفير المسكن، وإنما تصبح المشكلة بعد ذلك أكثر تعقيداً وتشابكاً في أبعاد كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية، لكننا ينبغي ألا يغيب عن ذهننا أن سبب المشكلة ارتبط منذ البداية بالتضخم السكاني وعدم توازناته مع الموارد والفرص المتاحة أمام الناس وليس أدل على ذلك من الظروف المتدنية التي يعيشها سكان المناطق العشوائية (داخل مباني الصفيح والأكشاك الخشبية والمآوى الركامية غير المخططة والأكواخ ..إلخ).**

- **والمشكلة في حد ذاتها ليست مصرية فقط فثلث سكان مدن العالم النامي يعيشون في مناطق متخلفة ويعانون ظروف المسكن السيئ وغير الملائم، وهي المساكن التي أقيمت داخل المناطق الحضرية المختلفة أو التي أقيمت بوضع اليد في مناطق الأطراف الحضرية، ويرجع انتشار نمط الإسكان العشوائي إلى سببين:**

- **الأول : يرتبط بانخفاض تكاليف السكن العشوائي.**
- **والسبب الآخر يرتبط بأسلوب التمويل المتدرج، بمعنى أنه يقوم بالبناء المتدرج كلما توافر لديه قدر ممكن من المال إلى أن ينتهي من بناء المنزل الذي يتوافق مع احتياجاته وإمكاناته.**

- **وبالرغم من إحراز معدلات عالية من التقدم في التعاون مع مشكلات الإسكان الحضري في بعض الدول النامية، فإنه من المحتمل في دول كثيرة أخرى أن**

يصبح العجز في توفير المساكن أكثر خطورة في العقود المقبلة، حيث إنه كلما ازداد التحضر، ازداد تركز الفئات الهامشية الفقيرة في المدن.

- **ففي مدينة القاهرة على سبيل المثال لم يتم توفير وحدات إسكانية كافية يمكنها أن تلبي الطلب المتزايد على الإسكان، حيث إن ما يقدر بمليون ساكن يعيشون في المقابر القديمة التي تسمى بمدن الموتى (Cities of Dead) ونحو نصف مليون آخرين يسكنون فوق أسطح العمارات كما يعيش ملايين آخرون في مساكن وأحياء عشوائية غير شرعية أو وحدات إسكانية غير مرخصة.**

- **حيث بلغ حجم المناطق العشوائية في مدينة القاهرة الكبرى وحدها (٢٨) منطقة يقيم فيها نحو ستة ملايين نسمة وتبلغ مساحتها (٢٤،٣%) من إجمالي مساحات المناطق المسكونة في القاهرة الكبرى وأن سكان هذه المناطق يبلغون (٤٥،٦%) بالنسبة لإجمالي عد سكان القاهرة الكبرى.**

- **لذا يعد السكن أو المأوى من أهم المشكلات الحيوية التي تواجه التنمية في دول العلم النامي بوجه عام، والتنمية الحضرية المستدامة بوجه خاص؛ لذلك وجدت الحكومات في الدول النامية أنه من الصعوبة البالغة بناء عدد كاف من وحدات الإسكان العام، وفي إطار هذا الوضع المعقد للمشكلة الإسكانية في البلاد النامية، أصبح التخطيط العمراني للمناطق العشوائية والهامشية أمراً لابد منه، وأداة عمل واجبة،**

- **وأن هذا التخطيط العمراني يجب أن يهتم بتخطيط الأحياء وتوفير الخدمات وإقامة المباني السكنية الملائمة صحيحاً واجتماعياً واقتصادياً كما يجب أن يستند التخطيط الحضري والعمراني إلى سياسة الدولة نحو تطوير المناطق الهامشية الحضرية تتجه اتجاهاً صريحاً نحو الحد من الهجرة أو تضع الضوابط لهذه الظاهرة؟**

- **وإذا كانت سياسة الدولة تعمل على الحد من الهجرة فما القرارات التي اتخذت في هذا الصدد؟ وإذا تبنت الدولة ترك الهجرة لرغبات الأفراد فما سياستها لاستيعاب هؤلاء المهاجرين إلى المدن وإيجاد مأوى لهم؟ ومن ثم تتفاقم الأزمة الإسكانية في هذه المناطق بشكل كبير. وإزاء استفحال أزمة الإسكان في المناطق العشوائية في الدول النامية، ظهر اتجاه قوي يهدف إلى إزالة المناطق العشوائية ومحاولة تطويرها بأساليب مختلفة، من خلال برامج المساعدة الذاتية المدعمة حكومياً، وبالرغم من أن هذه البرامج ما زالت تلعب دوراً مهماً في الاستراتيجيات القومية للإسكان في الدول النامية إلا أن التجارب القليلة التي**

تمت في هذا المجال لم تسهم في حل مشكلات الهامشيين الحضريين بقدر ما أسهمت في تعقيدها،

- **فلقد ترتب على هذه التجارب تحطيم الجوانب الوظيفية للمجتمعات المحلية في المناطق الحضرية الهامشية في المدن، وانتقال الأسر إلى الأطراف ما يعني الابتعاد عن أماكن العمل المألوفة وإضعاف شبكة العلاقات الاجتماعية المكونة للجيرة وتناقص داخل الأسرة نتيجة للحرمان من فرص العمل الإضافي، وزيادة الإنفاق على المواصلات، لذلك تتجه البرامج التنموية الحالية إلى تدعيم الأحياء الهامشية القائمة واعتبارها (رصيداً حضرياً) يحتاج إلى مزيد من التطور والتأهيل.**

- **ولذلك فقد وجد اتفاق بين خبراء التنمية الحضرية على أن هذه السياسات وتلك البرامج غير كافية لتربية حاجات الفئات الهامشية الفقيرة للحماية في المستقبل، ويجب أن تستبدل أو تدعم بخيارات أفضل تعتمد بصورة على إسكان القطاع الخاص، وبناء الإسكان التعاوني، والاعتماد على القطاع الخاص غير الرسمي، وتوظيف البرامج المبدعة التي ترفع الدخل والطلب الفعال على الإسكان والحماية المتزايدة لملكية الأرض.**

- **علاوة على ذلك يحتاج تطوير المناطق الهامشية الحضرية إلى فهم عميق للواقع السياسي والاقتصادي للدول النامية، وذلك بسبب تشابك وتعقد مصالح القوى والأطراف المختلفة، فتطوير هذه المناطق قد يعني في الوقت ذاته القضاء على المضاربة على أراضي البناء، وإعداد خطط حضرية ملائمة، ومواجهة جماعات المصالح ذات التأثير الكبير،**

- **وتمويل هذا التطوير عن طريق إحداث تعديلات في النظام الضريبي لصالح ذوي الخل المحدود، وبدون هذه المتغيرات وغيرها فإن الإقدام على تطوير هذه المناطق الهامشية لا يخلو من مخاطر ومشكلات، خاصة أن السياسات الاجتماعية تتضمن رغبات وأماني مثالية في تزويد الفئات الهامشية الفقيرة بمساكن وخدمات للنهوض بأوضاعهم، ومن المعروف أن هذه الأماني وتلك الرغبات لا تحقق عادة بين ليلة وضحاها.**

- **خامساً: التنمية الحضرية المستدامة وإدماج الفئات الهامشية في الحياة الحضرية.**

- **لاشك أن تناول مفهوم التنمية الحضرية المستدامة لابد أن يتم في إطار المفهوم الأوسع والأشمل وهو مفهوم التنمية البشرية، باعتبار أن مفهوم التنمية الحضرية المستدامة جزءاً من كل وهو التنمية البشرية، وفي الواقع يلاحظ المتتبع لمسيرة الفكر التنموي الاتجاه نحو التوسع في مفهوم التنمية، وبلورة مفاهيم أكثر شمولاً، وكان ذلك في إطار المراجع الفكرية التي شهدها فكر التنمية في الخمسينيات التي ركزت على مسألة الرفاه الاجتماعي،**

- **وفي الستينيات ركزت على البعد الاقتصادي وإهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية للتنمية، وفي السبعينيات تم التركيز على تخفيض وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية، في حين أصبحت الثمانينيات الجانب المهمل لها، حتى حدث التحول في التسعينيات نحو المفهوم الأوسع والأشمل للتنمية من خلال ظهور مفهوم التنمية البشرية (Human development) حيث صدر التقرير الأول للتنمية البشرية عام ١٩٩٠م بتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس،**

- **وهذه الخيارات من حيث المبدأ لا نهائية، وتتغير بمرور الوقت لكن أهم هذه الخيارات هو تحقيق حياة طويلة خالية من العلل والأمراض واكتساب المعرفة والحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الخيارات الأخرى ستظل بعيدة المنال.**

- **هذا ما يوضح أن مفهوم التنمية البشرية يعبر في إطاره عن رؤية طويلة الأجل وواعدة، ويجبُّ ما سبقه من مفاهيم تنموية على اختلاف مداخلها ومحاورها، فالتنمية البشرية ذات رؤية شاملة وتطرح إستراتيجية تبدأ وتنتهي بالناس.**

- **وفي ضوء مفهوم التنمية البشرية فقد حدد دليل للتنمية البشرية مكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في الصحة، التعليم، والدخل، ويعبر عن التحسن في الصحة بدلالة العمر المتوقع عند الميلاد، وفي التعليم بواسطة من يعرفون القراءة والكتابة من السكان، أما الدخل فيقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.**

- **وانطلاقاً من مفهوم التنمية البشرية ومقياسها تزايدت الدعوة إلى تبني أهداف جديدة ترتبط بالعمل على ضرورة مواجهة (الفقر واستئصاله والتقليل من حدته من خلال تحسين الدخل) وزيادة التوظيف وإشباع الحاجات الأساسية، خاصة أن تجارب معظم الدول النامية أظهرت أنه بالرغم من النمو الاقتصادي الذي تحقق في هذه البلدان – رغم التباين في ظروفها والمعدلات التي حققتها- فإنها ظلت**

تعاني زيادة أعداد الفقراء، وبؤس أحوالهم المعيشية، وبات واضحاً أن التنمية لا تعني الزيادة في متوسط دخل الفرد فحسب بل تستهدف القضاء على الفقر.

- **ولذا فقد زاد الاهتمام العالمي والمحلي الواضح باتجاه التنمية البشرية في تقرير عام ١٩٩٧م بتفسير ظاهرة الفقر بوصفها أكثر من مجرد انخفاض الدخل، بل تتضمن الحرمان من معظم الفرص، والخيارات المتاحة للتنمية البشرية التي تتراوح ما بين العيش مدة أطول، وبصحة جيدة واكتساب خبرات ومهارات من خلال المعرفة، وإشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان الحرية والكرامة والاحترام الذاتي من الآخرين.**

- **كما واصل تقرير التنمية البشرية الاهتمام بالقضايا المهمة التي عادة ما تترتب على سياسة التكيف الهيكلي في البلدان النامية والتي عرضت على قمة التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ وهي البطالة، الفقر والتشرذم الاجتماعي. وفي سياق تطوير مفهوم التنمية البشرية فقد تم التوصل إلى مجموعة من المعايير المقترحة لقياس التنمية البشرية على النحو التالي:**

- الصحة الجيدة من خلال العمل المتوقع عند الميلاد.
- التعليم الجيد والتواصل مع تقانات المعلومات والاتصال الحديثة.
- التمتع بالحرية للجميع بما يشتمل على تمكين المرأة.
- التعايش في سلام مع البيئة.

- **ويلاحظ هنا أن استبعاد الدخل كان مقصوداً لتشديد على قصور القدرات الإنسانية في الدول النامية والبلدان العربية نسبة إلى الدخل من ناحية وفي المقابل فإن استخدام مؤشرين في مجال اكتساب المعرفة (التحصيل العلمي والاتصال بشبكة الانترنت) يعبر عن الأهمية القصوى لاكتساب المعرفة في التنمية البشرية أو الإنسانية.**

- **ومن خلال ذلك يتضح أن هناك علاقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة، ومن هنا فقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة (Human development sustainable) والتي تعني ان يكون لدينا التزام أخلاقي بأن نفعل من أج الأجيال المقبلة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل، ولاشك أنه يترتب على مثل هذا الالتزام مسئوليات كثيرة منها المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال عدم استنزافها، وألا يكون تمويل استهلاك الأجيال الحالية بدون ديون اقتصادية تستقطع من مدخرات الأجيال المقبل.**

- **أي إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي بالاحتياجات الراهنة دون أن تكون على حساب قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتهم الذاتية، وبالتالي فالتنمية المستدامة تعد مفهوماً أوسع نطاقاً من حماية البيئة حيث إنها تتضمن الاهتمام بالأجيال القادمة من أجل العيش بصحة جيدة والتكامل مع البيئة على المدى الطويل من خلال الحفاظ على نوعية الحياة (وليس فقط نمو الدخل) لتحقيق المساواة بين كل الناس في الوقت الراهن (من خلال تقليل حدة الفقر) والمساواة بين الأجيال المقبلة (فمن حق الأجيال المقبلة الاستمتاع ببيئة نظيفة كما نحن نستمتع بها حالياً) والمحافظة على الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للرفاهية الإنسانية.**

- **وفي ضوء التطوير المستمر لمفهوم التنمية النوعي، فقد ظهر أيضاً مفهوم التنمية الحضرية المستدامة (Sustainable urban development). والتي يمكن الإشارة إليها بشكل عام بوصفها عملية دينامية تستجيب للضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئة الحضرية المتغيرة.**

- **وهذا يعني أن التنمية الحضرية المستدامة تتضمن النشاطات المتصلة بتنمية القطاع الحضري والتي تتسم بالاستمرارية إلى عقود مقبلة، كما أن الهدف النهائي لها يتضمن تحقيق التوازن بين الأبعاد الفيزيقية والاقتصادية والاجتماعية في إطار المدخل الشمولي.**

- **وهكذا تشير التنمية الحضرية المستدامة بشكل أكثر تحديداً باعتبارها (التنمية المجتمعية والمحلية) التي تفي بالاحتياجات الحاضرة دون إحداث نقص في الموارد المتاحة، وبالتالي فقد حظى هذا المفهوم بالاهتمام في كل المجتمعات نظراً لأن الاتجاهات التقليدية في التنمية أصبحت تسهم في خلق المشكلات البيئية والمجتمعية أكثر مما تحلها، كما أن هذا المفهوم ينطلق من الاعتقاد العالمي بمحدودية الموارد المتاحة، ولذا فلكي نستمر في تحسين نوعية الحياة للأجيال المقبلة في المجتمعات الإنسانية يجب تبني العمل التنسيقي للتخطيط وصناعة السياسة التي تشمل التكامل بين ما هو عام وما هو خاص، وما هو محلي وما هو دولي أو عالمي.**

- **وهذا ما يوضح أن التنمية البشرية تعد عنصراً حيوياً من أجل التنمية الحضرية المستدامة، وأن قضايا البيئة هي جزء لا يتجزأ من جميع أنشطة التنمية المستدامة، كما أن إدارة التنمية تتطلب المشاركة الفعالة لجميع الأطراف**

المستفيدة من التنمية والمؤثرة فيها، وتتطلب دعماً تنسيقياً وفنياً، هذا فضلاً عن أنه يجب أن تتوافق الإدارة البيئية وإدارة التنمية الحضرية مع الآليات والمؤسسات القائمة، وفي هذا الصدد اقترح تيم هوني (Tim Honey) أربعة مبادئ موجهة للإدارات الحكومية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في ظل العولمة، وتلك المبادئ التية يمكن مناقشتها في سياق تعاون المدن للمدن (City to city cooperation) على النحو التالي:

- **يجب إلمام القيادات المحلية بالمنظور العالمي الجديد المبني على أساس محلي، بمعنى جعل قيادات الأجهزة الحكومية يفكرون عالمياً وينفذون محلياً (Thing globally and act locally).**
- **يجب تشجيع القيادات المحلية على الارتباط بمجتمعاتهم المحلية الحضرية ليس من خلال البعد الاقتصادي فقط وإنما من خلال كل الأبعاد المجتمعية الأخرى، فالتنمية الحضرية المستدامة يجب أن تلتزم عالمياً بقضايا التعليم والبيئة والرعاية الصحية وبنوعية قضايا الحياة الأخرى التي تشكل بنية المجتمع الحضري.**

٣. يجب على القيادات المحلية إتاحة الفرصة للمواطنين الهامشيين في المدينة لكي يصبحوا مواطنين عالميين ومندمجين لكي يؤسسوا روابط اجتماعية على أساس الصداقة والفهم الثقافي.
٤. يجب أن تؤسس القيادات المحلية شراكة بين ما هو عالمي ومحلي على أسس جديدة تقوم على تنمية الاهتمامات والمصالح، والرغبات والمواهب والقدرات العديدة للموارد البشرية الموجودة في المجتمعات الحضرية وخاصة التركيز على القضايا الحيوية التي تواجه المجتمع الحضري والتي تشمل التخفيف من حدة الفقر والقضاء على الأمية.

- **وعلى هذا أصبح من الراسخ أن التنمية الحضرية المستدامة ليست فقط من أجل البشر، وإنما يجب أن تكون من صنعهم، ومن ثم فإن تنمية المناطق الهامشية وتطويرها يجب ألا تتم بمنأى عن مشاركة سكانها في التطوير، كل حسب قدراته وإمكاناته، بل يجب أن يشارك الجميع في طرح بدائل التطوير وأن آراء البشر من الفئات الهامشية أحد مدخلات صنع قرار التنمية والتطوير، وتعني المشاركة – في أحد معانيها- أن يشارك الأفراد بأسلوب ما في السيطرة على المبادرات التنموية والقرارات والموارد التي تؤثر عليهم،**
- **بل سار الحديث اليوم يركز على مفهوم التنمية بالمشاركة، فالأفراد يجب أن يكون لهم دور في تحديد كيفية ما هو قائم منها وطرح بدائل لها، حيث إن متلقي الخدمة يجب ألا يكون سلبياً، بل عليه أن يشارك، وهذا لا يعني أن مشاركة الأفراد الهامشيين في التطوير هي في مجرد طرح الخيارات، وإنما يجب أن**

يشاركوا في التنفيذ سواء بتحمل جزء من التكلفة يتناسب مع قدراتهم أو المشاركة بجهودهم البشرية في التطوير والتنمية.

- **كما أنه لا يمكن للدولة أن تتخلى عن دورها في تطوير وتنمية المناطق الهامشية، فالتنمية الحضرية المستدامة لا تتجزأ ولا يمكن قصرها على قطاع دون آخر أو شريحة مجتمعية دون أخرى أو مناطق بعينها وإنما يجب أن تنطلق جهود التنمية لتشمل المجتمع بأسره، خاصة أن موقف الدولة في مصر يتصف بضعف الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية للفئات الحضرية الهامشية،**

- **وعدم تناسب حجم هذا الاهتمام مع حجم المشكلات المثارة في هذه المناطق في مجالات الإسكان والخدمات والمرافق وتفشي البطالة والأمية والعنف بل تدخل اعتبارات ومصالح غير موضوعية في المشروعات المفترض توجيهها لخدمة هذه المناطق وسكانها مما يقلل من جدواها. بل ذهبت بعض الدراسات لتأكيد أن جميع الإفرازات والتداعيات السلبية لبيئة المدينة وظواهرها يمكن تفسيرها كنواتج للعلاقات المتبادلة بين الدولة وظواهر المدينة في المناطق العشوائية.**

- **وبالتالي تتطلب سياسات التكيف الهيكلي وبرامج الخصخصة ثقلاً أكبر للدولة وبخاصة تجاه الفئات الفقيرة والمهمشة، خاصة في ظل قصور سياسات الدولة فيما يخصص من استثمارات الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للإسكان في هذه المناطق، وتركز هذه السياسات بشكل مخل على المدن الجديدة رغم وجود بدائل أخرى قد تكون أكثر فاعلية في حل مشكلة الإسكان وإعادة توزيع السكان مثل تنمية وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة وضعف التنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بهذه السياسة،**

- **وانخراط الدولة وقطاعها في إدارة الأعمال في بناء الإسكان الإداري والإسكان الفاخر بدلاً من توجيه الموارد والطاقات نحو تغطية احتياجات محدودي الدخل من الوحدات السكنية، فضلاً عن التجاوزات لاسيما على مستوى المحليات في توزيع الوحدات السكنية بالإيجار أو التمليك لصالح أفراد معينين خصوصاً ممن لهم صلات بالمسئولين.**

- **كما أن سياسات الدولة تجاه المناطق الهامشية تقوم على تجزئة المشكلات الاجتماعية وتفريغها من محتواها الاجتماعي السياسي الفعلي، وتكتفي بتقديم الإصلاحات العابرة القائمة على تقديم بعض الحلول الجزئية غير المدروسة التي تمنحها الدولة دون أن تؤدي حقيقة لمعالجة الموقف ودعم البنية الأساسية التي تعيش في ظلها هذه الفئات الهامشية،**

- **وهذه نظرة – كما يقول أحد الباحثين- وظيفة محافظة تفسر الظواهر الاجتماعية وأنماط السلوك وفقاً لأدوارها في حفظ النظام والأمر الواقع، وترى في المشكلات الاجتماعية أمراضاً فردية أو شروراً اجتماعية مرتبطة بفئات معينة وقضايا جزئية يمكن حلها بتقديم بعض الجرعات والمسكنات المؤقتة.**

- **وبالتالي فالأمل معقود على تبني حلول جذرية تمس واقع البنية الاجتماعية والاقتصادية بهدف إرساء دعائم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقية في المجتمع حتى لا تعبث الأيدي المنحرفة بمصائر هذه الفئات الهامشية الفقيرة البائسة، فتهمش أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية فتحرم المجتمع من فاعلية هذه الطاقات البشرية الهائلة التي إذا ما أحسن استغلالها فإنها تدعم جهود التنمية الحضرية المستدامة وتدفع بعجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لصالح المجتمع كله.**

- **الخاتمة:**

- **في ضوء الاهتمام العالمي لعلماء الاجتماع الحضري بدراسة المشكلات الحضرية السائدة في المناطق العشوائية والهامشية الحضرية الناجمة إما عن تزايد التدهور والتخلف الحضري للمدن التقليدية، وإما ما جاء نتيجة للسياسات الجديدة التي تنتجها الدولة تحت ما يسمى بسياسات التكيف الهيكلي وإعادة الهيكلة الرأسمالية وما نجم عنها من إهمال البعد الاجتماعي لتلك المناطق،**

- **ومع نسيان المجتمع لها أو تناسيه لأحوال الفئات الهامشية فترعرعت داخلها جميع ألوان الانحراف والحرمان مع بيئة ذات فقر شديد وغياب شامل للخدمات والمرافق الضرورية للحياة، وشكلت أماكن ملائمة لمأوى الخارجين على القانون كاللصوص والسماسرة والبلطجية وأصحاب المهن الهامشية والفقراء الذين حاولوا أن يشكلوا ثقافة هذه المناطق بما يتماشى مع قيمهم الخاصة من ألوان الابتزاز والغش والتطرف ونمط من الثقافة الهامشية العنيفة التي تنطلق من عمليات للتكيف العنيف مع بيئة مولدة للبؤس فتنتشر مظاهر الانحراف والإدمان والجريمة،**

- **ما جعل من الأهمية بمكان ضرورة إعادة هؤلاء الهامشيين لكي يصبحوا جزءاً لا يتجزأ عن نسيج الحياة الاجتماعية الحضرية، وهذا يتطلب رؤية سياسية واجتماعية متكاملة لإدماج وتطوير الفئات الهامشية في المجتمع الحضري من خلال الركائز التالية:**

- **ضرورة تكاتف جميع المؤسسات التربوية والسياسية والرسمية مع الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية بالتثقيف السياسي والوعي الاجتماعي للعمل على دمج الفئات الهامشية داخل المجتمع، ومساعدتهم على التكيف والاندماج مع حياتهم الجديدة، وبما لا يتعارض مع أهدافهم الخاصة ومعايير وقيم المجتمع الحضري.**

٢. ضرورة إشراك الفئات الهامشية في تنمية وتطوير مناطق سكانهم سواء من خلال التكلفة أو بالجهد البشري على أن تتكفل الدولة أو بعض المنظمات الأهلية غير الحكومية بتقديم المساعدات لغير القادرين للحصول على مسكن ملائم وصحي.

٣. ضرورة عمل خريطة متكاملة للفئات والمناطق الهامشية، ويكون البدء بالمناطق الأكثر تدهوراً مع ضرورة التنسيق بين الجهود الحكومية والشعبية في تنمية هذه المناطق مع الاستفادة من حصيلة عملية بيع الخصخصة لتنمية وتطوير هذه المناطق الهامشية.

٤. المطالبة بإنشاء لجنة قومية تعمل على تنسيق جميع الجهود الدولية والمؤسسات المانحة والمنظمات الأهلية غير الحكومية، وجهود رجال الأعمال والقطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، وتتسم أعمالها بالشفافية مع ممثلين لجميع شركاء التطوير، لتنمية المناطق العشوائية في ظل مشاركة الحكومة بدور كبير في إدارتها وتمويلها ومتابعة أعمالها.

٥. نظراً لأن ظاهرة الهامشية الحضرية في مصر تتسم بتعدد وتشابك أبعادها وجوانبها المختلفة وتباين مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن هذا يفرض ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة من منظور يعبر عن التكامل بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية والمشتغلين بها، كما يفرض ضرورة التكامل بين المراكز العلمية والجماعات من دراسات وبحوث لهذه الظاهرة وبين أجهزة الدولة المعنية من أجل التوصل إلى حلول حقيقية لتلك الفئات الهامشية.

المحاضرة الثالثة عشر التصنيع والتحضر

- **مدخل:**

- **دفعت الاتجاهات المرتبطة بالتصنيع على المستوى العالمي بشكل عام والتصنيع في الدول النامية بشكل خاص، والتي تمثلت في زيادة تعقيد المجتمع وحدوث تحولات جذرية في شبكة العلاقات الاجتماعية والرسمية ونوعية المهن والمفهومات الخاصة بالعامل والمشرف وطبيعة العمل**

- فضلاً عن تضخم أحجام المدن وزيادة أعدادها وتدهور الكثير من البيئات الحضرية، وتفاقم العديد من المشكلات التي أصبحت ملازمة للحياة في المدن إلى زيادة الاهتمام بالآثار الناجمة عن التصنيع والحياة الحضرية ومستقبلها.
- لذا فإن القصد من وراء الاهتمام بمناقشة العلاقة ثلاثية الأطراف (التصنيع والتحضر والمجتمع) ألا نحاول التوقف عند الرؤية التقليدية للعلاقة بين التصنيع والمجتمع كأحد محاولات علم الاجتماع الصناعي
- وإنما تتعدى ذلك إلى محاولة معرفة العلاقة التبادلية بين التقدم الصناعي من ناحية والتحضر والمجتمع المحلي من ناحية أخرى، فكلاهما يتأثر ويؤثر في الآخر،
- حيث إن عملية التصنيع تؤثر بشكل قوي على البنية الاجتماعية وشبكة العلاقات داخل المجتمع الإنساني
- ويتسم هذا التأثير بعدم التكافؤ الكمي والكيفي بين مجتمع وآخر على المستوى العالمي، لذا فقد اهتم علماء الاجتماع في دراستهم للمجتمع والصناعة بفضل ثلاثة عوامل أساسية هي:

- الاهتمام العالمي بعملية التصنيع حتى صارت تشكل العالم الذي نعيش فيه وتضفي عليه روح الصناعة كأسلوب حياة.
- ظهور ما يعرف بمجتمعات العالم النامي عقب الحرب العالمية الثانية، والاعتماد الرئيسي لهذه المجتمعات على عملية التصنيع في تحقيق التنمية الشاملة، وما يصاحب هذا الاتجاه من تغيرات سياسية واقتصادية للعالم النامي.

٣) التغير الاجتماعي الذي يتصف بالتعقيد والدينامية العالمية خاصة داخل المجتمع الصناعي المتقدم الذي يمر حالياً بمرحلة انتقالية يصفها الكثير من الباحثين مثل جيمس بيرنهام بالتحول من المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع المعلومات.

- مفهوم التصنيع والاستراتيجيات المطروحة للتصنيع والآثار الناجمة عن التصنيع والعلاقة بين التصنيع والتحضر والمجتمع.
- أولاً: مفهوم التصنيع
- في البداية يجب أن نفرق بين مفهومي النمو الصناعي والتصنيع، فعلى الرغم من أنهما متقاربان في البداية إلى حد كبير إلا أنهما في الوقت ذاته غير متطابقين تماماً، وليس من قبيل الصدفة أن تظهر مناقشات جدلية حول وضع حدود فاصلة بين قضايا النمو الصناعي (النتائج الكمية) والتصنيع (النتائج الكيفية)
- فالنمو الصناعي ارتبط بدرجة كبيرة بمعايير كمية مثل تأثير نمو الإنتاج الصناعي، وعدد المشاريع الصناعية الجديدة،
- وتزود هذه المشاريع بالتكنولوجيا والأيدي العاملة، وأما التصنيع فإنه يرتبط بالمعايير الكيفية أكثر من ارتباطه بالمعايير الكمية، فهو يعني ارتباطه بمنهج تصنيعي معين
- وكذا زيادة نصيب الصناعة في الاقتصاد القومي ونشوء مشاريع جديدة وإقامة قاعدة تكنولوجية حديثة ونمو الإنتاجية للعمل
- ناهيك عن تحقيق الاستقلال القومي والتغلب على الطابع الوحيد للاقتصاد والعمل وفق استراتيجية قومية، ووفقاً لذلك يمكن القول إن الخبرة التاريخية للعالم النامي توضح في كثير من الأحيان أنه عرف صناعة بلا تصنيع.
- وعلى هذا فإذا كان التصنيع أهمية متعاظمة جداً إذ إنه يعمل على تحويل البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع، وإحداث تغيرات عميقة في تشكيل خريطة الطبقات الاجتماعية

- **كنمو الطبقات الرأسمالية ، واضمحلال الطبقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية وزيادة عدد ودور البيروقراطيات والطبقة العاملة وتغيير نمط حياة مختلف فئات السكان، وعملية إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية في الريف والمدينة.**

- **لذا يوجد اتفاق عام على التعريف الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام ١٩٦٣م، للتصنيع بوصفه عملية من عمليات التنمية الاقتصادية تتم بمقتضاها تعبئة جزء من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تكنولوجياً**

- **وقوامه قطاع تحويلي دينامي يتيح كلا من أدوات الإنتاج والسلع الاستهلاكية، ويؤمن معدلاً مرتفعاً من النمو الاقتصادي ومن التقدم الاقتصادي والاجتماعي،**

- **وتتضمن موسوعة العلوم الاجتماعية تعريفاً دقيقاً للتصنيع بوصفه عملية تحويل اقتصاد تهيمن عليه الزراعة إلى اقتصاد يسهم في تصنيع السلع إسهاماً مطرداً في الإنتاج الكلي والصادرات**

- **ويلزم عن ذلك بالضرورة تناقص نصيب العاملين بالزراعة من حيث النسبة المئوية وزيادة نسبة العاملين في الصناعة، فضلاً عن وجود بعض الخصائص الأخرى مثل درجة كبيرة من تقسيم العمل،**

- **والتخصص واستخدام الآلة التي تسير بالبخار وكذلك التطبيق النظامي للعلم والتقنية في منطقة الإنتاج إلى جوهر التصنيع**

- **الذي هو طريقة لتنظيم الإنتاج بهدف التقليل من التكلفة الفعلية في كل وحدة من وحدات السلع المنتجة والخدمات.**

- **وقد أشار التعريف التقليدي للتصنيع والمرتبط بالثورة الصناعية إلى العملية التي تفرز كميات هائلة من السلع المادية كانت غير متاحة للغالبية من أفراد المجتمع قبل الثورة الصناعية.**

- **في حين أشار التعريف الأشمل والأحدث لعملية التصنيع إلى التحول الواسع والمستمر للمجتمع من النمط الزراعي والاقتصاد التقليدي إلى النمط الصناعي المشتمل على قوة رئيسية للعمل تتصف بالدينامية العالمية،**

- **وشمولية العلاقات بين العمال وأصحاب العمل، وتغير في قوى الإنتاج بفعل التقنية المتقدمة والمتطورة، وما يصاحب ذلك من قيم تقنية واقتصادية تنتشر وتضم بنية المجتمع.**

- **وعلى هذا يمكن توضيح أهم خصائص عمليات الإنتاج التصنيعي بما يلي:**
  - **إمكانية تطبيق تقنية ذات آلات معقدة ترتبط بالإنتاج على نطاق واسع.**
  - **الاستفادة القصوى بالتنوع الهائل من المواد الخام التي غالباً ما تصنع من خلال استخدام أساليب تكنولوجية معقدة.**
  - **تقسيم تقني للعمل على درجة نسبية من التعقيد داخل وحدات الإنتاج.**

٤. تعاون وتنسيق معقد المهام المتخصصة داخل وحدات الإنتاج.
٥. مدى تباين المهارات في قوة العمل.

- **ولعل تمييز كل هذه الخصائص السالفة للإنتاج الصناعي تكون أوضح ما تكون إذا ما قارنا بينها وبين الفنون الإنتاجية الحرفية ذات النطاق المحدود والإنتاج اليدوي.**

- **ثانياً: إستراتيجيات التصنيع:**

- **في الواقع أن الخيارات الإستراتيجية في التصنيع التي اتبعتها الدول النامية في الوقت الحاضر وفي الماضي القريب تتمثل في نمطين كبيرين لاستراتيجيات التنمية يرتبطان تقريباً بثنائية التحديث والتبعية**

- **وهما التصنيع بديل للاستيراد أو ما يسمى بسياسة إحلال الواردات، والأخرى إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير أو ما يطلق عليه إستراتيجية تشجيع أو تنمية الصادرات:**

أ/ التصنيع بديل الاستيراد:

- **وتدور فكرة هذه الإستراتيجية حول قضية أساسية (أنه بدلاً من التخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير علينا أن نحدد من استيراد السلع المصنعة والعمل على تصنيعها كلها أو بعضها على الأقل محلياً**

- **ولا يعني هذا التصنيع الثقيل أو الأساسي (الصلب مثلاً) على الأقل في البداية، بل الأكثر احتمالاً إقامة الصناعات الخفيفة من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية كالمنسوجات والمنتجات المنزلية والمياه الغازية.. الخ) الموجه إلى السوق المحلي،**

- **ولأن القيمة العائدة من الصناعة أكبر من القيمة العائدة من الزراعة أو التعدين فإن هذا يعني طريقاً أكيداً لتراكم رأس المال وتنويع الاقتصاد، فيما بعد**

- **أي إن هذه الإستراتيجية (الاستفاضة عن الواردات) ترتكز على توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات لإقامة صناعة محلية تنتج ما هو مستورد، بهدف تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات من جانب،**

- **وزيادة معدل النمو الاقتصادي من جانب آخر، علاوة على ذلك الاستفادة من الخامات الزراعية والاستخراجية والموارد البشرية المحلية**

- **بالتالي تمكين الفكرة الأساسية للاستفاضة عن الواردات أنه سوف يتم إقامة صناعة استهلاكية ثم وسيطة إنتاجية.**

- **وتأخذ إستراتيجية الإحلال محل الواردات صورتين أساسيتين:**

- الأولى: تتعلق باستبدال الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية، وفي هذه الحالة يمنع الاستيراد من السلع المصنوعة محلياً، بينما يتوسع الاستيراد من ورادات السلع الوسيطة الرأسمالية، أي بينما يتحقق الاعتماد على الذات نسبياً في السلع الأولى، تزداد التبعية للخارج في السلع الأخرى.

-الثانية: فهي إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية وعدد من السلع الوسيطة والرأسمالية تلك التي تسمى المرحلة الثانية من الاستفاضة عن الواردات

- وقد جاهدت دول أمريكا اللاتينية على ارتياد هذه المرحلة في عقدي الستينيات والسبعينات ولكنها تمت بطريقة جزئية، إذ استمر الاعتماد على الخارج وخاصة من الناحية التكنولوجية.

- والجدير بالذكر هنا أن هذه الاستراتيجية لم تكن مذهباً اقتصادياً صرفاً وإنما كانت مشروعاً سياسياً واجتماعياً أيضاً يهدف إلى تقويض الأبنية الاجتماعية المتخلفة أو حتى الإقطاعية وإزالة التحالف القائم بين ملاك الأرض الزراعية التقليديين وتجار الاستيراد والتصدير الذين تحكموا كثيراً في بلدان أمريكا اللاتينية.

- وعلى هذا فإن إستراتيجية التصنيع من خلال الإحلال محل الواردات هي إستراتيجية تهدف إلى إنتاج وطني عوضاً عن المواد الصناعية المستوردة بغرض إشباع الاحتياجات الداخلية للمواطنين

- وهذا يعني إنتاج السلع الاستهلاكية المصنعة الهادفة وضمان الانتقال من بنية الإنتاج الزراعي إلى بنية الإنتاج الصناعي، علاوة على المساهمة في التحرر الوطني من التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة،

- وهذا يعني أن مركز إصدار القرار سوف يتحول من الخارج (الدول المتقدمة) إلى الداخل (الدول النامية) ولقد نجم عن هذا الموقف أن ضعف موقف الطبقات الاجتماعية الاستغلالية التقليدية وكبار ملاك الأراضي وكبار التجار المصدرين

- وإتاحة مزيد من الفرص لظهور ومشاركة الطبقتين الوسطى والدنيا في عملية صنع القرار، علاوة على مساهمتها في مواجهة حالة الاغتراب الثقافي من خلال تحقيق الاستقلال القومي في (الهياكل الإنتاجية) لذا فإن أهم سمة تميز إستراتيجية الإحلال محل الواردات،

- أنه ترتب عليه إن تخلت دول المركز مع كل ما تقدم تحرزه عن بعض الصناعات الغذائية والغزل والنسيج

- ثم في مرحلة تالية سمحت لها بجميع السلع الاستهلاكية المعمرة ثم بإنتاج بعض أنواع الأسمدة وصناعة الحديد والصلب، ولكنها مازالت تسمح بإنتاج محرك السيارة أو شاشات التليفزيون ..الخ، كما أنها تحتكر تكنولوجيا الإنتاج في جميع المصنوعات،

- لكن إستراتيجية التصنيع كبديل للاستيراد أو الإحلال محل الواردات قد صادفت – كإستراتيجية – عملية بعض الصعوبات والمشكلات منها أن غياب التنافس يؤدي إلى تقليل الجودة فضلاً عن أنه لا سبيل إلى اختيار عقلاني لفروع الإنتاج التي ينبغي أن يتخصص فيها المجتمع

- كذلك فالأسواق التي تتمتع بالحماية تميل بطبيعتها إلى أن تبقى بعض الوقت تحت الحماية حتى بعد انتهاء مرحلة الحضانة مما يؤدي إلى مجموعة من الحواجز الجمركية التي لا تحقق أي وظيفة سوى إعاقة التجارة والنمو.

- وثمة مشكلة أخرى ترتبط بهذه الإستراتيجية وهي أنها تمخضت عن نوع خاص من الحلقة المفرغة، فمن الواضح أن إقامة الصناعات تتطلب سلعاً رأسمالية يتعين بالضرورة استيرادها، وهذا يعني أنه يجب دفع ثمنها بالعملة الصعبة.

- أما المشكلة الثالثة فتتمثل في أن هذه الإستراتيجية قد سلمت بالنمط القائم للطلب، فلو قام التصنيع بتوفيرها للسوق المحلي فما تلك السلع من الناحية العلمية، إذا وضعنا في الاعتبار التوزيع غير المتكافئ للداخل في بلدان يفتقد أغلب سكانها القدرة الشرائية الفعلية

- فإن هذا يعني التركيز على السلع الترفيهي التي تستهلكها الصفوة قليلة العدد مثل أجهزة التليفزيون والسلع الاستهلاكية المعمرة والسيارات ونحو ذلك.

- وبالتالي فإن استراتيجية صناعة قائمة على هذا النوع تعمل ببساطة على إعادة إنتاج اللاتكافؤ القائم

- ومثل هذه الاستراتيجية ليس لها علاقة بالحاجات الأساسية ولا تبذل جهداً نحو وضع القوة الشرائية في أيدي الجماهير.

٢/ التصنيع الموجه للتصدير:

وقد أدت أزمة وانهيار التصنيع بديلاً للاستيراد أو الإحلال محل الواردات إلى مدخل مغاير تماماً ظهر في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين وخاصة في أجزاء من أمريكا اللاتينية وشرق آسيا

تلك الإستراتيجية التي تدعو إلى الإنتاج من أجل السوق العالمي، بدلاً من تلبية المطالب المحلية، باعتباره وسيلة للنمو من خلال فكرة الميزة المقارنة أو النسبية.

- وتقوم هذه الإستراتيجية على الاستفادة من المواد الأولية المتاحة، ومن الأيدي العاملة الرخيصة في بناء صناعات يوجه إنتاجها أساساً إلى التصدير، دون أن يستبعد ذلك استهلاك جزء منه في الأسواق المحلية، ولإقامة هذه الصناعات ينبغي أن يتم التعرف على الأسواق التي سيتم التصدير إليها

- وعلى نمط الاستهلاك السائد فيها، ثم تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة الصناعات على أراضي الدول النامية سواء بالمشاركة مع رأس المال المحلي، أو بإقامة مناطق حرة تتخطاها وتبتعد عنها النواحي الجمركية والضريبية والرقابة على الأسعار.. الخ.

- وفي الواقع أن الدول النامية لا تقدر أن تسوق منتجاتها بسهولة دون وسيط، ويتمثل هذا الوسيط في الشركات متعددة الجنسيات أو على عابرة الجنسيات التي تقدم التكنولوجيا، وتقوم بالإدارة والتسويق إلى العالم الخارجي

- بل إنها هي التي تحدد شكل وطبيعة المنتج النهائي والأماكن التي تتوجه إليها تلك المنتجات المصدرة، وكذا المناطق التي يحرم معها التعامل، ثم تحدد الشركات التابعة التي تقوم بتوريد الآلات والمدخلات اللازمة للصناعة.

- ولقد مارست بعض الدول النامية هذا النمط من التصنيع – الموجه للتصدير- مثل بلدان جنوب شرق آسيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية وبعض دول الشرق الأوسط (تركيا) وبلدان عربية مثل تونس والمغرب وبعض دول الخليج العربي

- هذا وتعتمد هذه الإستراتيجية بصفة أساسية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، تلك التي تقوم بنقل بعض مراحل إنتاج بعض السلع الرأسمالية النهائية كالسيارات والإلكترونيات والكيماويات (الصناعات الملوثة) إلى بعض الدول النامية التي تملك بنية أساسية تستطيع أن تقوم بإنتاجها ولكن هذه البنية لها مقومات خاصة بها،

- ومع هذا فإن هذه الإستراتيجيات تتم في إطارين:

-الإطار الأول: أن تقوم الشركات الصناعية في الدول الرأسمالية المتقدمة بتحويل أجزاء معينة لحساب إحدى الجهات في البلد النامي من أجل إجراء عملية تحويلية لاحقة على أحد المكونات الأساسية

- **أما الإطار الثاني فإنه يتخلص في تجميع إحدى عمليات الإنتاج ثم إعادة تصديرها إلى الشركة الأم لتصريفها إما عن طريق سوقها المحلي أو عن طريق السوق الخارجية، بمعنى آخر أن التصنيع الموجه للتصدير يأخذ طريقين؛**

الأول يمكن أن نطلق عليه نموذج التصنيع للتصدير والسوق المحلية، أما الطريق الآخر فيمكن أن نسميه نموذج التصنيع للسوق المحلية وللتصدير
وإن هذه الصناعات تستخدم تقنيات كثيفة لرأس المال (Capital intensive) وكثيفة الاستخدام أيضاً، أو تكنولوجيا كهلة يتم التخلص منها عن طريق نقلها إلى الدول النامية.

- **ومع هذا فقد لقيت إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير قبولاً على نطاق واسع، وقد شرعت دول كثيرة أخرى في العالم النامي بهمة ونشاط في إقامة مناطق لصناعة الصادرات وهي مناطق يدعى إليها المستثمرون الأجانب بأفضل الشروط (مثل توفير البنية الأساسية والإعفاءات الجمركية من الضرائب والسماح بالترحيل الكامل للأرباح إلى الخليج...الخ) لاستخدام العمالة المحلية الرخيصة لإنتاج سلع صناعية خفيفة للتصدير، وهم بذلك يأملون تكرار التجربة الناجحة للبلدان حديثة التصنيع.**

- **لكن في الواقع أن تصنيع الصادرات والتصنيع الموجه للتصدير في بلدان كثيرة في الدول النامية سوف يتحول إلى خدعة سلبية قاسية وطريق مسدود لا يقل انغلاقاً عن طريق التصدير التقليدي للمنتجات الأولية**

- **فسوق العالم الغربي محدود وراكد ومشبع حالياً وأغلب البلدان التي تقيم مناطق تصنيع الصادرات ليس لديها ما تقدمه سوى العمل الرخيص، وما قد يمكنهم ذلك من الحصول على شريحة من الصناعات كثيفة العمالة مثل صناعة النسيج،**

- **ولكن من الصعب أن تربى كيف يحققون التحول الجذري الذي قامت به البلدان حديثة التصنيع نحو الصناعات الثقيلة التقليدية أو الصناعات الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية.**

- **وهكذا يتضح أن إستراتيجيات التصنيع التي سادت في اقتصاديات الدول النامية**

- **وهكذا يتضح أن إستراتيجيات التصنيع التي سادت في اقتصاديات الدول النامية، افترضت تصورات لعملية التنمية واعتبارها مجرد تحقيق زيادة في معدل الإنتاج القومي من خلال الاعتماد على التصنيع كوسيلة تؤدي إما إلى الإحلال محل الواردات أو تتجاوز إلى زيادة الصادرات**

- **وفي كلا النهجين فإن الصناعة تلعب دوراً محدداً إن لم يكن هامشياً في النشاط الاقتصادي سواء في تزويد المناشط الأخرى بما تحتاج من سلع إنتاجية ووسيطة أو في إقامة قاعدة تكنولوجية محلية أو في توسيع السوق المحلية بالقدر الذي يوفر لها نمواً مستقراً أو ثابتاً.**

- **وعلى أي حال فقد أصبح في الوقت الراهن تصنيف إستراتيجيات التصنيع في الدول النامية في ظل العولمة إلى ثنائيات محددة رأسمالية مقابل اقتصاد موجه أو حتى التصنيع للتصدير مقابل التصنيع القائم على سياسة الإحلال محل الواردات أو بديل للاستيراد.**

- مراجعة للمحاضرات السابقة :

- **يعرف علم الاجتماع الحضري**

- **بأنه علم اجتماع حياة المدينة وينظر إلى المدينة ويحللها كظاهرة اجتماعية في ذاتها إلى جانب دراسة المشكلات الخاصة بها**

•وعلى هذا يعرف علم الاجتماع الحضري بشكل أكثر تحديداً بأنه فرع من فروع علم الاجتماع العام؛ يستخدم مناهجه، وأدواته ومفاهيمه في دراسة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الحضري (الذي يقابله (ويرث) بالمجتمع الشعبي أو الريفي) والذي يتميز بالجماعات الثانوية وانقسامية الأدوار وتزايد معدلات الحراك (التنقل) الاجتماعي.

- والمجتمع الحضري الذي يتميز بكبر الحجم، وكثافة السكان، واللاتجانس هو العامل الأساسي الذي نفسر في ضوئه كافة الأشكال الاجتماعية التي تظهر في المدينة.

مفهوم التحضر

•وقد حددت دائرة المعارف البريطانية مصطلح التحضر باعتبارها العملية التي يتركز خلالها السكان في المدن أو المناطق الحضرية

- وتتم هذه العملية بطريقتين متباينتين هما:

أ) من خلال زيادة المناطق الحضرية.

ب) من خلال زيادة حجم السكان المقيمين في المناطق الحضرية.

وبالتالي فالتحضر هو العملية التي بمقتضاها تحتشد نسبة متزايدة من سكان أحد المجتمعات في المدن، وهي عملية قد ترتبط أولاً بعملية التصنيع

- في العالم الثالث فالتحضر أكثر بطئاً لن سكان الريف مستمرون في الزيادة السريعة بالرغم من الهجرة إلى المدينة.

•درجة التحضر

- ويقصد به عادة نسبة السكان الذين يعيشون بمراكز عمرانية يزيد حجمها على عشرين ألف نسمة إلى مجموع سكان الدولة، أو من الطبيعي أنه كلما ارتفعت نسبة سكان الحضر زادت درجة التحضر

•معدل التحضر

•دالاً في التعبير عن التغير الذي يصيب درجة التحضر خلال فترة زمنية معينة، ويقاس هذا التغير بنسبة مئوية وكلما ارتفع معدل التحضر على معدل التريف زادت بالتالي درجة التحضر.

•وهكذا يمكن تعريف التحضر بشكل أكثر تحديداً بوصفه ضرباً من ضروب التغير البنائي الذي لا يقتصر فقط على انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو التحول من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي

- ولكنه يتضمن أيضاً تغيرات أساسية تشمل تفكير الناس أو سلوكهم وقيمهم الاجتماعية.

•يشير مفهوم الحضرية

•كما عرفه مارشال جوردن إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان المقيمين في المناطق الحضرية والتي تتضمن تقسيم العمل والتخصص الدقيق وانتشار العلاقات الاجتماعية الرسمية

•والجدير بالذكر هنا أن الحضرية وإن كانت تحمل في طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك وحسب، أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته الخاصة التي تميزه عن غيره

•تتميز الحضرية كطريقة في الحياة ونمط في التفكير بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير في النظم الاجتماعية أو الاقتصادية
ناقش اهم خصائص الحياة الحضرية ؟

١/ تتناسب الحضرية طردياً مع عدد السكان:

بحيث كلما ازداد عدد السكان في مدينة ما ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعاً ملحوظاً

• وبالتالي يرتبط بسكني الحضر ظاهرة لافتة ونقصد بها (التركيز السكاني)

•فهي أول ما يلفت النظر في أي مركز نمو بصفة عامة
- **فهناك تيار من الهجرة يتدفق من المناطق المحيطة بهذا المركز إلى بؤرته بحثاً عن فرصة عمل جديدة أو أفضل من السابقة.**

● **٢/ أهم سمة للحياة الحضرية هي شكل العلاقات:**

•و تتسم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المدينة بالثانوية والنفعية أكثر من كونها أولية وتكاملية وعاطفية
- **وسكان الحضر يرتبطون ويتفاعلون باستمرار مع الغرباء، ومن ثمة تحل اللامبالاة محل الاستجابة المباشرة لسكان الريف نحو الغرباء سواء كانت تعاطفاً او نفوراً**

•و توصف التفاعلات الاجتماعية والارتباطات أو العلاقات التي تقوم بين سكان الحضر على حد تعبير (ويرث) بأنها ذات طابع انقسامي
- **بمعنى أن تكون العلاقات الاجتماعية وسائل لتحقيق أهداف شخصية وبالتالي تكون أكثر رشداً وعقلانية وأكثر بعداً عن العاطفة أو الانفعالية.**

•٣/ اللاتجانس أو التغاير الاجتماعي:

تعتبر خاصية اللاتجانس هي النتيجة الحتمية لظاهرة التحضر كعملية تركز مجموعة كبيرة من السكان في منطقة صغيرة ومحددة
- **ويبدو هذا الارتباط بين هذين المتغيرين واضحاً إذا وضعنا في الاعتبار حقيقة أن الكثافة السكانية الحالية تزيد إلى أقصى درجة ممكنة من عملية المنافسة سواء على المكان أو على الامتيازات والإمكانات المتاحة، كما تدفع وباستمرار إلى التخصص**

•٤/ التسامح الاجتماعي:

الرغبة في منح المدينة الحريات للأشخاص وذوي الأقليات والديانات والرؤى السياسية المختلفة
- **أو السماح للتعبير بحرية عن الأفكار المختلفة ومعاملة الآخرين وفقاً لمعايير عامة مستقلة عن الاختلافات القيمية**
- **وقد أكد (ويرث) ارتباط هذا التسامح بطبيعة المجتمع الحضري الذي يتميز بتنوع الثقافات الفردية**

- **ولذلك تكشف المناطق الحضرية باستمرار عن حدود أكثر اتساعاً للتسامح في كثير من المسائل المرتبطة بأنماط السلوك والأخلاقيات والعقائد الدينية والحرية السياسية والأذواق والموضات ووسائل شغل أوقات الفراغ...الخ.**

•٥/ سيطرة الضبط الرسمي والثانوي:

حيث توفر المدينة أو المجتمع الحضري لسكانها فرصة العيش في عالمين اجتماعيين مختلفين
- **عالم الأصدقاء، والمعارف من ناحية أو عالم العلاقات الأولية الوثيقة**
- **وعالم الغرباء الذين يرتبطون فيه فيزيقياً عن قرب ولكنهم يكونون أكثر بعداً عنه من الناحية الاجتماعية**

- **ويستطيع ساكن الحضر نتيجة لذلك أن يهرب من الضبط القهري للجماعة الأولية عندما يريد**

- **وذلك بأن يختفي في بحر من الغرباء (وتلك هي خاصية الغفلة التي تتميز بها حياة المدينة والتي تحرر سكانها من الضبط الأخلاقي الصارم)**
- **ولكنه يستطيع في الوقت نفسه أن يهرب من اللامبالاة والعلاقات غير الشخصية، بأن ينتمي إلى جماعة أولية كجماعة الأسرة أو شلة من الأصحاب والأصدقاء لكي يسترد أمنه ويشبع إحساسه العاطفي وشعوره بأنه كائن اجتماعي وليس مجرد رقم أو شخص تافه**

- **ومن ثم يتخلص من العزلة التي تفرضها عليه حياة المدينة**
- **ومعنى ذلك أن المدينة رغم سيطرة علاقات الجماعة الثانوية عليها إلا أنها في الوقت نفسه عبارة عن مجموعة من الجماعات الأولية المتداخلة التي تمارس قدراً لا يستهان به من ضبط السلوك**
- **ولكن ليس بنفس الدرجة من الإحكام، كما هو الحال في المجتمع الريفي، ونظراً لسهولة الابتعاد عن الضوابط الأولية للسلوك فإن المجتمع الحضري يلجأ إلى ضوابط ثانوية**

- **٦/ التنقل والحراك الاجتماعي:**

تتسم المدينة أو المناطق الحضرية ليس فقط بتحقيق قدر كبير من التنقل الجغرافي للأشخاص والسلع والأفكار ولكنها تشجع أيضاً على تحقيق قدر أكبر من التنقل والحراك الاجتماعي.

- **وإن أهم ما يتميز به البناء الاجتماعي الحضري من تقسيم دقيق للعمل وإتاحة فرص المنافسة وتأكيد للعلاقات الشخصية**
- **أنه يؤكد عمليات الإنجاز والاكتساب والتحصيل أكثر من وراثة المكانة**
- **إن المجتمع الحضري يتكون أساساً من حشد كبير وغير متجانس من الأفراد كما انه يستند فيما يقدمه من مكافآت لهؤلاء الأفراد على أساس التغذية والكفاءة والإنتاج**
- **وهو لأجل هذا كله يحكم على المكانة أو يقدر مراكز الأفراد وفقاً لما يستطيعون أن يفعلوه أو يقدموه أكثر من الحكم عليهم من منظور النسب أو المكانة الموروثة**

- **٧/ الروابط الطوعية:**

نظراً لتزايد حجم المدينة أو المجتمع الحضري وزيادة كثافته السكانية والقرب المكاني الوثيق بين الأفراد وتنوعهم أو تغايرهم

- **أصبح المجتمع الحضري مجتمع الروابط أو الجماعات الطوعية الاختيارية سواءً على مستوى المهنة أو الهواية أو على مستوى الموطن الأصلي أو على مستوى السن أو السلالة ليستطيع ساكن الحضر أن يجد دائماً آخرين لهم المصلحة نفسها**

- **٨/ الفردية**

- **يتسم سكان المجتمع الحضري بالفردية حيث تشجع الحضرية وباستمرار روح الفردية**
- **فالحشد الهائل من الجموع البشرية في المجتمع الحضري**
- **والطابع الثانوي والاختياري والطوعي للروابط الحضرية**
- **إلى جانب تعدد الفرص وتنوعها،**
- **وسهولة التنقل أو الحراك الاجتماعي**
- **وتنوع الجماعات التي قد ينتمي إليها الأفراد وتعدد المصالح التي توجد بينهم**
- **وما تشجعه الحياة الحضرية من روح المنافسة**

- كل ذلك من شأنه أن يجبر الفرد على أن يتخذ قراره بنفسه، وعلى أن يخطط لحياته بطريقة فردية مستقلة
- الحضرية إذن تصنع الأفراد دائماً بعضهم من بعض، وذلك من خلال ما تزكيه بينهم من تميزات وفروق
- كما أن وعي الفرد لاختلافه عن الآخرين وتميزهم عنه ومعرفته بما يمكن أن يمثله بالنسبية للبشرية يعطيه منظوراً خاصاً لنفسه

٩/ العزل المكاني:

في الواقع أن التنافس على المكان في مثل هذا المجتمع (الحضري) الدينامي والا متجانس من شأنه أن يؤدي إلى عزل واضح ومتميز للجماعات والأنشطة والوظائف

- ينعكس بوضوح على ماله من نمط مكاني، حيث نجد أن مركز المدينة أو المنطقة الحضرية يشغل بطبيعة الحال بالوظائف ذات الأهمية المحورية للمجتمع ككل
- والعزل المكاني الذي يتميز به البناء الأيكولوجي للمجتمع الحضري إنما يتيح وسائل أكثر ملائمة لفهم طبيعة التنظيم الاجتماعي لهذا المجتمع

١٠/ الحياة الحضرية أوسع نطاقاً من الحياة الريفية:

ففي الحياة الحضرية يكون الشخص حراً في نوع تعليمه وحرفته وسكنه وطريقة حياته الخاصة والعامة

- بينما في الريف نجد كل الظروف العائلية تفرض على الشخص كثيراً من أنماط السلوك يضطر إلى تنفيذها بحذافيرها
- فهو ليس حراً طليقاً ولكنه مقيد ومكبل بقيود العادات والتقاليد التي تخضع لها قريته

١١/ تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع:

فالفرد الجامد الذي لا يستطيع التكيف يتنبأ له الباحثون بالمرض النفسي

- ولكن الفرد المتكيف المتفاعل هو الذي يمكنه البقاء في المدينة
- فالتكيف السريع شرط أساسي للحياة الحضرية الناجحة.

- هذه أهم خصائص الحياة الحضرية بشكل عام
- ومع هذا فالحياة الحضرية لا يمكن اختزالها في هذه الخصائص الإحدى عشرة فقط فهي أوسع من أن تحدد خصائصها بشكل حصري تماماً.

■ عرف المدينة ثم تحدث عن العوامل التي تفسر نمو المدينة ودرجة التحضر فيها؟

■ إن التعريف السوسيولوجي للمدينة لابد أن يسعى لانتقاء عناصر الحضرية التي تميزها كأسلوب متميز للحياة الجمعية للإنسان

■ ولهذا فإن وصف المجتمع المحلي بناءً على الحجم ليس صائباً

■ وينطبق ذلك أيضاً على بعض المقاييس الأخرى مثل عدد السكان والإمكانات الفيزيقية المتاحة، والنظم وأشكال التنظيم السياسي

■ و يمكن تعريف المدينة كما يرى ويرث، بأنها مكان دائم للإقامة يتميز نسبياً بالكبر، والكثافة يسكنه أفراد غير متجانسين

■ أولاً: الثورة الصناعية:

- **حيث إن نمو المدينة مرتبط ارتباطاً لا مفر منه بطبيعة الإنتاجية الزراعية وذلك لأنه يُلاحظ أنه في حالة إمكان إنتاج فائض من مواد الطعام يصبح من الممكن الاستغناء عن جانب من قوة العمل المستخدمة في إنتاج المواد الغذائية وتوجهها نحو إنتاج سلع استهلاكية أو رأسمالية، والقيام بأنواع من الخدمات تغير الحياة في المدينة**
- **ومن هنا يرى علماء الاجتماع أنه كلما ازدادت الإنتاجية في النظام الزراعي كلما ازدادت نسبة السكان الحضريين.**
- **ثانياً: الثورة التكنولوجية:**
- **حيث يميل علماء الاجتماع إلى الربط بين المدينة الحديثة الصناعية وبين نظام المصنع الحديث**
- **فالمدينة الحديثة تحتاج إلى وسائل لإعاشة السكان المتزايدين الذين يستطيعون بدورهم أن يقطعوا شوطهم في الحياة دون حاجة إلى العمل في الأرض طالما سمح الفائض في الإنتاج الزراعي بذلك.**
- **ثالثاً: الثورة التجارية:**
- **حيث إن نمو الأسواق العالمية وطرق التبادل حسَّن من وسائل النقل، وزاد من حجم التبادل الأمر الذي سمح للمدن بالنمو في ظل ظروف كانت تمنع في الماضي ظهورها أو نموها.**
- **رابعاً: الكفاية المتزايدة في وسائل النقل:**
- **فإذا كانت المدينة تعتمد اعتماداً ضرورياً على التجارة بنوعيها الداخلي والخارجي، فإن الزيادة المستمرة في جميع وسائل النقل البعيدة المدى كالسفن والقطارات والسيارات والطائرات كان له أثر بالغ جداً في تطور المدينة نحو النمو المتزايد**
- **خامساً: الثورة الديموغرافية:**
- **حيث إن الثورات التي حدثت في الزراعة، والتجارة، والصناعة ووسائل النقل يرجع وجودها للثورة الصناعية ولكن يبقى عامل واحد هو ما يسمى بالثورة السكانية أو الديموغرافية، وتعتبر هذه نتيجة حتمية للنمو في العوامل السابقة.**

المحاضرة الرابعة عشر

ثالثاً: الآثار الاجتماعية للتصنيع على المجتمع

تؤكد الدراسات العلمية على أن العلاقة متبادلة بين التصنيع والمجتمع

حيث إن الصناعة تدار بواسطة العمال والفنيين والمديرين والباعة وغيرهم

الذين يدخلون إلى الصناعة ولهم خبراتهم، واتجاهاتهم، واهتماماتهم

ومع ذلك فإن التصنيع يؤثر على سكان المجتمع الذين يقدمون خبراتهم في مجال التصنيع،

علاوة على تأثير التصنيع على مختلف النظم والتنظيمات والجماعات في المجتمع المحلي كالأسرة والطبقات الاجتماعية وجماعات الترفيه وغير ذلك.

وعلى هذا سوف نحاول في هذا السياق توضيح تأثير التصنيع على المجتمع من خلال العناصر التالية:

- التصنيع والبناء الأسري.

- التصنيع والبناء المهني.

- التصنيع والبناء الطبقي.

التصنيع والبناء الأسري:

تشير معظم الدراسات والبحوث الاجتماعية إلى التأثير العميق والمتعدد الأوجه للتصنيع على بناء الأسرة ووظائفها

الأمر الذي جعل بعض الباحثين يؤكدون أن مظاهر التغير الأسري كانت أكثر ارتباطاً بانتشار الصناعة وتطويرها

وان كثافة هذه التغيرات الأسرية كانت أموراً نسبية اختلفت باختلاف درجات التصنيع من مجتمع لآخر

فعندما ظهرت الصناعة في المجتمع الغربي وجدت نمطاً من الأسرة، كانت خصائص الامتداد في الحجم وسيادة النزعة البنائية والوظيفية، ولذلك كان انتشار التصنيع وما صاحبه من تغيرات إيذاناً بتغير هذه الخصائص التقليدية للأسرة.

ولتوضيح ذلك نورد فيما يلي أبرز هذه التأثيرات:

على الرغم من أن التصنيع ليس العامل الوحيد في التأثير على حجم الأسرة إلا أن كثيراً من الدراسات قد أكدت وجود علاقات قوية بين التصنيع والتغيرات الاجتماعية المختلفة كحجم الأسرة في الدول الصناعية المتقدمة.

حيث كانت الأسر قبل التصنيع تقوم بمعظم الوظائف الاقتصادية والتربوية لكن مع تطور عملية التصنيع تقلصت مكانة الأسرة كمركز رئيسي للإنتاج والتحول التدريجي في وظائفها الإنتاجية

كما تدهور اعتماد الفرد اقتصادياً على الأسرة وتحول النمط التقليدي الممتد للأسرة إلى النمط النووي

حيث لم تعد الأسرة في حاجة إلى زيادة العدد والأفراد كما كان يحدث في الماضي

ولأنه قد توفر للأسرة الآن من الأدوات الآلية الحديثة ما يجعلها في غنى عن مساعدة هؤلاء الآخرين كما كانت تتطلب في حياتها الأولى

ما أدى على صغر حجم الأسرة أيضاً... أن الأسرة كانت تتشكل حسب طابع العصر الذي توجد فيه، فقد كانت الأسرة تعمل بكامل طاقتها للحصول على الرزق، وكان ذلك يناسب حياة الزراعة والصيد، ولذلك سارت الأسرة من الأوسع ثم إلى الأضيق إلى أن وصلت إلى الشكل الحديث الذي يتمثل في الأسرة النووية.

٢. أدى التصنيع إلى إحداث تحول في الدور التربوي وعمليات التنشئة الاجتماعية التي كانت مسؤولياتها الكاملة تقع على كاهل الأسرة إذ تقوم المؤسسات التعليمية والتربوية إلى جانب تنظيمات رسمية أخرى بعملية التنشئة الاجتماعية والمهنية في ظل عملية التصنيع ومن ثم تقلص الدور التربوي للأسرة في التنشئة الاجتماعية. علاوة على تأثير دور الزوج ومكانته بتصنيع المجتمع الغربي إذ يتطلب العمل الصناعي بصفة خاصة غياب الزوج عن أسرته إلى عالم آخر يختلف في قيمه وتقاليده وظروفه وإبعاده عن محيط الأسرة كما يكون ذلك ضرورة التوفيق بين متطلبات العمل الجديد ومتطلبات الحياة العصرية الأمر الذي يؤدي إلى انقسام شخصية الرجل إلى ذات الأسرة وذات العمل، ما يؤدي إلى انزلاقه في خضم صراع الأدوار.

٣. أدى الانفصال بين المهنة والأسرة إلى تحول في علاقات العمل وقيمته الاقتصادية عند أفراد الأسرة ففي داخل الأسرة الممتدة كان الأبناء يمثلون قوة اقتصادية، لذلك كان الميل إلى الإنجاب من الذكور بهدف استخدامهم كمصدر اقتصادي يسهم في زيادة دخل الأسرة والعمل الأسري بينما في ظل تطور عملية التصنيع تحول دور الأب من مالك لأدواته بمهارته اليدوية إلى عامل أجير عليه أن يؤدي ما يكلف به فقط.

٤. إحداث تحولات واضحة في أيديولوجيات الأسرة خاصة فيما يتعلق بعمالة المرأة في سوق العمل الرسمي وخروجها من المنزل فمنذ عقود قليلة مضت شاع اعتقاد عام حول النتائج الوضعية من جراء خروج المرأة للعمل وترك أسرتها لساعات طويلة كل يوم أو انتقالها جغرافياً للعمل في مدن بعيدة عن موطن الأسرة الممتدة لا تشجع على خروج المرأة للعمل خارج محيط الأسرة الممتدة من جهة أخرى أسهم التصنيع بشكل جديد في زعزعة هذا القيد الثقافي الذي يحد من حرية المرأة للعمل بأن أتاح لها سوق العمل الرسمي فرصاً متكافئة مع الرجال في معظم مجالات العمل حتى بلغت المرأة أعلى المناصب الإدارية في القطاعات الاقتصادية المتباينة.

التصنيع والبناء المهني:

من أهم التغيرات الاجتماعية لعملية التصنيع، التغير الذي أصاب البناء المهني وحدوث تحولات في نوعية المهن، أيضاً واكبت الزيادة في التخصصية الفنية زيادة مناظرة في التخصصية الهندسية والعملية

وظهور مهن فنية مساعدة تساعد الباحثين والعلماء في تشغيل الحاسبات الآلية والتجارب العلمية في محاولات التصنيع المختلفة

وفقاً للتقديرات الإحصائية زاد حجم الفئة الفنية المساعدة بنسبة تبلغ نحو (٣٥%) خلال الفترة ما بين عامي (١٩٧٠-١٩٨٠م) قياساً بالفترات السابقة

أيضاً زاد حجم فئة الكتبة وموظفي الاستقبال والقائمين بأعمال السكرتارية في ظل البيروقراطية الصناعية الحديثة بالغة التعقيد واستخدام لنظام الحاسب الآلي

ومن ناحية أخرى أدى التطور في عملية التصنيع في ظل ثورة المعلومات والتقنية الحديثة إلى انخفاض واضح في حجم فئة العمال الذين يطلق عليهم ذوو الياقات الزرقاء

فبعد أن كانت فئة العمال تمثل الغالبية العظمى في سوق العمل الصناعي حتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين أدى استخدام الحاسب الآلي (الحاسوب) إلى تقلص حجم هذه الفئة بينما تزداد فئة ذوي الياقات البيضاء (White collar) المدربة تدريباً إدارياً عالياً

واتسعت الفجوة بينهما من حيث الحجم حتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين مع استمرار تراجع حجم فئة العمال.

كما يصاحب التصنيع زيادة مضطردة في تعقيد عملية تقسيم العمل، وظهور الكثير من المهن المتخصصة التي لم تكن معروفة في فترات سابقة،

ويصاحب ظهور وتنامي أنواع المهن تعقيد في التقلب المهني

فمثلاً في مهنة الهندسة تتنوع التخصصات الفرعية داخل المجال الهندسي الواحد

كما تتداخل التخصصات بين المجالات المختلفة كالهندسة الطبية والهندسة الوراثية

وأشارت الموسوعة الأمريكية للألقاب المهنية الحديثة التخصصية بأكثر من ٢٢ ألف لقب مهني وما يزيد على ثلاثين للألف مهنة متباينة في سوق العمل الرسمي داخل الولايات المتحدة الأمريكية حتى عقد الثمانينيات من القرن العشرين.

أيضاً أصبح موقع العمل في التصنيع الآلي متصفاً بالنظافة واستخدام أساليب متطورة وأجهزة قياس عالية الكفاءة

ومن ثم تقلصت أوجه التباين في مستوى النظافة لمكان العمل بين العامل على الآلة والموظف في مكتبه.

التصنيع والبناء الطبقي:

من البيانات التي أكدتها معظم الدراسات التحليلية والبحوث الميدانية في مجالات علم الاجتماع الصناعي والحضري

أن التصنيع يرتبط ببناء القوة والبناء الطبقي السائد في المجتمع

فسلطة التحكم في مقدرات الناس في عالم الصناعة – كما أوضح ماكس فيبر- تمنح صاحبها سطوة سياسية تتجاوز القطاع العام الصناعي، المحدود ويتساوى في ذلك المصدر الذي تنبع فيه سلطة التحكم في العالم الصناعي أي سواء كانت هذه السلطة نابعة من حق الملكية

كما هو الحال بالنسبة للرأسماليين أو نابعة من حق التفويض كما هو الحال بالنسبة للمديرين أو نابعة من عمليات الانتخاب الديمقراطي كما هو الحال بالنسبة للزعماء النقابيين الذين يصفهم (رايت ميلز) بالرجال الأقوياء الجدد

وفي جميع تلك الأحوال نجد أن السلطة المستمدة من بناء الصناعة الحديثة تمتد لتشمل بتأثيرها علاقات القوة والنفوذ على المستوى المجتمعي ككل.

هذا ويؤثر التصنيع على البناء الطبقي في المجتمع ككل على النحو التالي:

أ- تكوين القوة العاملة: حيث ساهم التصنيع في ظهور قوى جديدة على المسرح السياسي مثل النقابات العمالية والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية والإصلاحية التي قادت المجتمعات الأوربية إلى حالة الرفاه الاجتماعي، فالتطور الهائل في العملية الصناعية أدى بدوره إلى إحداث تحولات في البنية المهنية الكلية لهذه المجتمعات، وتحولات العمالة في سوق العمل الصناعي من عمالة الأجر اليومي إلى عمالة منتظمة ودائمة كما انتقلت نسبة كبيرة من أسر الطبقة العاملة إلى الطبقة الاجتماعية المتوسطة وصاحب ارتفاع المستوى المعيشي لأسر الطبقة العاملة وازدياد نسبة المتعلمين من أبنائها وحصول بعضهم على مؤهلات علمية رفيعة.

ب- نسق المكانة: أيضاً صاحب التطور الصناعي أن أصبح التصنيع أحد المصادر الأولية للمهن، كما أصبح أيضاً أحد المصادر الأساسية للمكانة في المجتمع.

رابعاً: التصنيع والتحضر

أكدت الدراسات والبحوث في علم الاجتماع الحضري والصناعي أن عمليتي التصنيع والتحضر تمثل عمليات اجتماعية متداخلة ومتشابكة وأن كل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به من ناحية

وأن هاتين العمليتين يتوقف نموهما وتأثيرهما على درجة النمو الاقتصادي ومعدلاته من ناحية أخرى

وأن نمو وتطور كل منهما يحدد مستوى ودرجة التغير الاجتماعي لمجتمع معين في مرحلة معينة، وما يعكس ذلك التغير من مشكلات اجتماعية بشكل عام، ومشكلات حضرية بشكل خاص.

لذا فقد وجدت ثلاثة اتجاهات تحكم العلاقة بين التحضر والتصنيع والنمو الاقتصادي:

الاتجاه الأول: ويعتبر المدينة ونموها شيئاً طيباً، إذ إنها جزء من النظام القومي المنتج وبالتالي فالمدينة هي محركات قومية وإقليمية للنمو الاقتصادي ومراكز للإبداع الثقافي والتكنولوجي.

الاتجاه الثاني: ويرى أن المدينة وحياتها مصدر للعديد من الشرور والآثام وقد أدان هذا الاتجاه المدينة كبيرة الحجم على وجه الخصوص.

الاتجاه الثالث: ويرى أن التصنيع قد ارتبط منذ نشأته الأولى بالمراكز الحضرية حيث توجد الأسواق، وقوة العمل، والمرافق الضرورية ، وبالتالي تبدو المناطق الحضرية مكاناً ملائماً لإقامة المشروعات الصناعية، وتبدو المدن في الدول النامية بمثابة المراكز الثقافية التي تتيح مزيداً من فرص التعليم والتدريب والانفتاح على أساليب جيدة أفضل، ومن المأمول فيه أن تنعكس التطورات التي تشهدها مدن العالم الثالث على أساليب حياة سكانها

وقد يكون ذلك في حد ذاته ظرفاً مناسباً لانتشار فكرة الأسرة صغيرة الحجم تماماً كما حدث في دول أوربا الغربية يوماً ما.

لكن إذا كان التحضر يرتبط بالتصنيع في كثير من النواحي إلا أنهما متغيران مستقلان عن بعضهما، ففي بعض البلاد سار التصنيع مع التحضر جنباً إلى جنب وتطوراً معاً

وفي بعض البلاد الأخرى ما زال التحضر والتصنيع يتطوران وينموان معاً، وقد يزداد نمو أحدهما عن نمو الآخر

ومن ناحية أخرى قد يوجد التحضر في البلاد دون أن يوجد التصنيع كما كان الحال في الصين مثلاً

إذ ظهرت المدن الكبيرة دون أن تقوم فيها أي صناعة

كذلك قد يوجد التصنيع دون أن توجد درجة عالية من التحضر، ومن ثم يتميز التصنيع عن التحضر ولا يمكن استخدام أحد المصطلحين محل الآخر.

ولا يوجد معامل ارتباط حتمي بين التصنيع والتحضر ولو أنهما يحدثان في آن واحد

ويوجد الكثير من الشواهد والأدلة على وجود معامل ارتباط مباشر بين تطور التحضر وتطور التصنيع حتى قد يبدو أن أحدهما سبب للآخر

وعلى الرغم من أنه يوجد غالباً تلازم واتفاق بين التصنيع والتحضر إلا أن العلاقة السببية بينهما ليست واضحة تماماً.

ومن ثم فإن العلاقة بين التصنيع والتحضر علاقة غير واضحة نوعاً ما

لأن بعض خصائص التصنيع مثل تقسيم العمل الدقيق قد توجد في كل البلاد غير الصناعية نسبياً

وقد لا يكون من السهل وجود نظام لتقسيم العمل أكثر تفصيلاً وتركيزاً وشمولاً من ذلك النظام الذي يتطلبه نظام الطوائف الذي استمر في الوجود عدة ألاف من السنين دون أن توجد معه أي درجة مهمة من التحضر والتصنيع.

لكن التحضر ليس حقيقة ديموغرافية وأيكولوجية فحسب بل أيضاً أسلوب للحياة إذ تتحول بعض المناطق الريفية إلى مركبات ميتروبلياتية (Metropolitans complexes) وتفقد الكثير من خصائص الريفية بفضل وسائل الاتصال والانتقال السريعة

وبذلك تفقد هذه المناطق عزلتها واكتفاءها الذاتي، وقد تصبح الاختلافات بين النظام الزراعي والنظام الصناعي التجاري في أسلوب الحياة صغيرة وطفيفة، وقد يختفي الإنسان الريفي من الوجود، وعلى ذلك لا يمكن أن تستمر صفات الحياة الريفية إذا استمر التقدم الاقتصادي.

وفهم علمية التصنيع لا يتم إذا اقتصرت النظرة إليه على مشكلات العمل والإنتاج والعرض والطلب وتذبذب الأسعار وغيرها من المشكلات الاقتصادية

فالتحول الصناعي هو جانب بارز من جوانب عملية التحضر وهو بالتالي يمثل حالة حضارية واجتماعية ونفسية بالغة التعقيد

فالتصنيع قد أصبح رمز المدينة الرئيسي لعملية التحديث والتنمية الاجتماعية المتطورة.

لذا فإن النمو الحضري الذي عرفته المدن الأوربية الصناعية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين قد جاء استجابة لاحتياجات التصنيع ولقوة جذب فرص العمل في هذه المدن

لكن النمو الحضري السريع المتنامي الذي تشهده البلدان النامية منذ منتصف القرن العشرين وبخاصة النمو المتزايد للعواصم والمدن الكبرى

يعد نتاجاً لسياسات اقتصادية وسكانية قاصرة دفعت إليها ظروف الفقر الذي تعانيه المجتمعات الريفية (عوامل طرد) أكثر مما دفع إليها التطور الاقتصادي للمجتمع الحضري ذاته

فضلاً عن الاهتمام المتزايد من جانب الحكومات تلك البدلان بتنمية وتطور المدن (العواصم) أكثر من غيرها من المراكز الحضارية الأخرى

ومن ثم تركزت معظم الاستثمارات والاتفاقات في هذه المدن، ولذلك فقد أدت هذه الإجراءات السياسية المتحيزة للمدن (العواصم) إلى تشوه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غالبية الدول النامية.

لذلك فإن كثيراً من الباحثين مثل (آلان منجوي) يؤكدون ضرورة الحاجة إلى حدوث تنمية متوازنة وعادلة خاصة أن الكتابات العلمية التي تتناول قضية التصنيع في الدول النامية تميل إلى عدم إبراز التوازن الضروري الذي يجب أن يتحقق بين قطاعي الصناعة والزراعة

وأن القضية التي تعنينا لا تتصل بالمفاضلة بين الصناعة والزراعة بقدر ما تتصل بطبيعة العلاقة الوثيقة التي تربط هذين القطاعين الأساسيين

لذلك فإن تطور الزراعة هو مدخل أساسي لإنجاز تصنيع قوي وقادر على تلبية احتياجات السكان من السلع المصنعة

ولقد حققت بعض الدول النامية كمصدر إنجازات مهمة في مجال الزراعة بفضل التحول من المحصول الواحد خلال العام إلى محصولين أو ثلاثة، ومن الطبيعي أن يسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية.

وفي ضوء ذلك فإن نجاح مشروعات التصنيع في الدول النامية إنما يعتمد على النهوض بالزراعة

وبقدر ما تستطيع هذه الدول أن تحقق إنجازاً في هذا المجال، فإن إقدامها على إقامة صناعات جديدة سوف يكون مغامرة محسوبة المخاطر

لذلك يتعين تكثيف الاستقلال الزراعي في البلدان النامية حتى يمكن تحقيق قدر من الدعم الذاتي المتبادل بين قطاعي الزراعة والصناعة، حينئذ تستطيع الصناعة في سير استيعاب فائض لعمالة الزراعية

ما يخلق بالتالي طلباً متزايداً على السلع المصنعة.

لذا فإن التصنيع يرتبط بالتحضر من حيث كونه عاملاً أساسياً في نشأة المستوطنات (Settlements) الكبيرة سريعة النمو

وسبباً قوياً نشطاً من أسباب عمران المدينة ونموها مساحة وسكاناً، فالتصنيع في ذاته عملية تنمية لإمكانات الإنتاج الصناعي من جهة، وتنمية لقدرات الفرد الإنتاجية في الميدان من جهة أخرى

وينعكس ذلك في تنويع الإنتاج بإدخال صناعات جديدة والتفنن في إنتاج مختلف السلع

كما أنه ينعكس أيضاً بشكل لافت في ارتفاع مستوى معيشة الفرد في المدينة، الأمر الذي يجعلها مركزاً لجذب العديد من المهاجرين الذين يبغون الحصول من أعمالها المستديمة على أجور منتظمة ومستديمة

وهكذا نرى أن التصنيع كعمليات اجتماعية فرعية كنشأة المستوطنات الحضرية، ومران المدينة، والهجرة من الريف إلى الحضر

لذلك تلعب عملية التصنيع دوراً مهماً في خلق مجتمعات جديدة بالإضافة إلى نمو وتطور المجتمعات والمدن الكبيرة كما أنها كانت سبباً في تحويل بعض القرى إلى مدن ومثل ذلك مدينة كفر الدوار التي تقع إلى لجنوب الشرقي من مدينة الإسكندرية في مصر

ففي عام ١٨٨٢م كانت هذه المدينة عبارة عن مستوطنة عمرانية صغيرة لا يزيد عدد سكانها على ٧٥٠ نسمة، كما أن عدد سكانها لم يزد على ١٩٨٠ نسمة في عام ١٨٩٧م

ولكن بعد أن أصبحت مركزاً لصناعة الغزل والنسيج أثناء الحرب العالمية الثانية قفز عدد سكانها في عام ١٩٤٧م إلى ١١،٠٥٣ نسمة ثم إلى ٤٣،٢١٧ نسمة عام ١٩٦٠م.

ومثال آخر يتمثل في مدينة حلوان التي تقع على الضفة الشرقية للنيل وإلى الجنوب من مدينة القاهرة، حيث كانت ترتبط منذ العصر الأموي بكونها مدينة للاستراحة، غير أنه في عهد الثورة ونتيجة لبرامج التصنيع، فقد اختيرت لتكون مركزاً للصناعات الثقيلة ولاسيما الصناعات الحديدية ومن ثم فقد شُيد بها بعد عام ١٩٥٨م كثير من المصانع لدرجة أنها أصبحت اليوم من أهم المناطق الصناعية في مصر إذ أصبحت مداخل المصانع م أهم مظاهر المورفولوجيا في حلوان مدينة الاستشفاء وعيون الماء الارتوازية

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: ما خصائص المجتمع الصناعي الحديث في ظل العولمة وفي مجتمع ما بعد الحداثة؟

في الواقع أن أهم ما يتصف به المجتمع الصناعي الحديث ويميزه عن المجتمع الانتقالي (الفولك) يتمثل فيما يلي:

التقدم التقني الحديث.

التنظيم الاجتماعي المعقد والمركب.

الزيادة السريعة في عمليات التغير الاجتماعي.

النمو الاقتصادي السريع.

٥. التحول الديموغرافي واسع النطاق، حيث تتجه حركة السكان نحو المدن الكبرى والمناطق المحيطة به، وظهور المجتمعات السكانية العملاقة (متروبوليتان وميجا بولس).

٦. ظهور قيم ومعايير مستحدثة تغير من ترتيب القيم الاجتماعية داخل منظوماتها، وقد تزيد هذه القيم المستحدثة من حدة الصراع القائم على تباين المصالح الخاصة وتتراجع القيم الجمعية.

٧. تعقدي وتنامي عملية تقسمي العمل داخل الأنساق الاجتماعية الفرعية للمجتمع الصناعي.

٨. ظهور أشكال حديثة من الأسر كنمط الأسرة النووية وارتفاع معدلات الطلاق.

٩. ارتباط عملية التصنيع بمتطلبات التعليم.

١٠. زيادة مصادر القلق والتوتر لدى أفراد المجتمع.

١١. تنامي أنشطة خدمية واستهلاكية تتصف بالتعقيد والتباين وتنهض على أسس بيروقراطية.

وفي هذا الصدد يشير هايلبر ونرالي إلى ثلاثة معان مختلف لمفهوم التصنيع كأسلوب حياة في مجتمع ما بعد الحداثة توضح طبيعة هذا المجتمع:

- الأول:سوف يكون مجتمع ما بعد الحداثة متصفاً بتشييد قطاع الخدمات على سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

- الثاني: سوف يعتمد تنامي مجتمع ما بعد الحداثة على عوامل كيفية أكثر من اعتماده على عوامل كمية.

- الثالث: يمكن اعتبار مجتمع ما بعد الحداثة شبيهاً بمجتمع ما بعد الرأسمالية (Post capitalist society) بمعنى أن يمثل نسقاً تقسّم فيه المشكلات التقليدية الرأسمالية سبيلاً إلى مجموعة جديدة من المشكلات المرتبطة بالبنية التنظيمية المتغيرة لعالم ما بعد الصناعة.

ومن أهم مظاهر مجتمع ما بعد الحداثة أن تفقد الصناعة مكانتها الأولى في محصلة النشاط الإنتاجي رغم استمرار دورها الحيوي المهم داخل المجتمع، ويكون هذا التحول مصحوباً بوجود أبنية اجتماعية جديدة لا تتصف فقط بالتحول من الزراعة إلى الصناعة بل يتنامى في اتجاه التحول من إنتاج السلع إلى تقديم الخدمات مع تزايد الوظائف الإدارية، وأن نمو الصناعة لا

يصاحبه زيادة عدد العمال اليدويين بل ستكون التنمية التقنية والإنتاجية العالية مرتبطتين بتناقص نسبة عدد العمال ذوي الياقات الزرقاء في اقتصاديات الدول المتقدمة صناعياً.

١/ مجتمع ما بعد الحداثة (Post modernism):

لقد ظهرت مرادفات كثيرة لهذا المصطلح فيها ما أطلق عالم الاجتماع الفرنسي لاصطلاح مجتمع الغد القريب، وأيضاً استخدم فرانسو ليوتار مصطلح مجتمع ما بعد الصناعة، وأطلق عليه الفيلسوف الياباني يونجي ماسود مجتمع المعلومات عام ٢٠٠٠م بينما أطلق عليه المؤرخ جيمس بيرنهام اصطلاح المجتمع الإداري أو مجتمع الإدارة، ويشيع في مجتمع المعلومات هذا نمط فلكلوري مستحدث واستخدام مصطلحات فلكلورية تعكس خصائص مجتمع المعلومات، ومن الأقوال المأثورة التي تعكس نمط الخطاب الفلكلوري في مجتمع المعلومات ما يلي:

(يا أيها الإنسان المتوسط وداعاً، الفشل ممتع، والفشل في صحبة الكمبيوتر أكثر متعة، وإن أفضل طريقة للتنبؤ بالمستقبل هو أن نصنعه. جهلنا سيزداد معرفتنا، إنه عالم الكلمات الذي يخلق عالم الأشياء. الصغير جميل والصغير السريع أكثر جمالاً) أيضاً من الكلمات المثيرة التي يتضمنها خطاب المجلة اليومية: المنزل الذكي Smart home، الكوخ الإليكتروني Electronic cottage، المقهى الإليكتروني Electronic coffee، مكتب بلا ورق Paperless ، والكتب الدينامية Dynamico Book.

مراجعة للمحاضرات السابقة :

تعدد وتشابك العوامل المؤدية إلى ظاهرة البطالة وما يترتب عليها من مصاحبات اجتماعية خطيرة على المجتمع بصفة عامة، وعلى المجتمع الحضري بصفة خاصة، فقد تبنت الحكومات في الدول النامية أربعة أنماط من السياسات العامة لزيادة فرص العمل ناقش

أكدت غالبية الدراسات وبخاصة الأمبريقية منها وجود علاقة بين البطالة السافرة لهؤلاء الذين يعانون من احباطات اجتماعية ونفسية واقتصادية تُسفر في كثير من الأحيان عن إفراز حالة من التطرف بمضمونه الأيديولوجي (الفكري) أو محتواه الديني (العقائدي) وقالبه العنصري (العرفي) الأمر الذي يتخذ صورة العنف تجاه الذات أو الجماعة أو المجتمع كله.

وتعرف البطالة بشكل عام بأنها حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عملة في سوق العمل ورغم رغبته في ذلك.

وقد حدد فانتينو أن البطالة تعني هؤلاء الناس الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه حالياً

وبالتالي تشمل البطالة كل الأشخاص الذين فوق سن معينة، وخلال الفترة المرجعية على ثلاثة شروط أساسية هي:

عدم وجود عمل، بمعنى الذين ليس لهم وظيفة مدفوعة الأجر أو يعملون أعمالاً حرة .

البحث عن العمل بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، وتتمثل هذه الإجراءات في التسجيل بالمكاتب الخاصة، والعامة للتشغيل وكذلك الذي يتابع الإعلانات في الصحف والمجلات، أو أجرى مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة.

الرغبة في قبول الوظيفة مدفوعة الأجر أو العمل الحر.

وعلى هذا يمكن تعريف البطالة من خلال التعريف الشامل الذي وضعته منظمة العمل الدولية لتعريف مفهوم البطالة

(بانها حالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل، وراغباً فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى)

والجدير بالذكر هنا أن ظاهرة البطالة قد أخذت منحى جديداً في الآونة الأخيرة تحت تأثير التطبيق الصارم لبرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي

الذي يعتمد على سياسة التقشف وترشيد الإنفاق لتقليل العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة

وبالتالي كان لتلك السياسات تأثير جلي في خفض الطلب على العمالة وزيادة معدلات البطالة بسبب العوامل التالية:

تخلي الدولة نهائياً عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي وعدم ارتباط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل.

تقليص دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي ما أدى إلى تراخي الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة

٣.خفض معدل الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان الشعبي ما أدى إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه القطاعات.

٤.ضعف النمو في القطاع الزراعي بسبب تناقص الرقعة الزراعية وضآلة الأراضي المستصلحة ما ترتب عليه خلق فائض سكان نسبي بالريف أخذ يتدفق إلى المدن بحثاً عن العمل.

نتيجة لهذا الواقع تبنت الحكومات في الدول النامية أربعة أنماط من السياسات العامة لزيادة فرص العمل تمثل فيما يلي:

سياسات إعادة التوزيع السكاني لمنع التركيز السكاني الزائد للعمالة النشطة اقتصادياً في المدن الكبرى.

سياسات إعادة التكيف الاقتصادي على المستوى الماكرو بهدف خلق بيئة ملائمة لزيادة فرص العمل.

سياسات تنمية الموارد البشرية بشكل أفضل لمساعدة قوة العمل في التوظيف في القطاعات الاقتصادية الحديثة.

تشجيع الاستثمار الخاص والعمل على تطور المشروعات ذات الأولوية المهمة على المستوى الاقتصادي.

وهذا ما يطرح ضرورة العمل على وجود سياسة اجتماعية شاملة تنطلق من استراتيجية قومية متكاملة ومتعددة الأبعاد تتضافر فيها جميع الجهود الشعبية والحكومية في ظل قيادة دولة فاعلة (وليس مجرد حكومة مؤقتة) لمواجهة مختلف أشكال البطالة من خلال السعي إلى تحليل الأسباب والدوافع الحقيقية التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة وذلك من خلال الركائز التالية:

توفير البيئة المؤسسية الملائمة لقيام المشروعات الصغيرة.

تحقيق التكامل بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث للمساهمة في خلق فرص العمل المنتجة.

الاعتماد على استراتيجية تكثيف العمالة وليس تكثيف رأس المال.

القيام بعمل إصلاحات تنظيمية ومؤسسية شاملة تبدأ بمحاربة الفساد بجمع صوره وإصلاح نظم الحكم في إطار سيادة القانون الفعلي.

ه-العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات والإمكان خلق فرص العمل المطلوبة كل عام.

و-تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على فرص العمل بين جميع المواطنين حتى يصبح لعموم الناس والفقراء فرصة التمكين من العمل المنتج الذي يحقق لهم إشباع احتياجاتهم الأساسية.

س/ أصبح السكن أو المأوى من أهم المشكلات الحيوية التي تواجه التنمية في دول العالم النامي بوجه عام، والتنمية الحضرية بوجه خاص

ناقش متناول اسباب المشكلة والنتائج التي تترتب عليه

أصبح السكن أو المأوى من أهم المشكلات الحيوية التي تواجه التنمية في دول العالم النامي بوجه عام، والتنمية الحضرية بوجه خاص

وهي عادة ناجمة من عدم التوازن بين الموارد وبين الخدمات الحضرية ولاسيما حينما تصل الحضرية إلى مداها في درجة الحدية

وعليه يكون العجز في مواجهة أزمة الإسكان باعثاً نحو قيام العشوائيات الحضرية من منطلق المسكن أو المأوى

ولكن المشكلة لا ينظر إليها في بُعدها المنفرد القائم على توفير المسكن

وإنما تصبح المشكلة بعد ذلك أكثر تعقيداً وتشابكاً في أبعاد كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية

ولكن الذي لاشك فيه أن سبب المشكلة ارتبط منذ البداية الأولى بالتضخم السكاني وعدم توازناته مع الموارد والفرص المتاحة أمام الناس

وليس أدل على ذلك من الظروف المتدنية التي يعيشها سكان المناطق العشوائية

والمشكلة عامة فثلث سكان مدن العالم النامي يعيشون في مناطق مختلفة ويعانون ظروف المسكن السيئ وغير الملائم

وهي المساكن التي أقيمت داخل المناطق الحضرية المتخلفة أو التي أقيمت بوضع اليد في مناطق الأطراف الحضرية

ومن أجل ذلك فقد أصبحت مشكلة الإسكان الحضري واحدة من المشكلات المحورية التي تشغل عالم الاجتماع والمخطط الحضري، ومسئول التنفيذ على حد سواء

ذلك أن الهدف من توفير الإسكان لا ينحصر في مجرد إقامة أو تشييد مبان صماء في المدن

لكن ارتباط هذه القضايا بالحاجات الاجتماعية التي ينبغي أن يشبعها المجتمع

ما جعلها تأتي في مقدمة الأولوية التي يجب أن يهتم بها المخطط الحضري، لأن المسكن يعد من الحاجات الأساسية للإنسان نظراً لأنه يحدد مكانة الشخص في علاقاته بمكان العمل والأنشطة الأخرى

يمكن تحديد أسباب أزمة الإسكان الحضري في الدول النامية في إطار مجموعة من العوامل البنائية والتي تتمثل فيما يلي:

التناقضات الشديدة المتربطة بتحديد وتوجيه سياسات التنمية القومية ويؤثر ذلك على اختيار أولويات التنمية وديمقراطية صنع القرار وتنفيذ الآليات على المستويات التخطيطية في الكثير من الدول.

الاختلافات في التنمية الإقليمية والتفاوتات الإنتاجية وخاصة عند وجود درجة عالية من التصنيع التابع والهامشية الاقتصادية للمناطق الريفية.

ج-طريقة التدخل الرسمي في التنمية الحضرية وبخاصة في توفير الخدمات والبنية التحتية بشكل لا يتلاءم مع حاجات المدن والنمو السكاني.

د-معدلات النمو الاقتصادي والتحولات الاجتماعية المتدنية والتي لا تتوافق عادة مع الحاجات الوظيفية، ومعدل النمو السكاني ونوعية التحضر.

ه-التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل القومي والتي تنعكس سلباً في زيادة الفجوة بين المجتمعات الريفية والحضرية في مستويات المعيشة وظروف التنمية البشرية.

و-قلة السياسات التنظيمية الفعالة في الإسكان الحضري والتنمية الاستيطانية وهذا ما يوضح أن مشكلة السكن الحضري تكاد تمثل مشكلة مشتركة وحادة في معظم الدول النامية والأسباب المؤدية إليها

لكن محاولة إيجاد حلول لها تختلف باختلاف طبيعة البناء الاجتماعي والتنظيم السياسي والتوجهات الأيديولوجية للدولة والتنظيم الاجتماعي للفقراء فضلاً عن درجة الوعي بمشكلة التدهور الحضري ومدى التناقض بين المدينة والريف

س /في الواقع تشكل المناطق المختلفة بالمدينة موضوعاً أساسياً من الموضوعات المرتبطة بالمشكلات الحضرية ويعتبر ظهور هذه المناطق المتخلفة بظاهرة الفقر والعطالة

ناقش متناول تعريف المناطق الهامشية واهم النتائج المترتبة عليها

وقد اتخذت هذه المناطق أشكالاً متعددة كما أنها حملت أسماء شتى فنجد منها مثلاً أحياء واضعي اليد وأحياء الجيتو.

ولعل التعبير الأول يحمل في طياته معناه، إذ أنها أحياء يقطنها بعض الجماعات دون وجود حقوق ملكية واضحة لديهم

وإنما أتاحت لهم الفترة الزمنية التي تطول أحياناً الفرصة لسكانها وادعاء ملكيتها

وهي أحياء ذات مستوى سكني منخفض للغاية، كما أن ساكنيه يتسمون بانخفاض ذريع في مستويات دخولهم وتدن واضح نوعية حياتهم العامة

أما الشكل الثاني فيضم المهاجرين إلى المدينة وبخاصة من الجماعات العنصرية التي تتسم بالفقر وفقدان بعض الحقوق الاجتماعية التي تتمتع بها طبيعة الأغلبية من سكان المدينة.

ولعل المجتمعات المتخلفة في أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية هي خير شاهد على وجود هذه الظواهر ونموها

فقد أفرزت الظروف المكونة لهذه المجتمعات ظواهر عديدة تتعلق بالبناء الديموغرافي، والهيكل الاقتصادي والبناء الاجتماعي

فمعظمها يتميز بارتفاع معدلات النمو السكاني اعتماداً على الزيادة الطبيعية للسكان، كما أن غالبيتهم تكون من العزاب وذوي الدخل المحدود

وترمز هذه المناطق إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة وعدم المسؤولية الجمعية

كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين

وهذه المناطق عادة ما تكون مناطق تفريخ لمشكلات المدينة، وينتشر بها كثير من مظاهر السلوك المنحرف، وهي تأوي مجموعة من الناس مقهورين على أمرهم يعانون وجودهم بها

كذلك فالمجتمع الأكبر يعاني وجود هذه المناطق التي ترمز إلى التخلف الاجتماعي.

ويمكن أن نقول أن المناطق المتخلفة مناطق مشوهة في المدينة تفتقد النظام والترتيب

وهي جزء مهمل في المدينة مزدحم يعيش سكانه في مساكن وأبنية سيئة ورديئة للغاية، وتندر فيها وسائل إشباع الحاجات الأساسية

كما تفتقد هذه المناطق إلى الخدمات وتكثر بها مجموعة من الحرف اليدوية

كما يقطن بها بعض الذين يمارسون أعمالاً ضارة بالمجتمع، وتكثر بها المظاهر المؤذية والأفعال المقلقة للراحة وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم مؤداه:

لماذا ارتبط العنف أو انتشار ثقافة العنف بالمناطق المتخلفة أو العشوائية؟

وتبدأ جذور الاستعداد للعنف وثقافته منذ المراحل المبكرة لنشأة الصغير في بيئة عشوائية مختلفة حيث ينمو ويتربى بين أيدي أمية لا تعرف القراءة والكتابة علاوة على أميتها الدينية، وأن كل ما يهمها في الحياة أن تكون المعدة ممتلئة لها ولأبنائها وبعدها يأتي الحمد لله على الشبع وليس على التوفيق في جلب الرزق

وإذا كانت البيئة المتخلفة يستباح فيها كل شيء من الموبقات والفساد والمخدرات وغيرها

فهي في المقابل تتسم بالسلوكيات العدوانية والشرسة، وذلك نتيجة للاعتياد على مثل السلوك العدواني المصحوب باستخدام الآلات الحادة والتي قد تؤدي إلى القتل في حالة نشوب المعارك والنزاعات لاسيما بين المخمورين

مما يجعل الأسرة تتعرض نتيجة لهذا السلوك غير المحسوب لكثير من القلاقل الاجتماعية إما بسبب موت الزوج، وإما بسبب دخوله السجن وتمضية العقوبة من جراء جريمة قتل أو مخدرات أو سرقة

هذا وقد تنشأ ظاهرة العنف في هذه المناطق نتيجة لحالة من الاغتراب أو الضياع أو الانحراف كما عبر عنها إميل دوركايم

فوصفها بأنها الحالة الاجتماعية التي تنشأ عن تفكك وانهيار مجموعة او منظومة القيم والانحراف التي تربط عناصر المجتمع ومؤسساته بعضها ببعض

أما روبرت مرتون : فوصفها بأنها الحالة الاجتماعية التي تنشأ عندما يضيع الارتباط بين أهداف المجتمع أو الجماعة، وبين القيم والأحكام التي تحكم في إمكانية تحقيق تلك الأهداف

المحاضرة الخامسة عشر

مراجعة ١٥ المفاهيم :-

- **مفهوم التحضر**
- **وقد حددت دائرة المعارف البريطانية مصطلح التحضر باعتبارها العملية التي يتركز خلالها السكان في المدن أو المناطق الحضرية**
- **التحضر هو العملية التي بمقتضاها تحتشد نسبة متزايدة من سكان أحد المجتمعات في المدن، وهي عملية قد ترتبط أولاً بعملية التصنيع**
- **درجة التحضر: ويقصد به عادة نسبة السكان الذين يعيشون بمراكز عمرانية يزيد حجمها على عشرين ألف نسمة إلى مجموع سكان الدولة، أو من الطبيعي أنه كلما ارتفعت نسبة سكان الحضر زادت درجة التحضر**
- **معدل التحضر: دالاً في التعبير عن التغير الذي يصيب درجة التحضر خلال فترة زمنية معينة، ويقاس هذا التغير بنسبة مئوية وكلما ارتفع معدل التحضر على معدل التريف زادت بالتالي درجة التحضر**

مفهوم الحضرية: يشير مفهوم الحضرية كما عرفه مارشال جوردن إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان المقيمين في المناطق الحضرية

- **والتي تتضمن تقسيم العمل والتخصص الدقيق وانتشار العلاقات الاجتماعية الرسمية والعلاقات القرابية وزيادة الروابط الطوعية والعلمانية وزيادة عملية الصراع الاجتماعي وزيادة الأهمية الاجتماعية لوسائل الاتصال.**
- **والجدير بالذكر هنا أن الحضرية وإن كانت تحمل في طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الواقع**
- **مجرد طريقة في السلوك وحسب، أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته الخاصة التي تميزه عن غيره**
- **الا تجانس :**
- **تتميز (المدينة والمجتمع الحضري) بانه موطناً طبيعياً للتغاير واللا تجانس**
- **أو هو بوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة**
- **لتسمح بل تشجع تأكيد الفروق الفردية باستمرار كأساس للنجاح**

- **ويتحقق تكامل المجتمع من خلال ما يطوره هذا الاختلاف والتغاير من تضامن بين الأفراد يقوم على أساس نفعهم لبعضهم البعض وليس على أساس تمثالهم وتشابههم**
- **ويؤكد لويس ويرث**
- **أنه كلما ازداد عدد الأفراد الذين يشتركون في عملية التفاعل كلما ازدادت إمكانات التمايز بينهم**
- **التسامح الاجتماعي :**
- **ويعني التسامح بشكل عام الرغبة في منح المدينة الحريات للأشخاص وذوي الأقليات والديانات والرؤى السياسية المختلفة**
- **أو السماح للتعبير بحرية عن الأفكار المختلفة ومعاملة الآخرين وفقاً لمعايير عامة مستقلة عن الاختلافات القيمية**
- **الحراك الاجتماعي :**
- **ساكن الحضر يستطيع أن يحقق درجة ما كبرت أو صغرت من التنقل الاجتماعي بحيث تصبح المنافسة على المكانة وعلى الاحتفاظ بها شغله الشاغل**
- **فلقد قوضت الحضرية دعائم البناء الطبقي والطائفي التقليدي وجعلت من المدينة أو المجتمع الحضري مكاناً تتوافر فيه فرص التنقل الاجتماعي**
- **خاصة عندما جعلت من التحصيل والمهارة والتعليم والثروة ومنافذ الكسب اساس المكانة الاجتماعية للأفراد والارتقاء بها.**
- **الحراك الاجتماعي هو تغيير المكانة الاقتصادية والاجتماعية**
- **الروابط الطوعية**
- **أصبح المجتمع الحضري مجتمع الروابط أو الجماعات الطوعية الاختيارية سواءً على مستوى المهنة أو الهواية أو على مستوى الموطن الأصلي أو على مستوى السن أو السلالة ليستطيع ساكن الحضر أن يجد دائماً آخرين لهم المصلحة نفسها**
- **وهي التي لا تعتمد فيها العضوية على أساس القرابة أو النشأة**
- **وهي جماعات متنوعة تستند أساساً على المصالح المتخصصة**
- **الفردية :**
- **يتسم سكان المجتمع الحضري بالفردية حيث تشجع الحضرية وباستمرار روح الفردية**
- **فالحشد الهائل من الجموع البشرية في المجتمع الحضري**
- **والطابع الثانوي والاختياري والطوعي للروابط الحضرية**
- **إلى جانب تعدد الفرص وتنوعها،**
- **وسهولة التنقل أو الحراك الاجتماعي**
- **وتنوع الجماعات التي قد ينتمي إليها الأفراد وتعدد المصالح التي توجد بينهم**

- **وما تشجعه الحياة الحضرية من روح المنافسة**
- **كل ذلك من شأنه أن يجبر الفرد على أن يتخذ قراره بنفسه، وعلى أن يخطط لحياته بطريقة فردية مستقلة**
- **الحضرية إذن تصنع الأفراد دائماً بعضهم من بعض، وذلك من خلال ما تزكيه بينهم من تميزات وفروق**
- **كما أن وعي الفرد لاختلافه عن الآخرين وتميزهم عنه ومعرفته بما يمكن أن يمثله بالنسبية للبشرية يعطيه منظوراً خاصاً لنفسه**

بحيث يمكنه أن يرى نفسه بموضوعية أكبر وأن يفصل ذاته عن هذه الجموع المحتشدة من حوله

ظاهرة (التركيز السكاني) التراكم السكاني هي تيار من الهجرة يتدفق من المناطق المحيطة بهذا المركز إلى بؤرته

مفهوم الايكولوجيا : ليشير بها إلى علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية وغير العضوية

أنه العلم الذي يدرس الأفراد الذين يعيشون في بيئة واحدة والوقوف على مبلغ نشاطهم وتفاعلهم مع عناصر البيئة.

أما علماء الإيكولوجيا الاجتماعية فيحددونها في إطار دراسة البيئة الاجتماعية وتنظيمها والعلاقات المكانية والنفسية والاجتماعية التي تربط الجماعات والأفراد بعضهم ببعض والآثار المتبادلة بين الأفراد والبيئة التي يشغلونها.

وقد ميز بارك في داخل المدينة ما يطلق عليه اسم (المناطق الطبيعية)

وهذه المناطق هي مواطن للجماعات الطبيعية أو الفطرية كالبوهميين الذين يوجدون في المدن الكبرى بشكل طبيعي لأنهم غير مخططين ويعتبر وجودهم نتاجاً للقوى التي تعمل باستمرار على توزيع السكان ووظائفهم على نحو مبين داخل مجتمع المدينة المعقد.

ويقصد بالغزو العمراني: هو انتقال الجماعات والأفراد من منطقة لأخرى ويسمى أحياناً الهجرة وقد يكون على نطاق واسع، وقد يضيق نطاقه فيقتصر على تحريك بعض الجماعات بقدر محدود.

الأفعال الاجتماعية: وهي الوحدات النهائية أو المطلقة للتحليل السوسيولوجي، إنها عبارة عن تصرفات إنسانية متداخلة ومتبادلة ذات مغزى أو معنى معين للأطراف المشتركين فيها.

المجتمع المحلي: هو وحدة كلية منظمة للحياة الاجتماعية لا يتميز بنظام واحد بعينه، بل مجموعة منسقة ومتداخلة من النظم.

العلاقات الاجتماعية:

ويشير هذا المفهوم إلى ترتيب أو تنظيم ثابت للعناصر التي تظهر في الفعل الاجتماعي، فهي – أي العلاقات- لا توجد بمعزل أو خارج الأفعال الاجتماعية، بل هي ترتيبات متخيلة للفعل يمكن تصورها على نحو مجرد كأنماط للفعل الاجتماعي الظاهر.

تعريف ويرث للمدينة :

وكان تعريفاه للمدينة أنها موقع دائم يتميز بكبر الحجم وبكثافة عالية نسبياً وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس بين سكانه

الثقافة الفرعية:

تتمثل في الاختلافات بين السكان والاختلافات السلوكية والثقافية في المناطق ذات الأحجام المختلفة وترجع إلى عوامل وسمات السكان مثل العمر، والعوامل العرقية والعوامل الديمغرافية والثقافية وغيرها.

ظاهرة الفقر الحضري

لاشك أن ظاهرة الفقر الحضري حينما تقترن بالسمات الاجتماعية والثقافية

فإنها تخرج بها من المفهوم الاقتصادي المحدد في نطاق الإمكانات والموارد الاقتصادية والموزونة بميزان مؤشر الدخل

إلى المفهوم الاجتماعي المتمثل في تدني الأوضاع والأنماط السلوكية للفقراء اجتماعياً وثقافياً وخدمياً

أي إن التعريفات الاجتماعية ترى الفقراء هم أولئك الناس الذين صنفهم مجتمع في عداد الفقراء، والذين صدرت من المجتمع ردود فعل معينة تجاههم،

حدد تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٧م مفهوم الفقر :

بوصفه أكثر من مجرد انخفاض الدخل بل يتضمن الحرمان من معظم الفرص والخيارات المتاحة للتنمية البشرية التي تتيح فرص العيش مدة أطول وبصحة جيدة واكتساب خبرات ومهارات من خلال المعرفة، وإشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان الحرية والكرامة والاحترام الذاتي وحتى الاحترام من الآخرين.

وتعرف البطالة بشكل عام بأنها حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عملة في سوق العمل ورغم رغبته في ذلك. وقد حدد فانتينو أن البطالة تعني هؤلاء الناس الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه حالياً

وعلى هذا يمكن تعريف البطالة من خلال التعريف الشامل الذي وضعته منظمة العمل الدولية لتعريف مفهوم البطالة (بانها حالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل، وراغباً فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى)

مشكلة الاسكان : أصبح السكن أو المأوى من أهم المشكلات الحيوية التي تواجه التنمية في دول العالم النامي بوجه عام، والتنمية الحضرية بوجه خاص

وهي عادة ناجمة من عدم التوازن بين الموارد وبين الخدمات الحضرية ولاسيما حينما تصل الحضرية إلى مداها في درجة الحدية

تشير مشكلة الاسكان لسوء حالة المسكن وعدم استيفائه لوسائل الصحة وعدم تناسبه مع حجم الأسرة وهو يؤثر تأثيراً بالغاً في جميع أنماطها ومظاهر سلوك أفرادها ومنشطهم

وعليه يكون العجز في مواجهة أزمة الإسكان باعثاً نحو قيام العشوائيات الحضرية من منطلق المسكن أو المأوى

مفهوم التلوث: في الواقع أن تحديد مفهوم التلوث عملية ليست سهلة إذ غالباً ما تعتبر المادة ملوثة في مكان ما أو نسق أيكولوجي ما

بينما تكون مورداً إذا استخدمت كمخصبات للتربة

غير أن تراكمها في مجرى المياه في شكل صرف يمثل نوعاً من أكثر أنواع التلوث خطورة

إن كلمة تلوث تعني إدخال مواد ملوثة بالأنشطة الإنسانية في البيئة، فنتج عن ذلك عدد من التغيرات في الهواء الجوي أو الماء أو الأرض أو البيئة الصوتية.

من هنا يعرف التلوث البيئي

بأنه تغير غير مرغوب في الخصائص الفيزيقية أو البيولوجية أو الكيميائية للهواء والأرض والماء ، على نحو يؤذي الحياة البشرية أو حياة الأنواع الأخرى أو يؤدي إلى تدمير الوضع الطبيعي وتخريبه.

النظام البيئي: وأن أهم ما يميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن الدقيق القائم بين عناصرها المختلفة، وان أي تغير في بعض جوانبها سرعان ما يكون له آثار واضحة في ذلك

ولذا فإن البيئة تسير في إطار مرسوم يطلق عليه النظام البيئي (Eco system)

التنمية المستدامة: نتيجة لخطورة مشكلة التلوث، وضرورة الاهتمام بالبيئة

طرح منذ أول السبعينات شعارات تنمية بلا تدمير، وتنمية أيكولوجية تشير إلى ضرورة تحقيق الوئام بين متطلبات مشروعات التنمية ومقتضيات حماية البيئة (موارد وتلوثاً)

وفي أواخر الثمانيات طلعت علينا لجنة برونتلاند بشعار التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة

وبالتالي أصبح هدف التنمية المستدامة هو الوفاء بطلبات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة وقدرتها على توفير احتياجاتها والالتزام بشروط ثلاثة:

اولا: ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وهذا أمر واضح ومبدأ اقتصادي عقلاني لا يحتاج إلى شرح أو تبرير، فرصيدنا منها محدود وأحياناً غير معروف، وحسن استخدامه واجب.

ثانياً: عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة (نباتية أو حيوانية، أرضية أو مائية) على تجديد نفسها، حتى لا تندثر وتفني إلى غير رجعة.

ثالثاً: عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات التي نفذت بها منه حتى لا يتلوث تلوثاً يضر بالإنسان والحيوان على حد سواء.

المناطق الهامشية (المتخلفة): لا شك أن ظهور هذه المناطق المتخلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الفقر، فتنمو في ظله وتستمد منه تأثيراتها في المجتمع الحضري بأكمله.

وقد اتخذت هذه المناطق أشكالاً متعددة كما أنها حملت أسماء شتى فنجد منها مثلاً أحياء واضعي اليد وأحياء الجيتو.

ولعل التعبير الأول يحمل في طياته معناه، إذ أنها أحياء يقطنها بعض الجماعات دون وجود حقوق ملكية واضحة لديهم

وإنما أتاحت لهم الفترة الزمنية التي تطول أحياناً الفرصة لسكانها وادعاء ملكيتها

وهي أحياء ذات مستوى سكني منخفض للغاية، كما أن ساكنيه يتسمون بانخفاض ذريع في مستويات دخولهم وتدن واضح نوعية حياتهم العامة

أما الشكل الثاني فيضم المهاجرين إلى المدينة وبخاصة من الجماعات العنصرية

القطاع غير الرسمي : علماء الاجتماع يطلقون عليه القطاع التقليدي او الحرفي حيث وصف بارسونز هذا القطاع من خلال مناقشاته حول مضمون العمل بانه يتصف باحتكار انماط معينة من العمل كما يلعب التوارث المهني دوراً اساسياً في ترسيخ العلاقة بين العامل الحرفي ومهنته .

- **سياسات التكيف الهيكلي :**
- **برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، هي النصائح التي قدمت للدول النامية**
- **التي ارتبطت بتقلص الإنفاق الحكومي، وخفض الدعم الاستهلاكي.**

حيث كان يعتقد أن قوى السوق الليبرالية سوف تمنح الجماعات ذات الدخل المنخفض دخولاً أعلى نتيجة لزيادة الإنتاجية وارتفاع معدلات الادخار، والاستثمار، والصادرات

ولكن الأدلة والوقائع تشير إلى أن سياسات التكيف الهيكلي قد أدت إلى تدن كبير في ظروف معيشة الفقراء، وزيادة معدلات البطالة، وتناقص الحد الأدنى للأجور، وتقلص الإنفاق الحكومي، وخفض الدعم الاستهلاكي.

فلقد اقترنت بالسياسات التنموية التي تنتهجها هذه الدول في ظل برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، تنامي عدد العاطلين عن العمل

الفئات الهامشية :

بداية نحاول تعريف كلمة الفئة كما وردت في قاموس علم الاجتماع

بوصفها مجموعة أو نمط في إطار مجموعة تصنيفية، وتستخدم لتصنيف الأفراد المعوزين أو الفقراء

وذلك لتدبير برامج العمل معهم لإعادة تأهيلهم أو إعانتهم أو تدبير الحياة المعيشية لهم.

فعلى سبيل المثال الأشخاص الذين يحصلون على أجور في مستوى معين يمكن اعتبارهم فئة عند تحديد ضريبة الدخل

ومن هنا فإن الفئة تقارن بالجماعة حسب طبيعة العلاقة بين أعضائها.

وعلى هذا فإن الفئة الاجتماعية

(هي تلك الجماعة من الناس التي هي ليس طبقة ولا مجموعة عرقية بل هي عبارة عن مجموعة من الناس تمتاز بتماثل ظروف معيشة أعضائها، وذات وضع ثقافي متقارب وتتماثل في العادات والتقاليد ومختلف القواعد الاجتماعية الملزمة).

أما عن مفهوم الهامشية (Marginality) فإنه يعد من أهم المفاهيم التي ابتكرها علم الاجتماع المكسيكي نظراً لاتساع نطاق الهامشية في المجتمع المكسيكي سواء في الريف أو الحضر

وكان (بابلو كازانوفا) هو أول من صك هذا المفهوم عام (١٩٦٥م) للإشارة إلى فقراء الفلاحين المهمشين الذين يعانون معاناة صارخة من الفقر والذين ينتمون إلى أصول هندية.

ويشير هذا المفهوم بشكل عام إلى أولئك الأفراد الذين يعيشون على هامش أي طبقة اجتماعية

وعلى هذا فقد استخدم مفهوم الرجل الهامش ليشير إلى ذلك الفرد الذي ينتمي إلى ثقافتين أو مجتمعين دون أن يندمج في إحداهما اندماجاً كلياً.

وهذا ما جعل بعض الباحثين يربطون بين الهامشية والفقر والشعور بالعزلة الاجتماعية.

وفي هذا السياق يرى (ويلسون) أن الفئة الهامشية تقع خارج نطاق النظام المهني

وعرفها بأنها (مجموعة من الناس ينقصهم التدريب والمهارة العالية ويعانون البطالة السافرة والبطاقة المقنعة، كما أنهم خارج نطاق قوة العمل الفعلية، كما يشير الأسر التي عاشت لفترات طويلة تعاني الفقر وتبعية الرفاهية).

- **اسئلة المقالات:**

س /تعد الفئات الهامشية من الظواهر المميزة للأنماط التنموية السائدة في البلدان النامية في الآونة الأخيرة ناقش متناولا اهم اسباب وجودها؟

تعد الفئات الهامشية من الظواهر المميزة للأنماط التنموية السائدة في البلدان النامية في الآونة الأخيرة

فلقد اقترنت بالسياسات التنموية التي تنتهجها هذه الدول في ظل برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، تنامي عدد العاطلين عن العمل

وبهجرة متعاظمة من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص العمل، علاوة على هذا فإن السياسات التي كانت تخفف من حدة الفقر بصورة مباشرة قد تراجعت

حيث كان يعتقد أن قوى السوق الليبرالية سوف تمنح الجماعات ذات الدخل المنخفض دخولاً أعلى نتيجة لزيادة الإنتاجية وارتفاع معدلات الادخار، والاستثمار، والصادرات

ولكن الأدلة والوقائع تشير إلى أن سياسات التكيف الهيكلي قد أدت إلى تدن كبير في ظروف معيشة الفقراء، وزيادة معدلات البطالة، وتناقص الحد الأدنى للأجور، وتقلص الإنفاق الحكومي، وخفض الدعم الاستهلاكي.

وفي ضوء وصول أنماط التنمية في ظل الخصخصة إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها

ومن ضمنها إشكالية العمالة وبخاصة زيادة ظاهرة الاستغناء عن العمالة الزائدة (المعاش المبكر) برزت إشكالية الإفقار المعمم كإحدى العلامات البارزة لهذه السياسات التنموية

وأن هذه الأنماط بدأت تعدي إنتاج نفسها اعتماداً على إبقاء هامش من السكان في المناطق الحضرية بلا عمل

وزيادة حدة التناقض بين الفئات الاجتماعية حيث يزداد الغنى غنى، ويزداد الفقير فقراً

ما يبرز أن السبيل الوحيد لمناقشة قضية الفئات الهامشية تبدأ من عملية اللامساواة الاجتماعية في هذه المجتمعات

س /ترتبط ظاهرة الفئات الهامشية بظاهرة الفقر تحدث عن العلاقة بين الاثنين وأساليب التكيف مع الفقر ؟

يشير بعض الباحثين إلى أن الفئات الهامشية الحضرية ترتبط بالفقر والحرمان المادي، وتقيم في المناطق المتخلفة ومدن الصفيح والأكواخ وأحياء واضعي اليد ذات المستوى السكني المنخفض، والتي تقوم في الغالب دون وجود حقوق ملكية واضحة

تلك المناطق التي بها أعداد كبيرة من الناس، رغم أنها مناطق ضيقة المساحة غير ملائمة للحياة، والسكن بها، كما ترمز هذه المناطق عادة إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة، وعدم المسئولية الجمعية، كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين.

كما أن الفئات الهامشية التي تعيش في تلك المناطق والتي تتصل مباشرة بظاهرة الفقر

تشكل لنفسها ثقافة فرعية ضيقة تجتهد أن تحافظ على هويتها الثقافية والاجتماعية وتشتق لنفسها أساليب المميزة في الحياة

وقد أكد (أوسكار لويس) أن هؤلاء الفقراء لهم خصائص ثقافية معينة تفصلهم عن بقية أفراد المجتمع، وتنتقل هذه الخصائص من جيل إلى جيل وتحافظ على الطابع المميز لحياتهم

ولقد حدد (لويس) أبرز السمات التي تجمع الفقراء مثل عدم فعالية المشاركة وعدم التكامل الاجتماعي، وزيادة الحرمان المادي وكثرة حالات هجر الزوج للزوجة والأطفال، وضعف ميكانزمات الضبط، وعدم القدرة على تحقيق الإشباع المؤجل وعدم التخطيط للمستقبل وانتشار الأمراض،

وهكذا تنتقل الثقافة الفرعية للفقر من جيل إلى آخر فتعمل على خلق وحماية نفسها، وعليه يكون الفقراء مؤيدين لفقرهم وقانعين بوضعيتهم الثقافية والاجتماعية

ولذا يلاحظ أن طبيعة الفقر الحضري في إطار الثقافة الفرعية ترتبط بالمناطق العشوائية والمتخلفة وذلك من خلال بعض الظروف والعوامل المتداخلة ومن بينها البيئة والرؤية الخاصة في التعامل معها

فضلاً عن القيم وطبيعتها غير الموحدة والتي هي خليط من قيم وافدة وأخرى تقليدية لبيئة الحضر بحكم النشأة

ومن هنا يعد التحايل أحد آليات التكيف والتعايش التي تلجأ إليها الفئات الهامشية من أجل التواؤم مع وضع معين

وعادة ما يكون التحايل بهدف تحويل ما هو خطأ ليبدو كأنه صحيح، وكذلك ينظر إلى التحايل على أنه استغلال لثغرات معينة بشكل سلبي ولكنه ليس إجرامياً بالضرورة

وقد اشارت بعض الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجيا إلى استقرار وسيطرة ثقافة التكيف والتعايش لدى الفئات الهامشية التي تسكن الكثير من مناطق الحضر الفقير

والتي تكون في أغلب الأحوال مناطق عشوائية استوطن بها السكان عن طريق وضع اليد على الأراضي المملوكة للدولة أو للغير، وبرغم تزايد ظاهرة الفقر في المجتمع المصري في ظل سياسة الخصخصة، فإن عدداً كبيراً من فقراء الحضر قد نجح في التكيف والتعايش مع هذه الظروف المعيشية من أجل البقاء.

والتكيف لا يتخذ مساراً واحداً

بمعنى أنه لا يسير دائماً وبالضرورة اتجاه تصحيح الوضع الخاطئ أو غير المقبول من المجتمع وتحويله إلى وضع قانوني مقبول من النظام الحاكم الرسمي.

كما أنه لا يسير بالضرورة في اتجاه تجاهل النظم والقوانين والتعدي عليها

ويؤكد ذلك أن عملية التكيف للفقراء تتراوح ما بين التكيف الإيجابي الذي يقوم على التقبل والرضى والاندماج والتوافق مع النظام القاهر بهدف الاستمرار في البقاء والحفاظ على عضوية الجماعة

وعلى هذا فتكيف الفئات الهامشية مع حالة الفقر يتخذ عدة مستويات هي:

فعلى مستوى الفرد يمكن أن يتكيف الفقير من خلال التخلي عن الكثير من احتياجاته ومتطلباته حتى ولو كانت أساسية.

أما على مستوى الجماعة سواء داخل الأسرة النووية والممتدة أو نطاق الأقارب والجيران

فإن الفقراء يتكيفون عادة من خلال جميع أشكال التعاون والتكامل الاجتماعي، ويأخذ التكيف أشكالاً أكثر تنظيماً على مستوى المجتمع المحلي من خلال جميع التنظيمات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم المعونات والمساعدات لفقراء الحضر.

س /تشير معظم الدراسات والبحوث الاجتماعية إلى التأثير العميق والمتعدد الأوجه للتصنيع على بناء الأسرة ووظائفها ناقش متناولا تلك الاثار ؟

- **يؤكد بعض الباحثين أن مظاهر التغير الأسري كانت أكثر ارتباطاً بانتشار الصناعة وتطويرها**
- **وان كثافة هذه التغيرات الأسرية كانت أموراً نسبية اختلفت باختلاف درجات التصنيع من مجتمع لآخر**
- **فعندما ظهرت الصناعة في المجتمع الغربي وجدت نمطاً من الأسرة، كانت خصائص الامتداد في الحجم وسيادة النزعة البنائية والوظيفية، ولذلك كان انتشار التصنيع وما صاحبه من تغيرات إيذاناً بتغير هذه الخصائص التقليدية للأسرة.**

يمكن ان نورد تلك التأثيرات فيما يلي:

١/على الرغم من أن التصنيع ليس العامل الوحيد في التأثير على حجم الأسرة إلا أن كثيراً من الدراسات قد أكدت وجود علاقات قوية بين التصنيع والتغيرات الاجتماعية المختلفة كحجم الأسرة في الدول الصناعية المتقدمة.

- ❑ **حيث كانت الأسر قبل التصنيع تقوم بمعظم الوظائف الاقتصادية والتربوية لكن مع تطور عملية التصنيع تقلصت مكانة الأسرة كمركز رئيسي للإنتاج والتحول التدريجي في وظائفها الإنتاجية**
- ❑ **كما تدهور اعتماد الفرد اقتصادياً على الأسرة وتحول النمط التقليدي الممتد للأسرة إلى النمط النووي**

٢/ أدى التصنيع إلى إحداث تحول في الدور التربوي وعمليات التنشئة الاجتماعية التي كانت مسؤولياتها الكاملة تقع على كاهل الأسرة

- ❑ **إذ تقوم المؤسسات التعليمية والتربوية إلى جانب تنظيمات رسمية أخرى بعملية التنشئة الاجتماعية والمهنية في ظل عملية التصنيع**
- ❑ **ومن ثم تقلص الدور التربوي للأسرة في التنشئة الاجتماعية. علاوة على تأثير دور الزوج ومكانته بتصنيع المجتمع الغربي**

٣/أدى الانفصال بين المهنة والأسرة إلى تحول في علاقات العمل وقيمته الاقتصادية عند أفراد الأسرة

- ❑ **ففي داخل الأسرة الممتدة كان الأبناء يمثلون قوة اقتصادية، لذلك كان الميل إلى الإنجاب من الذكور بهدف استخدامهم كمصدر اقتصادي يسهم في زيادة دخل الأسرة والعمل الأسري**
- ❑ **بينما في ظل تطور عملية التصنيع تحول دور الأب من مالك لأدواته بمهارته اليدوية إلى عامل أجير عليه أن يؤدي ما يكلف به فقط.**

٤/إحداث تحولات واضحة في أيديولوجيات الأسرة خاصة فيما يتعلق بعمالة المرأة في سوق العمل الرسمي وخروجها من المنزل

- ❑ **فمنذ عقود قليلة مضت شاع اعتقاد عام حول النتائج الوضعية من جراء خروج المرأة للعمل وترك أسرتها لساعات طويلة كل يوم أو انتقالها جغرافياً للعمل في مدن بعيدة عن موطن الأسرة الممتدة لا تشجع على خروج المرأة للعمل خارج محيط الأسرة الممتدة**

س/ أكدت الدراسات والبحوث في علم الاجتماع الحضري والصناعي أن عمليتي التصنيع والتحضر تمثل عمليات اجتماعية متداخلة ومتشابكة وأن كل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به من ناحية ناقش

- **نمو هاتين العمليتين يتوقف نموهما وتأثيرهما على درجة النمو الاقتصادي ومعدلاته من ناحية أخرى**
- **وأن نمو وتطور كل منهما يحدد مستوى ودرجة التغير الاجتماعي لمجتمع معين في مرحلة معينة، وما يعكس ذلك التغير من مشكلات اجتماعية بشكل عام، ومشكلات حضرية بشكل خاص.**

- ❑ **لكن إذا كان التحضر يرتبط بالتصنيع في كثير من النواحي إلا أنهما متغيران مستقلان عن بعضهما، ففي بعض البلاد سار التصنيع مع التحضر جنباً إلى جنب وتطوراً معاً**
- ❑ **وفي بعض البلاد الأخرى ما زال التحضر والتصنيع يتطوران وينموان معاً، وقد يزداد نمو أحدهما عن نمو الآخر**

- **ومن ناحية أخرى قد يوجد التحضر في البلاد دون أن يوجد التصنيع كما كان الحال في الصين مثلاً**
- **إذ ظهرت المدن الكبيرة دون أن تقوم فيها أي صناعة**
- **كذلك قد يوجد التصنيع دون أن توجد درجة عالية من التحضر، ومن ثم يتميز التصنيع عن التحضر ولا يمكن استخدام أحد المصطلحين محل الآخر.**
- **ولا يوجد معامل ارتباط حتمي بين التصنيع والتحضر ولو أنهما يحدثان في آن واحد**

- **ويوجد الكثير من الشواهد والأدلة على وجود معامل ارتباط مباشر بين تطور التحضر وتطور التصنيع حتى قد يبدو أن أحدهما سبب للآخر**
- **وعلى الرغم من أنه يوجد غالباً تلازم واتفاق بين التصنيع والتحضر إلا أن العلاقة السببية بينهما ليست واضحة تماماً.**
- **ومن ثم فإن العلاقة بين التصنيع والتحضر علاقة غير واضحة نوعاً ما**
- **لأن بعض خصائص التصنيع مثل تقسيم العمل الدقيق قد توجد في كل البلاد غير الصناعية نسبياً**
- **وقد لا يكون من السهل وجود نظام لتقسيم العمل أكثر تفصيلاً وتركيزاً وشمولاً من ذلك النظام الذي يتطلبه نظام الطوائف الذي استمر في الوجود عدة ألاف من السنين دون أن توجد معه أي درجة مهمة من التحضر والتصنيع.**

س / تتميز الحضرية كطريقة للحياة بالعديد من الخصائص ناقش متناولا خصائص الحضرية ؟

تطوير نسق أكثر تعقيداً لتقسيم العمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين بحيث يشكل أساساً لنسق التدرج الطبقي الاجتماعي.

٢. ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي (المكاني).

الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد.

٤. انتشار وسيطرة نسق من العلاقات الاجتماعية يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي، إلى جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية.

٥. الاعتماد على الأساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي. ولقد لاحظ بعض الباحثين أن هذه الخصائص ليست قاصرة على المدن فقط وإنما يمكن انتشارها أو انتقالها خارج حدود المدن إلى جوانب الريف المجاور، الأمر الذي أدى إلى تحضر المناطق الريفية ولو بدرجة محدودة.

- **والجدير بالذكر هنا أن الحضرية وإن كانت تحمل في طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الواقع**
- **مجرد طريقة في السلوك وحسب، أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته الخاصة التي تميزه عن غيره**
- **وهي ليست تعبيراً مقصوراً على الحياة في المدن**
- **فقد نجد إنساناً متحضراً وسلوكه الكلي حضري بينما يحيا في الريف ونجد آخر يحيا في أكثر أحياء المدن تحضراً وهو مع هذا لا يزال قروياً في تفكيره وطريقة معيشته بل في سلوكه**
- **فالمسألة إذن مسألة سلوك وليست مسألة مظهر**

س / يعتبر التلوث البيئي من القضايا المحورية التي شغلت أذهان علماء البيئة والاجتماع والانثروبولوجي في الوقت الراهن نظراً لان هذه القضية تمثل ابرز التحديات الحضارية لأي مجتمع ناقش متناولا اهمية دراستها؟

إن قضية التلوث لا تقتصر على المجتمعات النامية فحسب

وإنما تمتد لتشمل المجتمعات المتحضرة والنامية على حد سواء

بل أن التلوث البيئي أصبح ظاهرة صارخة تدعونا للحذر والانتباه ليس في البيئة الحضرية المكتظة فقط ، ولكن في البيئة الطبيعية في الريف تتعرض للتدمير بشكل أكثر سرعة وعنفا عما كان يحدث في الماضي القريب ،

كما تتعرض البيئة على النطاق العالمي لأخطار حقيقية وكوارث بيئية من تلوث وازدياد في تسرب المواد السامة ، وانحسار الرقعة الزراعية ، وتآكل الشواطئ والتصحر ما أدى إلى الإخلال بمقومات التوازن الطبيعي ، وسوء التخطيط البيئي وغيرها من المشكلات البيئية.

بيد أن قضية التلوث البيئي تبدو أكثر إلحاحاً في دول العالم النامي نظراً لنقص الإمكانات التكنولوجية والمادية والثقافية ، وضعف الموارد المادية بها ، وعجزها عن توفير الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان

بل الأكثر من ذلك ما زالت هذه المجتمعات تعاني تدني مستويات الخدمات الاجتماعية والصحية ، وتكدس السكان في الإحياء الشعبية المتخلفة ، وانتشار المناطق العشوائية في الحضر

فضلاً عن قلة الدراسات التي تكشف عن مصادر التلوث ومنابعه الأساسية ، وأحجامه التي وصل بعضها إلى أرقام قياسية عالمية ، ما يهيئ المناخ للتلوث البيئي على نطاق واسع ،

وبناء على ذلك فان دراسة هذه القضية يعتبر أمراً مهما للتعرف على مظاهر التلوث وأبعاده المختلفة في الحياة الحضرية بصفة عامة ، والأحياء المتخلفة بصفة خاصة والعوامل والأسباب التي تقف وراء ذلك .

س / في الواقع أن الخيارات الاستراتيجية في التصنيع التي اتبعتها الدول النامية في الوقت الحاضر وفي الماضي القريب تتمثل في نمطين كبيرين لاستراتيجيات التنمية ناقش متناولا النمطين ؟

يرتبطان تقريباً بثنائية التحديث والتبعية

وهما التصنيع بديل للاستيراد أو ما يسمى بسياسة إحلال الواردات، والأخرى إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير أو ما يطلق عليه إستراتيجية تشجيع أو تنمية الصادرات:

أ/ التصنيع بديل الاستيراد:

- **وتدور فكرة هذه الإستراتيجية حول قضية أساسية (أنه بدلاً من التخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير علينا أن نحد من استيراد السلع المصنعة والعمل على تصنيعها كلها أو بعضها على الأقل محلياً**
- **ولا يعني هذا التصنيع الثقيل أو الأساسي (الصلب مثلاً) على الأقل في البداية، بل الأكثر احتمالاً إقامة الصناعات الخفيفة من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية كالمنسوجات والمنتجات المنزلية والمياه الغازية.. الخ) الموجه إلى السوق المحلي،**
- **ولأن القيمة العائدة من الصناعة أكبر من القيمة العائدة من الزراعة أو التعدين فإن هذا يعني طريقاً أكيداً لتراكم رأس المال وتنويع الاقتصاد، فيما بعد**
- **أي إن هذه الإستراتيجية (الاستفاضة عن الواردات) ترتكز على توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات لإقامة صناعة محلية تنتج ما هو مستورد، بهدف تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات من جانب،**
- **وزيادة معدل النمو الاقتصادي من جانب آخر، علاوة على ذلك الاستفادة من الخامات الزراعية والاستخراجية والموارد البشرية المحلية**
- **بالتالي تمكين الفكرة الأساسية للاستفاضة عن الواردات أنه سوف يتم إقامة صناعة استهلاكية ثم وسيطة إنتاجية.**
- **لكن إستراتيجية التصنيع كبديل للاستيراد أو الإحلال محل الواردات قد صادفت – كإستراتيجية – عملية بعض الصعوبات والمشكلات منها أن غياب التنافس يؤدي إلى تقليل الجودة فضلاً عن أنه لا سبيل إلى اختيار عقلاني لفروع الإنتاج التي ينبغي أن يتخصص فيها المجتمع**

- **كذلك فالأسواق التي تتمتع بالحماية تميل بطبيعتها إلى أن تبقى بعض الوقت تحت الحماية حتى بعد انتهاء مرحلة الحضانة مما يؤدي إلى مجموعة من الحواجز الجمركية التي لا تحقق أي وظيفة سوى إعاقة التجارة والنمو.**
- **وثمة مشكلة أخرى ترتبط بهذه الإستراتيجية وهي أنها تمخضت عن نوع خاص من الحلقة المفرغة، فمن الواضح أن إقامة الصناعات تتطلب سلعاً رأسمالية يتعين بالضرورة استيرادها، وهذا يعني أنه يجب دفع ثمنها بالعملة الصعبة.**

٢/ التصنيع الموجه للتصدير:

وقد أدت أزمة وانهيار التصنيع بديلاً للاستيراد أو الإحلال محل الواردات إلى مدخل مغاير تماماً ظهر في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين وخاصة في أجزاء من أمريكا اللاتينية وشرق آسيا

تلك الإستراتيجية التي تدعو إلى الإنتاج من أجل السوق العالمي، بدلاً من تلبية المطالب المحلية، باعتباره وسيلة للنمو من خلال فكرة الميزة المقارنة أو النسبية.

- **وتقوم هذه الإستراتيجية على الاستفادة من المواد الأولية المتاحة، ومن الأيدي العاملة الرخيصة في بناء صناعات يوجه إنتاجها أساساً إلى التصدير، دون أن يستبعد ذلك استهلاك جزء منه في الأسواق المحلية، ولإقامة هذه الصناعات ينبغي أن يتم التعرف على الأسواق التي سيتم التصدير إليها**
- **وعلى نمط الاستهلاك السائد فيها، ثم تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة الصناعات على أراضي الدول النامية سواء بالمشاركة مع رأس المال المحلي، أو بإقامة مناطق حرة تتخطاها وتبتعد عنها النواحي الجمركية والضريبية والرقابة على الأسعار.. الخ.**
- **وفي الواقع أن الدول النامية لا تقدر أن تسوق منتجاتها بسهولة دون وسيط، ويتمثل هذا الوسيط في الشركات متعددة الجنسيات أو على عابرة الجنسيات التي تقدم التكنولوجيا، وتقوم بالإدارة والتسويق إلى العالم الخارجي**
- **بل إنها هي التي تحدد شكل وطبيعة المنتج النهائي والأماكن التي تتوجه إليها تلك المنتجات المصدرة، وكذا المناطق التي يحرم معها التعامل، ثم تحدد الشركات التابعة التي تقوم بتوريد الآلات والمدخلات اللازمة للصناعة.**
- **ولقد مارست بعض الدول النامية هذا النمط من التصنيع – الموجه للتصدير- مثل بلدان جنوب شرق آسيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية وبعض دول الشرق الأوسط (تركيا) وبلدان عربية مثل تونس والمغرب وبعض دول الخليج العربي**
- **هذا وتعتمد هذه الإستراتيجية بصفة أساسية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، تلك التي تقوم بنقل بعض مراحل إنتاج بعض السلع الرأسمالية النهائية كالسيارات والإلكترونيات والكيماويات (الصناعات الملوثة) إلى بعض الدول النامية التي تملك بنية أساسية تستطيع أن تقوم بإنتاجها ولكن هذه البنية لها مقومات خاصة بها،**